

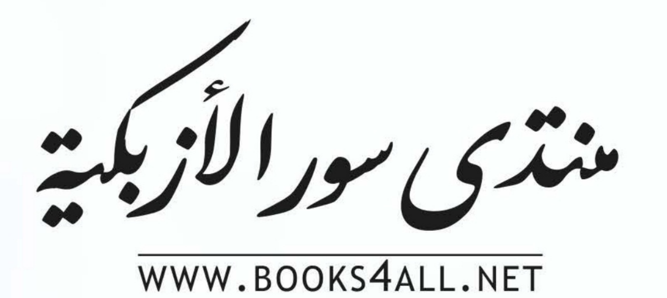
ثقافة الاستهانة

دراســة نقــدية
في اللسانيات والمعاجم العربية

د/ خالــد فهمــي

كلية الآداب - جامعة المنوفية

إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

ثقافة الاستهانة

دراسة نقدية في اللسانيات والمعاجم العربية

تأليف

الدكتور

خالد فهمي

كلية الآداب – جامعة المنوفية

إيتراك للنشر والتوزيع

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠٠٤

رقم الإيداع

٢٠٣٤٤

ايتـــراك للنشـــر والتـــوزيع

طريق غرب مطار ألماظة عمارة (١٢) شقة (٢) ص.ب : ٥٦٦٢

هليوبوليس غرب – مصر الجديدة

القاهرة ت : ٤١٧٢٧٤٩ فاكس : ٤١٧٢٧٤٩

إهداء

إلى أبي في جوار رب كريم

وقد كان نموذجا فريدا من الرجال في تضحيته وعطائه

رحمه الله وغفر له ورضي عنه.

وإلى أربعة من رفاق الغربة طالما أعانوا وهونوا من آلامها:

إلى: أمل أحمد إبراهيم، وصبَاح طه شرف،

وعدنان عبد اللطيف، وإبراهيم عجاج.

خالد فهمي

مقدمة

الحمد لله حمداً يليق بجلاله ، ولا يغفل عن شيء من صفات كماله ، اللهم لا تمنعنا عن العلم بمانع ولا تعقنا عنه بعائق [1].

وبعد ، فهذه مجموعة مقالات في نقد بعض الأفكار والآراء في الدراسات اللغوية أو اللسانية من جانب وفي نقد عدد من الكتابات في مجال المعاجم العربية الأحادية .

وهي مقالات تهدف إلى تعرية واحد من أسوأ ما شاع في التأليف المعاصر في بعض جوانبه ، وهو جانب الزراية والاستهانة بجهود السابقين من علماء الأمة في مجال اللغة على وجه التحديد ، وتظهر هذه الزراية أو الاستهانة في التنكر لجهودهم أو إهمالها والادعاء تعاليًا أو جهلاً بعدمها ، وقلة قيمتها أو تخلفها .

كما تظهر هذه الزراية أو الاستهانة في عدم العودة أصلاً إليها وهي مصادر عالية في بابها عندما يؤلف معاصر كتابًا في مجالها .

وبعض هذه المقالات النقدية تحاول تعري أو تفضح عددًا من المقولات التي تهدف إلى التكريس للعولمة ، أو الهيمنة الغربية ومحو الهوية الثقافية .

وهذا الكتاب بمقالاته الأربعة يرى في نفسه حلقة أولى يرجى أن تكون موصولة في هذا الباب المهم ، فالمراجعات باب خطير من العلم ، يهدف إلى تقويم الآراء والأفكار والنظريات كما يهدف إلى بيان قيمة الكتابات والمؤلفات والتحقيقات المعاصرة ، وحسب هذه المراجعات أن تعيد الثقة بما وصل إلينا مسطورًا عن أئمة التأليف عندنا ، وحسبها كذلك أن

---

[1] هذا من دعاء أبي المعالي الجويني إمام الحرمين، وهو مما أخرجه الذهبي في سير أعلام النبلاء، وهو ما أذاعه ونشره المرحوم الدكتور محمود الطناحي في مقدمة تحقيقه لكتاب (النساء الصوفيات المتعبدات) للسلمي.

تحـرك بعضًا من الماء الراكد في محيطاتنا العلمية ، وحسبها أخيرًا أن تهز الثقة ولو قليلاً في الوافد من الغرب علينا . والله من وراء القصد .

القاهرة في ٢٤/١٠/٢٠٠٣ م

خالد فهمي

التأليف في معاجم مصطلحات أصول الفقه

في العربية

بين القديم والحديث

التأليف في معاجم مصطلحات أصول الفقه

في العربية

بين القديم والحديث

(مفتتح)

يشيع في كتابات الكثيرين من الباحثين المعاصرين اتهام السلف من علماء الأمة بالتقصير في مجال التأليف في العلوم التي تخصص فيها هؤلاء النفر من الباحثين ، إما تلميحاً أو تصريحاً ، من باب منح الشرعية لأعمالهم العلمية المعاصرة من جانب ، ولتسويقها أو ترويجها لدى جمهور القارئين من جانب آخر .

وليس يصح شيء من ذلك من عموم الباحثين ، فضلاً عن أنه لا يصح بدرجة أكبر من العلماء الدعاة .

ومع إيماننا التام بندرة معاجم المصطلحات الشرعية الإسلامية المعاصرة إذا ما قورنت بمثيلاتها مما وصل إلينا عن علماء الأمة من السلف رضي الله عنهم في مجال المعجم الفقهي ، والأصولي ، والحديثي تحديداً ، ومع إيماننا كذلك بتخلف هذه المعاجم الاصطلاحية الشرعية المعاصرة إذا ما حوكمت إلى أصول صناعة المعجم والمعجمية في اللسانيات المعاصرة ـ فإننا لا نتفق أو نسلم مع الأستاذ غازي التوبة فيما ذهب إليه ، وقرره في مقاله : (لماذا لم تتطور العلوم الشرعية خلال القرنين الماضيين ؟) ؛ حيث يرى أن سر تأخر هذا التطور في العلوم الشرعية راجع إلى ثنائية :

١ـ انقسام المدارس والمعاهد العلمية في البلدان العربية إلى دينية ومدنية (وهو واحد من آثار الاحتلال الغربي لبلداننا).

٢ـ واستيلاء هذه الدول على الأوقاف الإسلامية [١].

ذلك أن السر الحقيقي في تأخر هذه العلوم الشرعية ، وعدم تطورها ، وعدم إفادتها من معطيات العلوم المعاصرة راجع بالإضافة إلى الثنائية التي ذكرها

الأستاذ غازي التوبة ـ إلى الهمة المتقاعسة التي أصابت الكثيرين من علماء الأمـة المعاصرين . أو هو راجع إلى ما أحب أن أسميه استعارة من المفكر الإسـلامي الجزائري المعاصر الأستاذ مالك بن نبي ـ رحمه الله ـ القابلية للاستعمار . أو ما يسميه الأستاذ علال الفاسي: الاستعداد للاستعمار .

بالإضـافة إلـى عدد من أمراض القلوب التي تتسرب إلى أفئدة عدد غـير قلـيل مـن هـؤلاء العلمـاء المعاصرين مِن مثل العجب بأعمالهم ، والاسـتهانة والـزراية بتراث الأمة . وهو اتهام قاسٍ ولكنه صحيح إلى حد بعيد .

(أ)

خـذ مثلاً مما أخبرتك به من شأن اتهام المعاصرين لعلماء الأمة من السـلف فـي مجـال التألـيف في معاجم المصطلحات الشرعية ؛ الفقهية ، والأصولية ، على وجه التحديد .

يقـول الدكـتور حمدي عبد المنعم شلبي ، أستاذ الفقه المالكي بكلية الشرعة والقـانون ، بجامعـة الأزهـر الشريف (فرع دمنهور) في مجال التعريف بكـتابه : (دليل السالك للمصطلحات والأسماء في فقه الإمام مالك) رضي الله عـنه : " والدلـيل بذلـك يعتبر ***الأول من نوعه*** الذي يضم مصطلحات ومؤلفات وأعلاماً ، نحسبها تخدم المكتبة الإسلامية الفقهية " (٢) !

وفـي هذه العبارة الموجزة إهدار مروع لتاريخ طويل قام به الفقهاء المسـلمون قديمـاً وأثبتـناه في كتابنا : (تراث المعاجم الفقهية في العربية : دراسة لغوية في ضوء أصول صناعة المعجم والمعجمية) (٣) .

فقد عرف المعجميون الفقهاء المسلمون السابقون اتجاهاً معجمياً قرن المصطلحات الفقهية بالأعلام الدوارة في كتب القوم الفقهية .

وظهرت في إطار هذا الاتجاه مدرستان :

الأولـى ـ رتبـت معاجمهـا وفـق ترتيب أبواب الفقه للمذهب الذي تشرح مصـطلحاته سـميناها : بمدرسة الترتيب الفقهي العَلَمي (بفتح العين واللام نسبة إلى العلم) ، وقد جاء من هذه المدرسة :

(أ) معجــم اللفظ المستغرب من شواهد المهذب ، للقلعي اليمني المتوفى سنة ٦٣٠هـــ .

(ب) ومعجــم المطلـــع علـــى أبـــواب المقنع ، للبعلي الحنبلي المتوفي سنة ٧٠٩هـــ .

الثانية ــ رتبت معاجمها ترتيباً هجائيا عَلَميًا ، وقد جاءنا من هذه المدرسة :

ــ تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي المتوفى سنة ٦٧٦هـــ .

أضـــف إلى هذا أن في العبارة التي رمى بها الدكتور حمدي شلبي، وذكرتها لك في صدر كلامي هنا إهدارا كذلك لجهود العلماء المالكية في هذا المـــيدان؛ إذ وصل إلينا من معاجم مصطلحات الفقه المالكي قديما على وجه التحديد، ما يلي :

(أ) لغـــات مختصــــر ابن الحاجب، للأموي المالكي المتوفى سنة ٦٠٨ هـــ، وهو مرتب ترتيبا هجائيا ألفبائيا، وفق منطوق الكلمة أو شكلها النهائي ووفق ترتيـــب حـــروف الهجـــاء في المشرق العربي ، وهو المنهج الذي ارتضاه الدكتور حمدي شلبي، وإن أطلق عليه المنهج الأبجدي !

(ب) شرح حدود ابن عرفة، للرصَّاع المالكي المتوفى سنة ٨٩٤ هـــ

(ج) شرح غريب ألفاظ المدونة، للجبي المتوفى بعد القرن الرابع الهجري ؟

(د) غرر المقالة شرح غريب الرسالة (رسالة أبي زيد القيرواني)، للمغراوي المتوفى بعد القرن السابع الهجري ؟

وكـــل ذلك قد وصل إلينا ونُشر محققا، باستثناء المعجم الأول الذي لم يزل مخطوطا [٤].

وإهـــدار كل ذلك التاريخ هو ما أسميت بعضه متابعة للأستاذ محمود محمـــد شـــاكر ــ رحمه الله وبرّد مضجعه ــ بمرض الاستهانة بتاريخ أمتنا والزراية برجالاتها [٥].

خــذ مثلا آخر من هذا المفتتح من شأن الأمر نفسه الذي أخبرتك به الآن، ندخــل بــه أيضــا إلى الحديث عن معاجم المصطلحات الأصولية في العربية، موضوع بحثنا .

يقول الدكتور محمود حامد عثمان في مقدمة معجمه (القاموس القويم فــي اصــطلاحات الأصــوليين): " تعد معرفة اصطلاحات الأصوليين من الأمــور المهمــة والجلــيلة لكــل مشتغل بالعلوم الشرعية، خاصة علم الفقه والأصول؛ لذا رأيت أن أجمع هذه المصطلحات في كتاب خاص حتى يستفيد مــنه الباحــثون، وطلــبة العلم، والدارسون خاصة أنني قد بحثت في الكتب المؤلفــة فــي اصــطلاحات الأصوليين، ***فلم أجد سوى كتاب: (الحدود في الأصــول)***؛ للإمــام الحــافظ أبــي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي، المتوفى سنة ٤٧٤ هـــ " (٦).

والأمــر نفســه يقرره الدكتور قطب مصطفى سانو في مقدمة كتابه: (معجــم مصــطلحات أصــول الفقه)، حيث يقول: " ولكن ***لم يقم أحد بوضع معجم لمصطلحات أصول الفقه***. وربما كان الصارف للعلماء عن ذلك (هو) صعوبة العمل، والإغلاق الذي يحيط مصطلحات الأصول " (٧).

هــذان مــثلان فقــط من الباحثين المعاصرين المتخصصين في علم أصــول الفقه، أحدهما عرف معجما أصوليا واحدا جعله من مصادر معجمه الــذي ظهر للنور في عام ١٤١٦ هــ/ ١٩٩٦م والثاني لم يعرف أيًا من هذه المعــاجم الأصــولية، ثــم زاد على ذلك اتهام العلماء السابقين بأنهم صرفهم الإغــلاق والصــعوبة المحيطة بالمصطلحات الأصولية عن التأليف في هذا المجــال المعرفــي الخطــير، وهو اتهام بشع لا يليق بعامل في مجال العلم الشرعي ، لا علمياً ولا أخلاقياً .

ولا أدري مــتى كانت الصعوبة أو الإغلاق صارفة لعلماء الأمة عن التأليف في مجال علمي ما ؟

وكل الذي أدريه أن تاريخ التأليف عند المسلمين إنما هو تاريخ ممتد في طلب الجدة والابتكار .

(أولاً)
التأليف في المعاجم الأصولية العربية
قديماً

أخـذ الاعتـناء بالمصطلح الأصولي في تاريخ التأليف عند العلماء المسلمين أشكالا متعددة هي كما يلي :

١ـ شرح المصطلحات الأصولية في مقدمات مؤلفات علم أصول الفقه نفسه بـدءًا من الإمام الشافعي رضي الله عنه مؤسس هذا العلم في كتابه الرسالة ، وهـو الكـتاب الذي اعتنى به وحققه محدث العصر الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله ـ وحتى يومنا هذا .

إذ أفرد العلماء في مقدمات أبواب كتبهم حديثًا لشرح مصطلحات كل بـاب أصولي ، أو عن طريق إفراد العلماء جزءًا في مقدمات هذه المؤلفات يشـرحون فـيه هذه المصطلحات على اعتبار أن ذلك من المقدمات اللازمة لـتمام مؤلفـاتهم ، هـو ما ترى مثلا له في كتاب الإمام ابن حزم الظاهري رضـي الله عنه (الإحكام في أصول الأحكام) حيث أفرد في مقدمته فصلا لتعريف الألفاظ الدائرة في هذا العلم ؛ علم أصول الفقه .

٢ـ إيـراد المصطلحات الأصولية في إطار معاجم المصطلحات العامة؛ أي التي جمعت مصطلحات العلوم الإسلامية الشرعية والحِكْمِيّة الدنيوية المختلفة التي عرفتها الحضارة الإسلامية العربية .

وهـذه المعاجم الاصطلاحية العامة هي كما يلي (مرتبة ترتيبا زمنيا تصاعديا من القديم إلى الحديث) [٨]:

أـ مفاتيح العلوم للخوارزمي المتوفى سنة ٣٨٧هـ الذي عقد بابا مستقلا هو الباب الأول من القسم الأول ، جعله خاصاً بالمصطلحات الفقهية والأصولية. وقـد خلـط فيه بين المصطلحات ، الفقهية ، والأصولية ، وهي سمة بارزة للتأليف في هذا المجال المعرفي ، في هذا الزمان الباكر .

ب ـ التعريفات ، للشريف الجرجاني المتوفي سنة ٨١٦هـ . وهو مرتب ـ هـو والمعجمـان اللذان يليانه (رقم د، هـ) وفق الترتيب الهجائي المشرقي الألفبائـي الذي يراعي شكل الكلمة أو منطوقها النهائي من غير تجريد أو رد للجذور .

ج ـ مقاليـد العلـوم فـي الحـدود والرسوم، للإمام السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ . وهـو فـي منهجه مرتب ترتيباً موضوعياً، بمعنى أنه كمفاتيح العلوم قد أفرد باباً للحديث عن مصطلحات ذلك العلم.

د ـ التعريفات، لابن كمال باشا المتوفى سنة ٩٤٠هـ .

هـ ـ التوقيف علـى مهمات التعاريف، للمناوي المصري المتوفى سنة ١٠٣١هـ .

و ـ الكليات ، لأبي البقاء الكفوي المتوفى سنة ١٠٩٤هـ وهو مرتب ترتيبًا هجائـيًا ألفبائـيًا مشـرقيًا ، راعـى فيه مع الحرف الأول الحروف الثواني والثوالث في باب الهمزة ، ثم أخل بذلك بعد هذا الباب الأول !

ز ـ كشـاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ، المتوفى سنة ١١٥٨هـ . وهو مرتب ترتيبًا هجائيًا ألفبائيًا جعل الأبواب فيه للحرف الأول من المصطلحات، ثم راعى بعد ذلك الحرف الأخير وليس الحرف الثاني ، بمعنى أن مصطلحاً كمصطلح (الفرض) تجده في باب الفاء مع الضاد وليس مع الراء.

٣ـ أمـا ثالـث أشـكال التألـيف في المصطلحات الأصولية فهو إفراد هذه المصطلحات الأصولية بمعاجم خاصة بها.

وقـد وصـل إليـنا فيما قادني إليه البحث ***ستة معاجم*** وليس معجمًا واحدًا كما زعم الدكتور محمود حامد عثمان فيما نقلته لك سابقًا .

وسـوف أعـرض هـذه المعاجم الأصولية مرتبة ترتيباً زمنياً وفق سنوات وفيات مؤلفيها من القديم إلى الحديث صعودًا مع حركة التاريخ .

(أ)

كـتاب الحـدود في الأصول ، أو الحدود والمواضعات ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني المتوفى سنة ٤٠٦هـ . وقد حققه الأستاذ محمد

السليماني . ونشرته دار الغرب الإسلامي في بيروت سنة ١٩٩٩م وقد ضم ما يقرب من مائتي مصطلح .

(ب)

كتاب الحدود في الأصول ، لابن خلف الباجي الأندلسي المالكي المتوفى سنة ٤٧٤هـ. وقد حققه الدكتور نزيه حماد . ونشره في حمص من سوريا سنة ١٣٩٢هـ . ثم أعادت تصويره دار الآفاق العربية بالقاهرة سنة ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م. وادعت أنها الطبعة الأولى وهي تعمية وتغرير بالقارئ الكريم ، وإغفال لجهود الآخرين وسطو عليها !

(ج)

(كتاب) كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن حاجب ، لابن فرحون المالكي المتوفى سنة ٧٩٩هـ وقد حققه ونشره الأستاذ حمزة أبو فارس والدكتور عبد السلام الشريف. ونشرته دار الغرب الإسلامي في بيروت ١٩٩٠م .

وهذان المعجمان الأخيران (ب ، ج) ضما ما يقرب من مائة وستين مصطلحاً أصولياً موزعة مناصفة بينهما.

(د)

(كتاب) بيان كشف الألفاظ (التي لابد للفقيه من معرفتها) ، لشهاب الدين الأبذي المصري المالكي المتوفى سنة ٨٦٠هـ. وقد حققه صاحب هذا البحث الدكتور خالد فهمي . ونشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ٢٠٠٢م.

وهو يضم ما يقرب من مائتي مصطلح أصولي.

(هـ)

(كتاب) الحدود الحنفية ، لعبد الوهاب البنواني المتوفى سنة ٨٦٠هـ.

وهو المعجم الأصولي الذي ما يزال مخطوطاً . ومنه نسخة في مكتبة الإسكندرية ، بمكتبة عزيز سوريال تحت رقم (٤٥) . وقد نسخت منه نسخة لنفسي . وأظن أنه انتقل مع مخطوطات أخرى إلى قسم المخطوطات في مكتبة الإسكندرية الجديدة .

(و)

(كتاب) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ، للشيخ زكريا الأنصاري المتوفي سنة ٩٢٦هـ . وقد حققه الدكتور مازن المبارك. ونشرته دار الفكر المعاصر في بيروت سنة ١٤١١هـ / ١٩٩١م بالتعاون مع مركز جمعة الماجد الثقافي بدبي .

وهو يضم مثل سابقيه ما يقرب من مائتي مصطلح أصولي.

وهذه المعاجم الأصولية التراثية الستة التي مر بك بيانها قد رتبت المصطلحات فيها جميعًا وفق ترتيب الكتب الأصولية نفسها ، أو هي مرتبة وفق منهج سميته منهج التداعي الدلالي أو الكتل الدلالية ؛ بمعنى أن ذكر مصطلح أصولي معين يستدعي المؤلف معه المصطلحات الدائرة في فلكه ويشرحها بجواره .

فمثلاً أنت واجد مصطلح (الفرض) في أي من هذه المعاجم الأصولية محاطًا ببقية مصطلحات الحكم الشرعي الأخرى من مثل : الواجب والمندوب والمكروه والمحرم . وهو منهج أقرب إلى ما سمي في اللسانيات الدلالية المعاصرة بالحقول الدلالية ؛ أي جمع الألفاظ التي يربطها رابط من دلالة في حيز واحد .

وقد اجتهد محققوها في صنع فهارس هجائية ألفبائية للمصطلحات الواردة فيها ؛ تيسيرًا على الباحثين ، وتسهيلاً على المستخدمين .

ثانياً
التأليف في معاجم المصطلحات الأصولية في العربية حديثًا

عرف المحدثون كذلك التأليف في معاجم المصطلحات الأصولية ، ونحب أن نشير إلى أنها جميعًا اتجهت إلى تبني المنهج الهجائي المشرقي الألفبائي التقليدي الذي يسمى في بعض الدراسات اللسانية المعجمية المعاصرة للمنهج الأبتثي ؛ نسبة إلى : أ ؛ ب ؛ ت ؛ ث ... إلخ .

وهــو منهج سوغ ظهوره السهولة والتيسير بعد أن غبر الناس زمانًا يــرون فــي المــنهج الــذي ابتدعه الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥هــــ في معجمه العين ــ صعوبة وعسرًا ؛ نظرًا لأنه مرتب وفق منهج صوتي رتبت فيه الأصوات من أقصى الحلق إلى مقدمه ، مع مراعاة نظرية التقاليــب ، أو مــا يمكــن أن يسمى بتطبيقات أولية لنظرية الاحتمالات بغية حصر المهمل والمستعمل من الكلام العربي ، ثم ترتيب الألفاظ بعد ذلك وفق نظام الأبنية مبتدئًا بالثنائي .

وقد ظهر التأليف في المنهج الهجائي في أوائل القرن الثالث الهجري على يد أبي عمرو الشيباني المتوفى سنة ٢٠٦هـــ في معجمه الجيم ، ثم جاء مــن بعــده ابــن دريد الأزدي المتوفى ٣٢١هـــ وطبقه على معجمه جمهرة اللغـــة، ثــم جــاء من بعده الزمخشري ٥٣٨هـــ وأرسل قواعد ذلك المنهج الهجائــي كمــا يعــرفه الناس اليوم ، مرتبًا المداخل أو الألفاظ خارجيًا على أبــواب تمــثل حــروف الهجــاء من الهمزة إلى الياء ، مع مراعاة الترتيب الداخلــي للألفاظ على النظام نفسه . وقد شاع ذلك المنهج والتأليف المعجمي العربــي المعاصر ، وارتضته المجامع اللغوية والمؤسسات العلمية كما ركن إليه الأفراد المعجميون ؛ نظرًا لسهولته ويسره بالنسبة للمستخدمين .

وقــد اتجه أصحاب المعاجم الاصطلاحية من المعاصرين إلى اتباع هــذا المــنهج الهجائي التقليدي المشرقي الألفبائي مع تعديل يسير هو ترتيب الألفــاظ أو المصــطلحات وفق شكلها النهائي أو منطوقها التي هي عليه من دون تجــريد ، أو رد إلــى الجــذور اللغوية التي اشتقت منها هذه الألفاظ أو المصطلحات مبالغة في طلب التيسير على عموم المستخدمين لهذه المعاجم ، والــذي يفــترض في بعضهم ــ كما يتخيل صانعو هذه المعاجم ــ أنهم على غير علم بأوليات علم الصرف العربي .

وهــذا المنهج الهجائي الألفبائي الذي يرتب الكلمات وفق منطوقها أو شــكله النهائي معروف في تراثنا المعجمي العربي من لدن معجم التعريفات للجرجانــي المــتوفى ٨١٦هـــ ، وهو معجم مصطلحي عام ، وقد سبقه إلى

التأليف على هذا المنهج أبو محمد الأموي المالكي صاحب معجم لغات ابن الحاجب المتوفى سنة ٨٠٦هـ وهو معجم فقهي .

والمعاجم الأصولية المعاصرة جاءت في مجملها قريبة من حجم المعاجم الأصولية القديمة ؛ بمعنى أن كثافة المصطلحات أو المداخل في هذه المعاجم المعاصرة كانت قريبة من كثافتها في المعاجم التراثية ، مما يسقط دعوى اتهام المعاجم الأصولية التراثية بالنقص ، كما أن هذه المعاجم المعاصرة في مجملها متخلفة بالقياس إلى أصول صناعة المعجم . وسوف نرتبها هي الأخرى ترتيباً زمنيًا بحسب أسبقية ظهورها كما يلي:

(أ)

(كتاب) حدود أصول الفقه للشيخ خليل حداد بدر مصطفى الخالدي المتوفى سنة ١٣٦٣هـ ، وهو غير مطبوع إلى الآن فيما علمت [٩].

(ب)

القاموس القويم في اصطلاحات الأصوليين ، للدكتور محمود حامد عثمان وقد نشرته دار الحديث بالقاهرة سنة ١٤١٦هـ / ١٩٦٦م .

يقول المؤلف عن منهج بناء معجمه (ص ٦) : " وقمت بترتيبها (أي المصطلحات الأصولية) على حروف الهجاء من الألف والباء والياء .. إلخ ؛ تسهيلا لتناولها الطالبين ، وتيسيرًا لتعاطيها للراغبين ".

(ج)

حول معجم أصول الفقه للدكتور محمد المختار ولد أباه (الموريتاني) وقد نشرته مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة في الجزء (٨٢) لشهر المحرم سنة ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

وقد رتبه المؤلف على المنهج نفسه الذي أشرنا إليه وإن كان وقع فيه بعض الخلط في ترتيب مصطلحاته ومداخله حيث أورد ـ مثلاً ـ مصطلح (الأداء) قبل مصطلح (الإباحة) كما أورد مصطلح (الإجازة) في غير موطنه!

(د)

موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين للدكتور رفيق العجم.

وقد نشرته مكتبة لبنان سنة ١٩٩٨م في مجلدين الأول من (أ إلى ع) والثاني من (غ إلى ي) وهو مرتب على المنهج نفسه ، وإن كان ضمنه عددًا من الأمور المهمة في مقدمته من مثل حديثه عن

١ــ نشأة علم أصول الفقه

٢ــ مضمون العلم

٣ــ هدف الموسوعة ومميزاتها ومنهجها

٤ــ مصادر الموسوعة

٥ــ لائحة الرموز المستعملة في الموسوعة

وقد أحسن المؤلف نفسه بخروجه عن مفهوم المعجم فسماه موسوعة؛ لأنه توسع في إيراد الآراء والخلافات ، والمسائل ، وليس ذلك كله من عمل المعجم.

وعلى الرغم من ضخامة الموسوعة فإنها قد خلت من الاعتماد على أي من معاجم المصطلحات الأصولية التراثية أو المعاصرة السابقة له زمنيًا مما تحدثنا عنه سابقًا، مما ينال من قيمتها إلى حد ما .

كما أن هذه الموسوعة خلت من الاعتماد على تراث المصطلحات العامة ، أو المصطلحات الفقهية ، أو معاجم مصطلحات علم الكلام ، وأصول الدين ، ومصطلحات الحديث النبوي الشريف ، ومصطلحات المناطقة المسلمين ، على وفرة فيها في تراثنا العلمي ، وهي كلها علوم أسهمت في تأسيس علم أصول الفقه ، وتأسيس مصطلحاته .

(هـ)

معجم مصطلحات أصول الفقه ، للدكتور قطب مصطفى سانو ، ومراجعة الدكتور محمد رواس القلعجي . ونشرته دار الفكر المعاصر في بيروت ودار الفكر في دمشق سنة ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م .

وقد رتبه كما يقول هو في مقدمته (ص ١١) وفق : " تصنيف الكلمة كما يلفظها لافظها من غير تجريد ، ولا رد ــ في الحرف الأول منها " .

وقد قلل من قيمة هذا المعجم تهاونه في توثيق المصطلحات التي أوردها ، وإن علل لذلك قائلاً : " وقد أعرضت صفحًا عن توثيق التعريفات، وذكر مصادرها بأرقامها وصفحاتها ؛ وذلك اعتدادًا بأن القصد من هذا المعجم المتواضع هو ـ عون القارئ على فهم المعنى المراد من المصطلح "!

وحسبي أن أرد الباحث الكريم إلى حقيقة تقرر أن العلم عند المسلمين ما هو إلا تاريخ طويل لطلب الدليل .

(و)

التعريفات الأصولية في مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، للدكتور محمد الرحيلي . وقد نشرتها مجلة جامعة أم القرى في جزئها الثاني من المجلد (١٥) في العدد (٢٥) لشهر شوال ١٤٢٣هـ ديسمبر ٢٠٠٢م ص ٥٥٥ إلى ص ٦١٨ .

وهو مرتب على المنهج نفسه وقدم له بمقدمة موجزة بيَّن فيها اعتراض شيخ الإسلام ابن تيمية على تعريف الحد عند المناطقة .

وبعد ، فهذا مجموع ما وصل إلينا من معاجم أصولية ، وهو مجموع يبين جهد القدماء المتهمين على ألسنة المعاصرين ، على الرغم مما لم يتوفر لهم مما توفر للمحدثين والمعاصرين إذا ما قورن بجهد المعاصرين ، وهي كلها جهود محمودة مشكورة يرجى من الباحثين والدعاة ألا يغفلوا عن الإفادة منها ؛ لأن أي حركة علمية شرعية وفقهية ينبغي أن تسير منضبطة ، وليس كتحرير المصطلحات عمومًا والمصطلحات الأصولية خصوصًا شيءٌ يقوم بهذه المهمة الجليلة.

الحواشي

---

[1] انظــر المقال في مجلة المجتمع الكويتية العدد ١٥٥٣ الصادر في الأسبوع الأول من ربيع الأول ١٤٢٤هـ / ٣١ مايو ٢٠٠٣م .

[2] صفحة الغلاف الأخيرة لكتاب دليل السالك للمصطلحات والأسماء في فقه الإمام مالك، للدكتور حمدي شلبي ، طبعة ابن سينا سنة ١٩٩٠م بالقاهرة .

[3] طبعة إيتراك سنة ٢٠٠٣م بالقاهرة .

[4] راجع كتابنا تراث المعاجم الفقهية في العربية صفحة ٢٢ وما بعدها.

[5] راجــع مقدمة طبعة أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني بتحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر رحمه الله ، طبعة الخانجي بالقاهرة.

[6] صفحة ٦ من طبعة دار الحديث بالقاهرة سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م

[7] ص ١١ من طبعة دار الفكر المعاصر، بيروت ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠ م

[8] راجــع المعلومــات الوراقــية والتوثيقــية (الببليوجرافية) لهذه المعاجم كتابنا تراث المعاجم الفقهية في العربية صفحة ٥٠ وما بعدها.

[9] راجــع : العلماء الذي لهم إسهام في علم أصول الفقه ، للدكتور سعد ناصر الشثري ، بمجلــة الدرعــية السعودية العدد (١١/١٢) صفحة ٩٦ فقرة ٣١ الصادر في أكتوبر / يناير ٢٠٠٠م / ٢٠٠١م.

كتاب

(بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب)

لابن التركماني المارديني ٦٨٣ ـ ٧٥٠هـ

دراسة نقدية

كتاب

(بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب)

لابن التركماني المارديني ٦٨٣. ٧٥٠ هـ

دراسة نقدية

(مفتتح)

تحقيق النصوص مسلك صعب ومهمة خطيرة؛ لا لأنها هي المقدمة الواجبة لأية حركة علمية، وحسبها بذلك خطرا وجلالا ، ولكن لأنها إعادة إحياء نص أصبح أمانة في أعناقنا، ولا سبيل إلى استفتاء صاحبه الذي ورثه لنا .

وعملية تحقيق النصوص هي الاطمئنان الكامل أو شبه الكامل إلى أن كتابًا ما أصبح صالحًا للاعتماد عليه في الاستنباط والتحليل والمناقشة ، واتخاذه قرينة مؤيدة لما نبغي من نتائج . وهو بهذا يحتاج إلى خبرة ومعرفة قيمة فيمن يقوم به ؛ لأن تحقيق النص وإعادة بعثه ليست خطوة واحدة وينتهي الأمر ، بل هي عملية تحتاج إلى معرفة بالنسخ ، وفارق ما بين كل واحدة منها ، وترتيب ذلك كله علوًّا ونفاسة بدءًا بنسخة المؤلف ، أو نسخة مقروءة عليه أو نسخة عليها إجازة منه ، أو نسخة منقولة عن نسخته أو نسخة مكتوبة في حياته وعصره ، أو نسخة لأحد العلماء المشهود لهم بالعلم ... إلخ!

ثم الأخذ في نسخ المخطوطات والمقابلة فيما بينها ، ثم القيام على تحقيق ما فيها من معارف واستشهادات بعرضها على مصادرها الأصيلة ، موثقين ذلك كله بالدليل . والتحشية على ما يستحق أن يحشى عليه ، والتعليق على قضايا النص وتصحيح ما عساه يكون غير صحيح من غير هجمة على النص ، أو مبادأته بتخطئة ، بل يجب التريث في رمي النص بالخطأ وألا يكون ذلك إلا بعد نهوض الدليل يقينًا ؛ والقاعدة التي ينبغي أن تحكمنا في هذا المضمار هي

" الشـك فـي النفس قبل الشك في النص " على ما قرره المرحوم الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه الرائد (مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين).

ثـم تأتي خدمة ذلك النص بمقدمات تظهر قيمته العلمية في نطاق المؤلفات المماثلـة والـترجمة لمؤلفـه ، وصنع الفهارس الفنية الشاملة ؛ لتيسير الإفادة من معارفـه ، ومـا تضمنه من علوم . وكل ذلك يحتاج إلى صبر ، ومعرفة بالمكتبة العربـية فـي مختلف فنونها ، وتمرس بأسلوب مؤلفيها ، وإدراك ما مر به الخط العربـي من تطور ، وهي أمور يجب ألا تهولك أو أن تقذف بالفزع في روعك ، فهـي ممكنة إن شاء الله لمن ثابر وصبر وأخذ نفسه بخطة محكمة في قراءة تراث هذه الأمة الشريف .

وقـد نهـض بهـذا العـبء رجال عرفوا قيمة هذه العلوم فعاشوا حياتهم عشـاقًا فـي محـرابها ، ووقفـوا أعمـارهم علـى خدمتها ونشرها ، ثم نهضت الحكومـات إدراكًـا من جانبها لقيمة هذا التراث ، فأسست لجانًا تقوم على تحقيق نصـوص ربمـا لا تتسع أعمار الأفراد ولا إمكاناتهم لإخراجها ، وقد كان المأمول أن تسـير صـعدًا ورقـيًا في خدمة هذا التراث النبيل . وهذا تاريخ طويل فيه من المآسي أكثر مما فيه الإنجاز. والله المستعان.

وإمكانـات الـدول ــ ولا شـك ــ أكبر بكثير من إمكانات الأفراد ، وما يمكـنها لا يمكـن أن يقاس إلى ما يمكن للأفراد فعله ؛ ولهذا ينظر إلى ما تخرجه لجـان المؤسسـات الرسـمية نظـرة تكاد تكون خالية من أي إعذار ، وما مدخل العـذر لمؤسسـة الأصـل فـيها القدرة على جمع النسخ وندب الخبراء ، وجمع المصادر الأصيلة ، والإنفاق .

ومـن أجـل هـذا نظـر الناس إلى كتاب الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبـي) وكـتاب الأغانـي لأبـي الفـرج الأصفهاني ، والمغني لعبد الجبار المعتزلـي ، وصـبح الأعشـى للقلقشـندي ، وأمثال لها مما أخرجته دار الكتب المصـرية زمان ازدهارها ــ نظرة إعجاب ، واتخذها الناس نماذج عليا لمن رام الاقتداء في مجال تحقيق التراث .

ولأجل هذا كذلك نظر الناس النظرة نفسها إلى كتاب المقتضب للمبرد ، والمحتسب في شواذ القراءات لابن جني ، وسبل الهدى والرشاد للصالحي وبصائر ذوي التمييز للفيروزابادي وغيرها مما أخرجه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

ثم استبشر الناس خيرًا بما استحدثه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية من أمر ***مشروع التلمذة العلمية*** ، وهيأ له إدارة عامة لتحقيق المخطوطات ، وتم تعيين عدد من الباحثين الشبان ، وتم تدريبهم على تحقيق المخطوطات على أيدي بعض من أساطين هذا الفن ممن كانت – وما تزال – تضمهم لجان المجلس العامرة ، ولاسيما لجنة إحياء التراث .

وقد توفر لهذا الكتاب الذي نعرض له بالنقد والتعليق من عوامل الرعاية والعناية ما كان حقيقًا أن يخرجه على الصورة المثلى ؛ إذ نشط المجلس له ، فأسنده إلى اثنين من أبنائه الباحثين الشبان ، وأسند أمر الإشراف عليهما إلى الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي وهو أحد المحققين النابهين عرفته الأوساط العلمية بكتاب المقصور والممدود للقالي ، الذي حققه وأشرف عليه فيه المحقق الثبت المرحوم الدكتور رمضان عبد التواب ، وأسندت المتابعة إلى الدكتورة إلهام خليل مدير عام إدارة تحقيق المخطوطات التي – ولا شك – كان عملها فيه التيسير الإداري والمكتبي لما فيه خير هذا الكتاب.

غير أن تحقيق هذا النص خرج في صورة غير مرضية تبعث على التريث فيما يستقبله مشروع التلمذة العلمية هذا من أعمال .

وقد جاء التحقيق مليئًا بكثير من الأخطاء ، مخالفًا لعدد كبير من أصول فن تحقيق النصوص نجملها في عدد من النقاط التالية ، ثم نعود فنفصل القول فيها موردين من الأمثلة الكثير دليلاً على ما نقول .

أما ملاحظاتنا مجملة فهي كما يلي :

أولا ـ عـدم العـناية بجمع مخطوطات الكتاب ، مع إمكان الوقوف عليها في ظل إمكانـات الدولـة التـي أخبرتك بها منذ قليل ، فقد اكتفى المجلس بتوفير نسختين فقط هما:

١ـ نسخة دار الكتب المصرية المحفوظة رقم ٥٤٩ تفسير.

٢ـ نسـخة معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية المحفوظة تحت رقم ٣٨ والتي جلبتها بعثته إلى اليمن الجنوبي.

وقد فات المجلس أن يوفر نسختين أخريين هما:

١ـ نسخة برلين المحفوظة تحت رقم ٧٠٢٦

٢ـ نسخة آصفية المحفوظة تحت رقم ١ / ٥٣٢ (١٤٤)

ولا اعـتذار للمجلس ؛ لأنهما مذكورتان في كتاب الأدب العربي ، لكارل بروكلمان " الترجمة العربية الكاملة " القسم ٦ الجزآن ١٠ - ١١ ص ٤٠

ثانـيًا ـ عـدم الالـتفات إلـى أن ما سبق نشره نشرا محققا لا يصح العودة إلى تحقـيقه إلا إذا قـام من المسوغات ما يستدعي إعادة تحقيقه مرة أخري. وقد سبق أن نشـر الكـتاب محققا في مكتبة ابن قتيبة بدولة الكويت قبل سنة ١٩٩٦ على يد الدكـتور ضـاحي عـبد الباقي الذي هو أحد أعضاء لجة أحياء التراث بالمجلس الأعلـي للشـئون الإسـلامية ! ولـم يعـرف بهذه الطبعة المحققان ولا المراجع المشـرف ، ولا قدموا إن كانوا عرفوا بها المسوغات التي من أجلها قرروا إعادة تحقيق هذا النص .

وهاتـان ملاحظتان كافيتان للنيل من هذه الطبعة التي نشرتها لجنة السيرة والسنة في مشروع التلمذة العلمية ، وقد انضاف إلى هاتين الملاحظتين ما يلي:

أولاً ـ امتلاء الطبعة بأخطاء التحريف والتصحيف.

ثانيًا ـ كثرة أخطاء الضبط التي تضر بالمعنى وتفسده .

ثالـثاً ـ خلـو الطـبعة من عرض مادة الكتاب على مصادرها الأصيلة باستثناء الكتب الأربعة التي نص المارديني مؤلف الكتاب عليها في مقدمة كتابه .

رابعًا ــ إغفال نسبة بعض الأشعار ، وإغفال تخريج بعضها الآخر والوقوع في أوهام في وزن الشعر وضبطه .

خامسًا ــ إغفال تخريج بعض الأمثال .

سادسًا ــ أخطاء في كتابة آيات الذكر الحكيم.

سابعًا ــ أخطاء في استخدام علامات الترقيم مما أفسد المعنى.

ثامنًا ــ تخليط في تخريج القراءات في أحيان، وإهمال في تخريجها في أحيان أخرى .

تاسعًا ــ أخطاء مطبعية.

عاشرًا ــ عدم الدقة في الفهارس ، وذكر بيانات ناقصة لمراجع التحقيق ، والخطأ في ذكر بعض تلك البيانات.

حادي عشر ــ تخلف القائمة التي صنعها المحققان (خالد خميس ورمضان عثمان) لكتب غريب القرآن .

وإليك تفصيل ذكر هذه الملاحظات وكنا نحب أن نذكر هذه الأخطاء مجموعة تحت هذه العنوانات التي ذكرناها ، لكننا آثرنا أن نسير في ذكرها وفق تركيب صفحات الطبعة ليسهل العودة إليها وتصحيحها ، وإن قاد ذلك إلى بعض من التكرار .

وسوف نذكر الخطأ مع النص على الصفحة والسطر التي ورد فيهما الخطأ مع تصحيحه ، وبالله الاستعانة :

* ص ٦٩ / س ١٥ (ألفته من غريب أبي بكر العزيزي) وقد رسمها محقق الجزء الأول الأستاذ خالد خميس بزاءين معجمتين وهو خطأ والصواب أنه " العزيري " بزاء معجمة ثم راء مهملة . والأدلة على ذلك كثيرة فقد روى الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٥ / ٢١٦ أن ابن خضر رأى نسخة من الغريب بخط مؤلفه وفي آخره كتب محمد بن عزير بالراء المهملة ، وحسبك بهذا دليلا.

* ص ٧١/ س ٩ زاد المحقق كلمة " منهم " بين معكوفين ولا أهمية لزيادتها ، وإن جاءت في غريب ابن قتيبة ، لأن النص مفهوم بدونها.

* ص ٧٤ / س ٩ جرى المؤلف على عادة التزمها في غالب أمره في طول الكتاب ، وهي إيراد الكلمة المفسرة وفق ضبطها في النص القرآني الكريم ثم ذكر تفسيرها مضبوطا الضبط نفسه ، ولم يراع المحققان تلك العادة في كثير من الأحيان ، وهنا موضع لمثال على ذلك ، فقد أورد المارديني كلمة " ريب " مفتوحة الباء ثم كتب المحقق بعدها نقطتين متعامدتين وبعدهما كلمة " : شكٌ " هكذا بكاف منونة وحقها الفتح ، وأوردها غير مشددة والصواب : تشديدها .

* ص٨٢ / س ٤ يقول المارديني " الوَقُودُ : بالفتح الحطب ، وبالضم : التوقّد " وهذه من عادات المؤلف أي أنه إذا خالف في الضبط فأورد أكثر من ضبط للكلمة القرآنية فهذه إشارة منه إلى أنهما قراءتان ، ولم يلتفت إلى ذلك محقق هذا الجزء ، مع أن قراءة الفتح هي قراءة الجمهور ، وقراءة الضم هي قراءة الحسن باختلاف عنه ، ومجاهد وطلحة وقتادة وأبو حيوة وعيسي بن عمر الهمداني كما في البحر المحيط ١ / ١٠٧ والمحتسب ١ / ٦٣ والكشاف ١ / ١٩٣ (وهما من مصادر المحقق) والقرطبي ١ / ٢٣٦ ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٤ وإعراب القرآن النحاس ١ / ١٥٠ ومعجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ١ / ٦٥

* ص ٨٨ / س ٨ يقول المؤلف : (يظنون : يوقنون وهو من الأضداد) وعلق المحقق في الحاشية رقم ٩ قائلا: " أي أن الظن هنا بمعنيين شك ويقين ، وذلك لأن في الظن طرفا من اليقين . انظر القرطين ١ / ٢٨ والجميع يعلم أن القرطين ليس كتابا في الأضداد ولا يستقيم تخريج للأضداد منه مع وفرة مؤلفات الأضداد في العربية. و(ظن) التي من الأضداد في العربية في: الأضداد الأنباري ١٤ فقرة ١ ، والأضداد لابن الكسيت (تحقيق محمد عودة أبو جري) ١٠٨ وللأصمعي (هفنر) ٣٤ فقرة ٤٢ وللسجستاني (هفنر) ٧٧ فقرة ١٠٧ ولابن الكسيت (هفنر) ٢٠٤ فقرة ٣٥٥ والصاغاني ٢٣٨ فقرة ٥٦٩

* ص ٩٢ / س ٩ أورد المؤلف بيتا لعدي به الرقاع هو :

لولا الحياء وأن رأسي قد عثا   فيه المشيب لزرتُ أم القاسم

والبيت من بحر الكامل ، ولم يقل المحققان في أي موضع من الكتاب وزن أي بيت مر بهما ، ثم لم يخرج المحقق البيت من ديوان عدي بن الرقاع العاملي وهو مطبوع في بغداد بتحقيق المرحوم الدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور حاتم صالح الضامن حفظه الله سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م. ثم إنه لم يترجم لابن الرقاع مع أن ترجمته مستفيضة في الكتب تجدها في الشعر والشعراء لابن قتيبة (دار المعارف) ٢ / ٦٠٠

* ص ٩٤ / ١٠ يقول المؤلف : " والطور : جبل معروف " وقد علق المحقق في الحاشية ٧ قائلا : " النص عن : غريب السجستاني ١٣٦ ، غريب ابن قتيبة ٥٢ ، القرطين ١ / ٤٤ . وانظر تفسير الزمخشري ١ / ٢٨٦ " والجميع يعلم أن هذه الكتب كلها ليست كتب بلدان . ثم إنني لا أدري لماذا لم يعطف بين هذه الكتب بواو العطف مكتفيا بعلامة الفاصلة ، وما أراه إلا أثرا من آثار العجمة والتأثر بالأسلوب الغربي الذي يعطف بالفاصلة ولا يذكر حرف العطف إلا مع آخر معطوف عليه . والطور جبل لا كما قرر الماردينى مكتفيا بكلمة معروف وهو ما اسميه الشرح السكوتي وهو غير مضاف : علم على جبال كثيرة في مصر ومَدْيَن وطبرية كما في معجم البلدان ٤ / ٧ ثم زاد ياقوت الحموي نفسه في كتابه (المشترك وضعا والمفترق صقعا) طبعة جوتنجن ١٨٤٦ بعناية فستنفلد / مصورة المثنى ببغداد ص ٢٩٧ فذكر سبعا من مواضعه مفردا ومضافا . ونحن نرى أن الطور الذي في آية سورة البقرة ٢ / ٦٣ هو الطور المصري بدليل سياق الآيات التي تتكلم عن جعل الله مصر وطنا لبني إسرائيل بعدما طلبوا من الله سبحانه أن يخرج لهم مما تنبت الأرض من بقلها إلى آخر ما سردته الآيات الكريمة .

* ص ١٠٣ / س ١ يقول المؤلف : " شروا : باعوا ، وهو من الأضداد " واكتفى المحقق في الحاشية ١ بتخريج النص من مصادره الأربعة مبدلا بالغريبين كتاب القرطين مع رفع أن الأمر كان يستلزم بجوار ما ذكر أن يعود إلى كتب الأضداد التي مر ذكرها . وشروا بهذا المعنى ؛ أي بمعنى الشراء

والبيع في الأضداد لابن الأنباري ٧٢ فقرة ٣٦ والأصمعي (هفنر) ٥٩ فقرة ١٠٢ والسجستاني (هفنر) ١٠٦ فقرة ١٤٨ وابن السكيت (هفنر) ١٨٥ فقرة ٣٠٩ (وأبو جري) ١٠٠ والصاغاني (هفنر) ٢٣٤ فقرة ٥٢٠

* ص ١٠٤ / س ٢ ضبط المحقق الكلمة القرآنية " يودَّ " هكذا بالتشديد والفتح وهي في النص القرآني مضمومة مشددة ، وقد قلنا إن من عادة الماRديني إيراد الكلمات المفسرة وفق ضبطها في كلام الله سبحانه.

* ص ١٠٤ / س ١١ ضبط المحقق قول الماRديني " ونُنسِها : نُنْسِكْهَا " هكذا بضم أولى النونين ثم تسكين النون الثانية وكسر السين وتسكين الكاف، وقد جعلها المحقق بهذا الضبط من النسك ؛ أي أنه جعل الكاف من أصول الكلمة ، ولا معنى للآية الكريمة ساعتئذ ، وإنما الكاف هنا للخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم ، وحقها الفتح والمعنى : أن الله سبحانه ينسيها إياك يا محمد فلا تذكرها . وانظر تفسير القرطبي / ٦٨ .

* ص ١٠٨ / حاشية ٤ علق المحقق على تفسير الماRديني كلمة " أضْطَرُّه " بالفعل : أُلِزُّه إلى النار لزّ المضطر قائلا : لز الشيء يلزه لزا وألزه : ألزمه إياه، وشده وألصقه ". ولم يثبت مرجعا لكلامه هذا ، وقد علم كل من خبر هذا الأمر أن التحقيق إثبات القضية بدليل ، وكان حقه أن يعود إلى أي من معاجم الأفعال وهي كثيرة في [illegible] العربية . ولو كان رجع إلى بعض هذه المعاجم لخفف من الخلط الذي جاء حاشيته حيث خلط بين " لز الشيء بالشيء لزا : ألصقه وشده " وهذا هو المعنى الذي قصد إليه الماRديني ، أما المعنى الآخر الذي أورده أولا المحقق وهو " ألزمه إياه " فهو من لز فلان بفلان : لزمه . وهذا في الأفعال للسرقسطي ٢ / ٤٤٣؛ ٤٤٤ والأفعال لابن القوطية (جويدي) ٢٥٨.

وهذا الذي فطه المحقق هنا حرص عليه في كل شروحه ، لما رآه غامضا ، فلم يورد مرجعا واحد لشروحه هذه في أية مرة !

* ص ١١٠ / س ٣ يقـول الماردينـي " الفراء : سَفِهَتْ نفسُه : نُقِلَ لضمير مَنْ ، ونُصـبت النفس تشبيها بالتفسير " ومع أنه ترجم للفراء إلا أنه لم يخرج هذا الكلام وهـو في معاني القرآن له ١ / ٧٩ والكلام بهذا الشكل يحتاج إلى تفسير وتوضيح وهـو ما سكت عنه المحقق ، والمسألة هي : أن النجاة لا يجوّزون مجيء التمييز (= التفسـير فـي كـلام الماردينـي) من المعرفة ، ولما كانت نفسه مفسرة لسفه أشـبهت النكرة فجاز نصبها في الآية الكريمة . والتفسير : مصطلح كوفي يطابق التميـيز عـند غـيرهم . ومـع أن الكشاف من مصادر المحقق الدائمة ، لأنه من مصـادر الكـتاب الأساسـية؛ إلا أنه لم يلتفت إلى هذه الأمور وهي فيه ١ / ١٨٩ وفـي الـدر المصـون للسـمين الحلبي ٢ / ١٢١ أشعار كثيرة ترشح لرأي الفراء للنابغة الذبياني وللحارث بن ظالم المُرِّيّ .

أضـف إلـى هذا أن تركيب النص هكذا غير مفهوم وصوابه أن يزيد فيه مـا بيـن معكوفيـن كمـا يلـي : " الفراء : [سَفِهَ نَفْسَه ، معناه] : سفهت نفسه ، [فـ]نُقِلَ [الفعل عن النفس] لضمير مَنْ ، ونُصبت النفس تشبيها بالتفسير " .

وهـذه الـزيادة لازمـة ليُفهم الكلام وهي من غريب السجستاني (جمران) ١٩٩٥م ص ٢٥٩ وهي الطبعة المحققة التي لم يرها المحققان .

* ١١٠ / س ٥ يقـول الماردينـي " الأخفـش : سـفه في نفسه ، سقط الحرف فنصبت " أي أن نفسه منصوب على نزع الخافض أو حذف حرف الجر ".

وقـد اكتفى المحقق بالترجمة للأخفش ، ولم يقل في هده الترجمة أن سعيد ابـن مسـعدة هـو الأخفـش عند الإطلاق ، أي عندما لا يوصف بالأصغر ، أو الأكـبر ، لأن الأخافشة كثيرون . وسكت المحقق عن تخريج كلام الأخفش ، وهو فـي معانـي القرآن له (هدى قراعة) ١ / ١٥٧ ولو كان فعل لظهر له أن ما نسبه الماردينـي للأخفـش وهـم عريض؛ إذ الأخفش يحاول أن يتأول للذين يرون في (نفسـه) منصوبا على التشبيه بالتفسير أو التمييز . يقول الأخفش: " يجوز في هذا القـول : سَفِهْتَ زيدا ، وهو يشبه " غَبِنَ رأيه " و " خَسِر نفسَه " إلا أن هذا كثير؛ ولهـذا معـنى ليس لذاك ؛ تقول : " غُبِنَ في رأيه " و " خَسِرَ في أهله " و " خسِر

فـــي بيعه "؛ وقد جاء لهذا نظير قال : " ضُرِبَ عبدُ الله الظهرَ والبطنَ "؛ ومعناه : " على الظهر والبطن ".

ثــم قــال الأخفش في لغة واضحة حاسمة في المعاني ١/ ١٥٧ " وأحسن ذلــك أن تقول إن: ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ جرت مَجْرَى " سَفُهَ " إذ كان الفعل غير متعد ، وإنما عداه إلى نفسه ورأيه ، وأشباه ذا مما هو في المعنى ".

أرأيـــت كـــيف يفعـــل عرض المادة على مصادرها الأصيلة ، وهذه كلها مصادر للمارديني وإن لم ينص عليها في مقدمته ، كان واجبا العودة إليها .

* ص ١١١ / س ١٤ ضـــبط المحقق كلمة " شقاقٌ " هكذا بالضم وهي في القرآن الكـــريم ﴿ شـــقاقٍ ﴾ [سورة البقرة ٢ / ١٣٧] بالكسر والتنوين. وقلنا إن من عادة المؤلف إيراد الكلمة المراد تفسيرها وفق ضبطها في النص المقدس .

* ص ١١٢ / س ١٠ أورد الماردينـــي بيـــت شعر لم يذكر المحقق وزنه ، وهذا شأنه في كل أبيات الكتاب كما سبق أن ذكرنا، والبيت من البحر الطويل.

يقول الماردينى : " قال الشاعر :

همُ وسط يرضى الأنام بحكمهم ... إذا نزلت إحدى الليالي بمعظَمِ

وقـــد علـــق المحقـــق في الحاشية ٦ مخرجا البيت من غريب ابن قتيبة ، وحقـــه أن يـــبدأ بديوان الشاعر ، وهو زهير بن أبي سلمى ، ثم ذِكر رواية أخرى لـــم يكـــن ثمة داعٍ لذكرها ، لأنها لا شاهد فيها ، وكان يكفي الإحالة إليها فقط ، ثم ذكـــر أن كـــتاب القرطين عزاه إلى صاحبه من دون ذكر للصفحة هناك، وهو فيه ١ / ٦٣ .

* ص ١١٤ / حاشـــية ٣ علـــق المحقـــق علـــى بيـــت المخبل السعدي وهو من الطويل، وسكت المحقق عن ذلك وهو من عاداته اللازمة ، يقول الشاعر :

وأشهد من عوف حلولا كثيرة ... يحجون سِبَّ الزبرقان المزعفرا

وقـــال إنه في تهذيب اللغة ٣ / ٣٨٨ و ١٢/ ٣١٣ من دون ذكر للمواد اللغوية مع أنـــه بعدهـــا مباشـــرة خـــرجه مـــن تاج العروس ذاكرا المواد فقط من دون ذ كر للصـــفحات ، ونحن نحرص على ذكر الأمرين ليصحح بعضهما بعضا؛ فالمادة قد

تصحف أو تحرف ، والرقم قد يقع فيه خطأ ، والاكتفاء بأحدهما مظنة للخطأ ، مع إدراك أن كثيرا من مصادرنا قد تعددت له الطبعات والبيت منسوب في الموضوعين " حج " و " سب " وهو ما لم يقله أيضا المحقق.

ثم سكت في الصفحة نفسها عن تخريج بيت لأعشى بأهله من ديوانه وهو:

....   وراكب جاء من تثليث معتمرُ

وهو عجز بيت من البسيط في كتاب (الصبح المنير في شعر أبي بصير والأعشين الآخرين) (جاير ١٩٢٧) ق ٤ / ٨ ص ٢٦٦ ويضاف إلى ما عنده من مصادر ما يلي : الأصمعيات ق ٢٤ /٣ ص ٨٨ والخزانة (هارون) ١/ ١٩٢ ومعجم البلدان (تثليث) ٢ / ١٦ وديوان العجاج (عزة حسن) ٩٩ وتهذيب اللغة (عمر) ٢ / ٣٨٣ .

* ص ١١٥ / س ١ أورد المحقق بيتي العجاج وهما من الرجز ، ولم يقل الرجل شيئا كعادته :

لقد سما ابن معمر حين اعتمر   مغزى بعيدا من بعيد وضَبَرْ

هكذا في سطر واحد ، وقال في الحاشية ٦ : " البيت له " أي للعجاج " في ... " وهما بيتان لا بيت واحد ، والصواب كتابتهما رأسيا أي أحدهما فوق الآخر ، أو ترقيمهما برقمين (١) و (٢) إذا ما حرصنا على كتابتهما في سطر واحد.

ويضاف إلى مصادر تخريجه ما يلي : تفسير القرطبي ٢ / ١٨١ ومعاني القرآن للزجاج ١ / ٢٣٤ و ١ / ٢٦٦ ويصحح رقم صفحة تهذيب اللغة (عمر) ٢ / ٣٨٤ بدلا من ٣ / ٢٩ حيث لا شيء في هذا الموضع المذكور .

* ص ١١٥ / س ١٥ ضبط المحقق كلمة " كل " من قول الماريني " دابة : كلِّ ما يدب " وصوابها بالضم لو لم يراع ضبط الآية الكريمة وإلا فهو الكسر جريا على عادة المؤلف في طريقته ، إذ إن " دابة " في الآية الكريمة ﴿ من كل دابة ﴾ [سورة البقرة ٢ / ١٦٤] مكسورة كما ترى.

* ص ١١٩ / حاشـية ٣ لـم يذكر من مصادر عجز بيت عمرو بن كلثوم ديوانه (أيمن ميدان) والعجز هو :

....　　　هجان اللون لم تقرأ جنينا

وهـو مـن بحـر الوافر وهو في ديوانه ق ٣٥ / ١٤ ص ٣١٣ ويمكن إضافة ما يلـي إلـى مظـان تخـريجه : شرح القصائد السبع الطوال ق ٥ / ١٠ ص ٣٨٠ ومجـاز القـرآن ١ / ١٧ ومعانـي القرآن للأخفش ١ / ١٧٤ والطبري ١ / ٣٢ وبصـائر ذو التميـيز ٤ / ٢٦٣ وتفسير القرطبي ٣ / ١١٤ وجمهرة اللغة (قرأ) ١/ ٢٢٩ وتـاج العـروس (قرأ) ٩ / ٥٩ والأضداد لابن الأنباري ٣٠ والصحاح (هجن) ٦ / ٢٢١٦ .

* ص ١٢٨ / س ٤ قال الماrديني: " قال العجاج:

عن اللغا ورفث التكلمّ

وعلـق علـيه المحقـق قائلا في الحاشية (١) إنه عجز بيت ، وهو بيت كامل من الرجـز، ثـم زعم أنه في تهذيب اللغة ١٢ / ٤١٦ وليس ثمة شيء هناك وإنما هو فـي حاشـية محقق التهذيب وليس في التهذيب ! ثم لم يخرجه من ديوانه وهو فيه (د.عـزة حسـن) ق ٢٤ / ٥٨ ص ٢٨٣ وفي مادة (ليس) في اللسان ١ / ٤٦٢ ؛ ٤٦٧ وهـي محـرفة عنده من دون ذكر لرقم الصفحات . وهو بالإضافة إلى ذلك فـي القرطبـي ٣ / ٩٩ ومجاز القرآن ١ / ٧٠ وتاج العروس (رفث) ١ / ٦٢٥ والاقتضاب شرح أدب الكتاب ٤٦١ والمفردات للراغب (لغا) ٦٨٢

* ص ١٢٩ / س ٥ ضبط قول الشاعر (الرجز) :

له قروءِ كقروءِ الحائض

بالكسـر ، وصـوابه التنويـن بالضـم . والعجيـب أنه أورد من قبل مع أخ له مضـبوطا ضـبطا صـحيحا فـي ص ٩٥ ثم أحال في الحاشية ٥ ص ٢٩ قائلا وسـبق تخـريجه فـي صفحة ٢٩ وهو خطأ . وقال في الحاشية ٨ ص ٩٥ أول موطن ورد فيه البيت مع أخ له : البيت ، مع أنهما بيتان في هذا الموضع .

* ص ١٣٦ / س ٧ قال الماردينـي " يتسنّه : ... متغير ، أبدلوا نون يتسنن ياء كتظنيت ، وتقضي البازي ، فصار يتسنى " ! هكذا أوردها المحقق ولم يلتفت إلى أن:

... تقضي البازي ...

قطعة من بيت شعر من الرجز ، مشهور في هذا الكلام على هذه المسألة وهو في ديوان العجاج (د. عزة حسن) ق ١ / ٧٥ ص ٨٣ وتمامه :

... ... إذا البازي كسر.

وهو في الزاهر للأزهري ١٣٩ والنكت والعيون للماوردي ١ / ٩٤ وقد أوقعه في هذا متابعته للمصادر التي اعتمدها وغالبها غير محقق .

* ص ١٣٨ / س ٤ قال الماردينـي : " ربوة ، مثلثة الراء " واكتفى المحقق في حاشيته رقم (٣) قائلا : أي بفتح الراء وكسرها وضمها ، من دون عزو ذلك إلى المصادر ، والكلمة في الدرر المبثثة في الغرر المثلثة للفيروزابادي ٧٢.

* ص ١٣٩ / س ١٥ يقول الماردينـي " السيماء : مقصود وممدود " والصواب أن تكون : السيما من غير مد ؛ لأنه بدأ به وبه نطقت الآية الكريمة ﴿ سيماهم ﴾ [سورة البقرة ٢ / ٢٧٣] ولم يذكر مصدرا من مصادر المقصور والممدود مع أن المشرف على الكتاب كان حقق واحدا من أهمها وهو المقصور والممدود للقالي ، والكلمة فيه ص ١٩٥ واستشهد بالآية المذكورة على قصرها وهي ممدودة فيه أيضا ص ٤٥٧ والمقصور والممدود لابن السكيت ٦٤ س ٥ ؛ ٦ .

* ص ١٤٣ / س ١٥ كتب المحقق كلمة: " يؤول " والأولى أن تكتب الهمزة على نبرة هكذا : يئول ، وِفق قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة التي تراعي قاعدته عدم تكرار المتماثلين ولو خطًا . وقد فعل ذلك كثيرا مثل " يئوب " ص ١٤٦ / س ٢ وغير ذلك كثير (ويمكن حمل هذا الضبط على مراعاته أصل القاعدة).

* ص ١٤٥ / س ٢ يقول الماردينـي في القنطار إنه " ثمانية آلاف ، بلسان أهل إفريقية ". ولم يعلق على ذلك . وحقه أن يقول إنها رومية اقترضها الآرامية كما

يقـول فـرنكل ١٣ وهـي معـربة في المعرب ٢٦٩ وشفاء الغليل ١٥٨ والإتقان ١ / ١٤٠ والمهـذب فيما وقع في القرآن من المعرب ٨٠ وتفسير الألفاظ الداخلية ٥٩ وآرثـر جفـري ٢٤٣ وفقـه اللغـة للثعالبي (السقا) ٣٠٦ و (د. خالد فهمي) ٢ / ٥٣١ والمتوكلي للسيوطي عن الثعالبي ١٠١ .

* ص ١٤٧ / س ٦ : " كفَلَهـا : ضـمَّها وحضـنها " هكذا ضبطها المحقق بفتح الفـاء وتشـديدها، والصـواب تخفـيفها ، والتخفيف قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمـرو وابـن عامـر ، خلافا لحمزة وعاصم والكسائي . وإنما نقول ذلك للمعنى الـذي فسره بها الماريديني ولو أراد المشددة لعدى الفعل إلى مفعولين ؛ أي سيكون المعـنى : جعـل الله زكـريا كافلا وحاضنا لمريم ، أو بمعنى: ضم الله مريم إلى زكريا ، وليس شيء من هذا ورد في تفسير الرجل.

* ص ١٥٣ / س ٤ " بكـة : بطن مكة لأنهم يتباكّون فيها ؛ أي: يزدحمون " ولم يخـرج ذلـك الكـلام ، وهو في اللسان " بكك " ١٠ / ٤٢٠ ومعجم البلدان (بكة) ١ / ٤٧٥ .

* ص ١٥٦ / س ١٣ ، ١٤ يقـول الماريديـني: " عَرْضُـهَا : سـعتها ، لا ضد الطول. يقال : بلاد عريضة ، وفي الأرض العريضة مذهب ".

ولـم يعلق المحقق عليه بشيء ، مع أن الكلام من أول " وفي الأرض " أشبه شيء بالشـعر بناء وصياغة ووزنا ، فهو يستقيم على وزن الوافر ، وإن كانت المصادر تعد هذا الكلام من أقوال العرب ، وفي النفس من كلامهم شيء .

* ص ١٥٩ / س ١٣ ضـبط المحقـق قـول الماريديني مفسرا أُخراكم (آخرُكم) بضـم الـراء وهو خطأ ، والصواب أن تكون الضمة على الكاف والراء مكسورة والمعـنى : جماعتكم المتأخرة التي هي مقابل الساقة في الجيش . ولا تنس القاعدة التـي جـرت عليها الماريديني مما أخبرتك به من شأن إيراد الضبط وفق ما جاء فـي الآيـات الكـريمة . ومـثل ذلـك يقال في : (يغلٍ) ص ١٦٠ / س ٦ حيث ضـبطها المحقـق بالضـم وحقها الفتح كما جاءت في الآية الكريمة ﴿ أن يغل ﴾

[ســورة آل عمــران ٤ / ١٦١] وعلــيه تعــدل الضمة التي على لام يغل بالبناء للمجهول لتكون فتحة في ص ١٦١ / س ١

* ص ١٦١ / س ٦ يقــول الماردينى: " النفاق ، لفظ إسلامي " ولم يعلق المحقق بشــيء مــع أن الألفــاظ الإســلامية ، مصــطلح جار على الكلمات التي أحدثها الإســلام، ولم تكن قبلُ بهذا المعنى . والكلمة بهذا النص على إسلاميتها في الزينة فــي الكلمــات الإســلامية للرازي ١/٥٧ ، ١/١٤٠ والمخصص (٢) ٨/٩٢ وفقه اللغة وسر العربية (السقا) ٣٠٤ و (خالد فهمي) ٢ / ٥٢٤

* ص ١٦٢ / س ٥ ، ٦ يقــول الماردينى: " المَلَوَانُ : الليل والنهار ". ولم يخرج المحقق ذلك الكلام وهو في : جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين للمحبي ٨٤

* ص ١٦٢ / س ٨ ضــبط المحقق كلمتي يَمِيزُ ويُمَيِّزُ ، بالضم ، وهما بالفتح في قراءتــيهما ، والأولــى اتــباع منهج الرجل الذي أخبرتك به من قبل ، ومثل ذلك حدث في : قربان ص ١٦٣ / س٦ .

* ص ١٦٥ / س ٧ يقــول المارديــنــي: " حُوبا وحَوبا وحابا : إثما " ، ولم يفطن المحقــق إلــى أنهــا قراءات . فالضم قراءة الجمهور ، والفتح قراءة الحسن وابن ســيرين ، وبــالألف قراءة أبي بن كعب ، وهذا التخريج من مختصر ابن خالويه ٣٤ والزمخشــري ١ / ٤٦٩ وهــو مــن مصــادر الكتاب التي يكثر المحقق من العــودة إلــيها ! وانظر معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ٢ / ٨ وفي حاشيته مصادر أخرى كثيرة ، بارك الله فيه وفي عمله.

* ص ١٦٩ / س ٢ يقــول المارديــنــي: " أفضــى: انتهى إليه بغير حاجز ، كناية عــن الجمــاع ". ولــم يعلــق على ذلك بشيء . والكناية في : الكناية والتعريض للثعالبي (أسامة البحيري) ٢٩

* ص ١٧٢ / س٤ يقــول المارديــنــي: " ذي القربــي : القرابة " ويقتضي الكلام زيادة [صاحب] بين معكوفين قبل القرابة .

* ص ١٧٣ / س ٥ يقـول المارديني: " لامستم ولمستم : كناية عن الجماع "، ولـم يخرج هذه الكناية ، وهي في مجازات القرآن للشريف الرضي ١٢٧ والكناية والتعريض للثعالبي ٧٩ .

* ص ١٧٥ / س ٩ أورد المحقـق قولـه تعالى: ﴿ أينما تكونوا يُدرِكُكُمُ الموت ﴾ هكـذا بضـم الكافين ، وهو خطأ لا يصح أن يقع في كتاب الله تعالى ، والصواب تسـكين الكـاف الأولـى ، وفي الرسم العثماني بكاف أولى عارية ، وثانية مشددة مضـمومة ، وهـي عادة الرسم العثماني إذا ما جاء صوتان متشابهان الأول منهما ساكن ، يعريه الرسم من علامة الخفة مكتفيا بتشديد الثاني لمراعاة الإدغام .

* فـي ص ١٧٧ / س ٦ ورد اسـم الله سـبحانه " المقيت " بمعنى المقتدر . ولم يخـرج مـن كتـب أسماء الله الحسنى، وهو بهذا المعنى في المقصد الأسنى في شـرح أسـماء الله الحسـنى لأبـي حامد الغزالي ١٠٢ وتفسير أسماء الله تعالى للزجاج ص ٤٨ فقرة ٤٠ .

* ص ١٨٠ / س ٦ " الأمـرد : لا شـعر بوجهـه ". ولم يعلق عليها أو يخرجها مـن كتـب خلق الإنسان ، وأحب أن تزاد كلمة [من] قبل " لا شعر بوجهه "، وفي غايـة الإحسـان في خلق الإنسان للسيوطي ١٤١ أنه من " طرّ شاربه ، ولم تنبت لحيته ".

* ص ١٨١ / س ١٢ " الهـوى : هوى النفس، وبالمد ما بين السماء والأرض ". وكـان المحقـق أن يخـرجها مـن كتب المقصور والممدود ، وهي في المقصود والممـدود للقالي ٣١٩ والمقصور والممدود للفراء (ماجد الذهبي) ١٦ والمنقوص والممدود (لعبد العزيز الميمني) ١٦ فقرة ب ١.

* وفـي الصـفحة نفسـها س ٩ استشـهد المؤلف بقطعة من حديث أم زرع وقد خـرجه المحقـق (وهـو محـق) في كتاب صحيح البخاري ، وإن كنت أحب أن يخـرج من كتب أفردت له ككتاب القاضي عياض : بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع مـن الفوائـد . وقـد حققـه ونشره صلاح الأدلبي بمدينة سبتة بالمغرب ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .

* ص ١٨٦ / س ٧ كتب المحقق قول المؤلف: " وذكاء الفهم : تمامه وسرعتُه [و] قبولِه "، هكذا بضم التاء من " سرعة " وبزيادة واو بين معكوفين ، وليست من رموز نسختيه ، وكسر اللام من قبوله .

ولا يمكن فهم النص إلا بإحدى طريقين :

أولاهما ـ أن تكون " سرعة " صوابها " سرعته " بإضافتها إلى هاء الغياب ، ولا يكون لكسرة لام "قبوله " معنى حينئذ ويكون حقها الضم.

وثانيهما ـ بقاء " سرعة " كما هي من غير إضافتها إلى هاء الغيبة على أن تضاف إلى " قبوله " المكسورة اللام ، وتكون الواو التي زيدت لا معنى لها .

* وفي ص ١٨٧ / س ٣ خطأ في ضبط " مائل " يصحح إلى التنوين بالكسر.

* وفي ص ١٨٨ / س ٤ خطأ في ضبط " خائنة وخائن " يصححان كذلك إلى التنوين بالكسر .

* وهكذا في الصفحة نفسها س ١١ يصحح ضبط " السلام والسلامة " من الضم إلى الكسر .

* وفي ص ١٨٩ / س ١ لم يخرج المحقق اسم الله تعالى السلام من كتب أسمائه الحسنى . والسلام في المقصد الأسني ٦٧ وتفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ٣٠ فقرة ٦ .

* ص ١٩١ / س ١٣ " وقيل : الرشاء (أي في معنى السحت) من : سحته : أهلكه ". وهو خطأ لأن الرشا التي هي جمع رشوة من السحت ، مقصورة وليست ممدودة كما أثبت المحقق ، ولو كان راجع المواد على أصولها لأعفته من هذه الأخطاء ، وهذا الذي أقوله في المقصور والممدود للقالي (د. هريدي) ٢٢١.

* ص ١٩٤ / س ٢ ضبط المحقق قول المؤلف: " البحيرة : الناقة إذا نَتَجَتْ خمسة أبطن " بالبناء للمعلوم . والصواب ضبط الفعل بالبناء للمجهول " نُتِجتْ ". والعجيب أنه ضبطها بالصواب في ص ١٩٥ / س ٨ .

* ص ٢٠٤ / س ١٢ لـم يخرج كلمة البين التي هي الوصال والفراق ، وهي من الأضـداد ، ضـبط فـي الصـفحة نفسـها س ١٤ " شآقهما " تفسيرا لفالق الحب والـنوى بوضـع مـدة على الألف ولا حاجة إليها والصواب حذفها والخطأ نفسه تكرر في ص ٢٠٥ / س ٢.

* فـي ص ٢٠٦ / س ١٠ ، ١١ خـرج المحقـق قراءة قوله تعالى ﴿ وخرقوا ﴾ [سـورة الأنعـام ٦ / ١٠٠] " فخلط فيها تخليطا وأسند للمصادر ما ليس فيها فقال فـي الحاشـية (٧) : وهـي قـراءة ابن عمر ، وشدد ابن عمر الراء وخففها ابن عباس انظر المحتسب ١ / ٢٢٤ " وليس شيء من ذلك صحيحا.

فقـراءة الخـاء المعجمة والتخفيف هي قراءة الجمهور ، وليست لابن عمر وحده كما قال ، ولا عبرة بكلمة أيضا هذه لأنها لم تفسر شيئا.

أمـا ابـن عباس فتشديده وقراءته بالحاء المهملة ، وليس كما ذكر المحقق ، وهي نفسـها هكـذا قـراءة ابـن عمر وأبي رجاء وأبي الجوزاء . وفي رواية أن ابن عـباس قـرأها بالحـاء المهملة أيضا مخففة ، فلا دخل لابن عباس وابن عمر في قـراءة الخـاء المعجمـة مطلقـا . وصواب ابن عمر هذه التي جاءت في تعليق المحقق هي أبوه : عمر .

وانظـر في تخريج هذه القراءات البحر المحيط ٤ / ١٩٤ والزمخشري ١ / ٥٢٠ وهـو مـن مصـادره ! وفي المحتسب خطأ ١/ ٢٢٤ صوبه الكريم الدكتور عبد اللطـيف الخطيـب في معجم القراءات ٢ / ٥٠٦ وانظر مصادر أخرى كثيرة في حواشيه.

* ص ٢٠٧ / س ١ ، ٢ وحاشـية ٥ خرج المحقق قراءة قوله تعالى ﴿ دارست﴾ و ﴿ درسـت ﴾ [سـورة الأنعام ١٠٥/٦] عازيا الأولى بالألف إلى ابن كثير وأبي عمـرو ، وهي كذلك لابن عباس ومجاهد وابن محيصن واليزيدي وعلي وعكرمة بالخطـاب لمحمد صلى الله عليه وسلم، أي بفتح التاء . وبضم التاء مع بقاء الألف بعد الدال بجعل ضمير التكلم لله سبحانه .

أمـــا قراءة " دَرَسَتْ " بفتح الثلاثة الأحرف وتسكين التاء فهي قراءة ابن عامر كما ذكــر المحقــق وهـــي قراءة سهل ، ويعقوب من غير رواية الضرير وعبد الله بن الزبــير وأبـــي بـــن كعب والحسن وابن مسعود . وانظر معجم القراءات للخطيب ٢ / ٥١١؛ ٥١٢ بمصادره الكثيرة .

* ص ٢٠٧ / س ١٠ خـــرج المحقـــق قوله تعالى ﴿ قِبَلاً ﴾ في آية سورة الأنعام ٦ / ١١١ ونســـبها لابـــن عامر أي بكسر القاف وفتح الباء . وهي له ولنافع ولابن عامـــر ولأبـــي جعفـــر وعيسى وبها قرأ ابن عامر آية سورة الكهف ١٨/ ٥٥ كما في السبعة لابن مجاهد ٢٦٦ ومعجم القراءات للخطيب ٢ / ٥٢٦ .

* ص ٢٠٩ / س ٧ يقـــول المؤلـــف " الحِجْـــرُ : الفـــرس الأنثى ، وديار ثمود ، وحجـــر الكعـــبة ، والعقـــل " . ولـــم يخـــرج هذا الكلام وكان حقه أن يعود لكتب المشترك اللفظي ، وهي في ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري ١٠٢ .

* أخطـــا المحقق في ضبط ميم " ثمره " ص ٢١٠ / س ١ بالضم ، وحق الضمة أن تكـــون علـــى الـــراء ، كما أخطأ في ضبط " مّا حُمل " في س ٤ بوضع تشديد على الميم من " ما " والصواب فتحة فقط .

* وكذلـــك ضبط في ص ١١١ / س ٤ " إملاقّ " بتشديد والصواب تنوين بالكسر. وضبط في س ٧ " ودىّ " بتشديد الدال مع الياء والصواب حذفهما

* وفـــي ص ١١١ / س ٨ يقول " الآنك : الرصاص والأسرب " ولم يخرجها من كـــتاب المعـــادن وهي في المعرب ٣٣ ؛ ٣٤ وآدي شير ١٢ والجماهر في معرفة الجواهر للبيروني ٢٥٨

* فـــي ص ٢١٤ / س ٥ ومـــا بعدهـــا فـــرق المؤلـــف بين الوسوسة ، والإلهام والإيجاس والأمل . ولم يرجع المحقق إلى الفروق ٨٢ .

* ص ٢١٥ / س ٢ كتـــب المحقق ما يلي: " طفق: يفعل ، وجعل ، وأقبل سواء " واضـــعا نقطتين متعامدتين بعد طفق ، وحقهما أن يوضعا بعد " ... وأقبل ، وقبل: ســـواء " هكـــذا : " طفق يفعل ، وجعل ، وأقبل : سواء " ولو أن المحقق تمثل ما في مصادره لصح لديه وضع علامات الترقيم.

* ص ٢١٥ / س ٧ قـال المؤلف : " الرِّيش والرِّياش: ما ظهر من اللباس " ومن عـادة المؤلف إذا أورد الكلمة بطريقتين فهذه إشارة منه إلى أنهما غالبا قراءتان ، ولـم ينتـبه إلى هذا المحقق ، فلم يخرجهما ، وقراءة " الريش " من غير ألف هي قـراءة الجماعـة . وقـراءة " الرياش " بالألف مروية عن عاصم بخلاف كما في المحتسب ١/ ٢٤٦ ، وعن علي في الشواذ لابن خالويه ٥٨ .

* ص ٢١٦ / س ٥ ، ٦ أورد المؤلف ما يلي : " وقالت العامرية [من الرجز]:

واليومَ يَبْدُو بَعْضُهُ أَوْ كُلُّهُ فَمَا بَـدَا مِنْهُ فلا أُحِلُّـهُ "

وعلـق المحـق قـائلا في الحاشية رقم ٥ : " البيت منسوب إلى العامرية ... ". والصـواب أنهمـا بيتان من الرجز ، ولم يقل ، وكان حقه أن يرقمهما أو يكتبهما رأسـيا كمـا أنـه لم يخرجهما من مصدرهما الأصيل ، وهما للعامرية في أشعار النسـاء للمرزبانـي ص ٧٠ مع القصة ، كما أن المحقق ضبط الهاء في آخر كل بيت بالضم ، والصواب أن تضبط الهاء في الموضعين بالسكون .

* ص ٢١٧ / س ٦ ، ١٢ ضـبط المحقـق " سَـمُّ الْخِيَاط : ثقبُ الإبرة / وغِلٌّ: عـداوة " ، بضـم الميم والباء من سم وثقب ، وبالتنوين بالرفع في غل وعداوة ، وحقهمـا أن تضـبطا بكسـر الميم والباء في الموضع الأول ، والتنوين بالجر في الموضـعين الآخريـن، مـتابعة لما ورد في النص القرآني الكريم ، وفقا لمنهج المؤلـف في بناء كتابه . ومثل ذلك يفعل في كلمة " الأعراف " ص ٢١٨ / س ٢ حيـث ضـبطها بالضـم والأصـل أن تضبط بالكسر مراعاة لما ورد في النص الكـريم . كمـا أخطـأ في ضبط " كلُّ مُرْتَفِعٌ " بتنوين العين بالضم وحقها التنوين بالجر ، لأن مرتفع مجرور بالإضافة !

* ص ٢٢٢ / – ١ زاد المحقـق في النص: " وقرئ " قبل قوله تعالى: ﴿ أرجئه﴾ ولا حاجـة لهـذه الزيادة ، لأن من عادة المؤلف إذا أورد لفظا يخالف ما جاء في القرآن الكريم فهي إشارة إلى أنها قراءة .

* ص ٢٢٤ / ٤ ؛ ١٠ أورد المؤلـف كلامـا عـن أصل " مهما " هو: " ماما ". فاسـتثقلوا الألفيـن ، ولم يراجع كتب حروف المعاني ولا الإبدال ، وانظر: الجنى

الداني ٦١١ وجمال القراء (الزبيدي) ٣١٩/١ وما بعدها. كما أورد المؤلف كلاما عن " القَمْل " وأنه هو الحمنان؛ أي : كبار القردان ، ولم يراجع من أجل ذلك كتب الحيوان .

* ص ٢٢٥ / س ٥ ضبط المحقق كلمة (السيّم) بالتشديد والضم ، والصواب بالتشديد والكسر موافقة لما ورد في النص الكريم .

* ص ٢٢٦ / حاشية ٣ أورد تخريجا لقراءة : ﴿ دكاء ﴾ [الأعراف ٧ / ١٤٣] ولم يورد المؤلف لها ذكرا في متن الكتاب !

* ٢٣٤ / س ١٠ ضبط المحقق قول الماردينـي الأصيل : " جمعه أُصلٌ ثم أُلْصَالٌ " . والصواب أن تضم الصاد من أُصُل ، وأن تكتب آصال : آصال . وانظر الصحاح (أصل) ٥/ ١٦٢٣

* ص ٢٣٧ / ٢ ضبط المحقق "بصرفَه كيف يشاء " بفتح الفاء من الفعل وحقها الضم عطفا على افعل : يملك المرفوع .

* ص ٢٣٧ / ١٠ يقول المؤلف: " ويقال في العذاب: أمطر . وفي الرحمة: مطر ". ولم يعلق المحقق وكان يجب أن يقول : إن في هذا الكلام استغراقا يكذبه ما روي من تسوية بعض القبائل بين أمطر ، ومطر ، وجعلهما بمعنى . والأولى هنا أن يقال ما قاله الزمخشري في الكشاف ٢ / ٢٢٧ " وقد كثر الإمطار في العذاب " .

* ص٢٤١ / ٢ يقول المؤلف : " الوَلاية النصرة . وبالكسر : الإمارة " . وهما بهذه الطريقة قراءتان وفق منهج المؤلف في إيراد القراءات ، والفتح هنا قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، ونافع ، وابن عامر ، وعاصم ، والكسائي . وقراءة الكسر لحمزة . انظر السبعة لابن مجاهد ٣٠٩ وكان الأمر يستلزم من المحقق تخريج هاتين القراءتين ، والقراءتان مشار إليهما في الكشاف في للزمخشري ٢ / ٢٣٩ وهو من مصادر المحقق وقد رجع إليه في حاشية هذه الآية .

* ص ٢٤٣ / س ٧ ضبط المحقق: " وكُلٌّ ما أدخل في غيره ، فوليجة فيه "، بتشديد اللام وفتحها ، وحقها الضم مع التشديد ، للابتداء .

* ص ٢٤٤ / ٣ ضـــبط المحقــق " ورِجْس نَجْسٌ على الإتباع ". هكذا بفتح نون نجس ، والصواب كسرها متابعة لراء رِجْس على الإتباع .

* ص ٢٤٣ / س -١ يقــول المؤلــف: " ويقال : أعطاه عن يد أي : مبتدئا غير مُكَاف ". والصواب : " مكافئ " بهمزة مكسورة منونة .

* ص ٢٤٥ / س ٧ ضـــبط المحقــق قــول المؤلف: " أربعة حرم : رجب ، وذو القَعــدة ،.. " بفــتح القــاف وهي مكسورة، لقعودهم عن القتال ، كما في الأزمنة لقطرب . ولم يعلل المحقق لاختياره فتح القاف وسكون العين .

* ص ٢٥ / س ٢ ، ٣ ضـــبط المحقــق ما يلي : " يُحَادِدُ : يحاربُ ويُعادِي وقيل كيجانــب "، والصـــواب وفقـــا لمـــنهج المؤلـــف أن تسكَّن الدال والباء في يحادد ويحارب ، وتحذف الياء في يعادي ، وإلا فلماذا جزم الفعل يجانب ؟!

* ص ٢٥١ / س ١ يقـــول المؤلف: " جُهْدٌ : طاقةٌ . وجَهْدٌ : مشقة "، وهما بهذه الطـــريقة قراءتان وفق ما أخبرتك به من منهج المؤلف ، وقراءة الضم هي قراءة الجمهـــور وبفتح الجيم قراءة الأعرج وعطاء ومجاهد في مختصر ابن خالويه ٥٩ وإليهما إشارة في الزمخشري ٢ / ٢٩٤.

* ص ٢٥١ / س ٦ يقــول المؤلــف: " الـــيَزِيدِيُّ: جمـــع خالفة، وهو الذي يقعد بعـــدك "، وقـــد تـــرجم المحقـــق لليزيدي ، ولم يخرج النص من كتابه، وهو في غريـــب القـــرآن وتفســـيره للـــيزيدي ص ٧٤ بالنص (والكتاب حققه الدكتور عبد الرزاق حسين ، ونشرته مؤسسة الرسالة في بيروت سنة ١٩٨٧م) .

* ص ٢٥٢ / س ١ ضـــبط المحقـــق قـــول المؤلف " خُسَاسُ الناس وأدنياؤهم " بضم الخاء والصواب بكسرها .

* ص ٢٥٢ / س ٤ يقـــول المؤلـــف: " المُعَـــذِّرُونَ : المُقَصِّـــرُونَ . يُعْـــذِرُونَ : يوهمـــون أن لهم عذرا ولا عذر ". ويرجى زيادة [لهم] بعد قوله ولا عذر ، اهتداء بمـــا فـــي الكشـــاف للزمخشري ٢ / ٣٠٠ ويصوب ضبط الذال في الفعل بالتشديد مـــع الكسر ، لأن معنى أعذر ضد معنى الفعل المشدد كما في الأفعال للسرقسطي (عذر) ١ / ٣٢٣ .

* وفـــي الحاشية ٣ في من الصفحة نفسها يضاف كتاب مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٥٩ ، حيث نقل عن الطبري .

* ص ٢٥٥ / س ٤ يضاف وزن البيت وهو من الوافر.

* ص ٢٦٣ / س ١ يقـــول المؤلـــف " تَثْنَوْنِـــي صُدورَهم "، وقد ضبطها المحقق بفـــتح الـــراء مـــن صـــدورهم ، والصـــواب أن تكون مضمومة ، وهي كذلك في مصـــدره الـــذي رجـــع إلـــيه ؛ ولأن تثنوني : تَفْعَوْعِل وهو لازم . وقيل إن الآية نزلـــت في الأخنس بن شريق كما في القرطبي ٩ / ٥ وإنما ذكرنا صاحبها ، لأن الماريني جهله قائلا: " قال في بعض المشركين " .

* وفـــي الحاشية ١ من الصفحة نفسها قال المحقق: إن هذه القراءة مروية بخلاف عـــن ابـــن عـــباس في المحتسب ١ / ٣١٨ وما بعدها . والذي في المحتسب لابن جني ١ / ٣١٩ بخلاف عن ابن عباس هي قراءة " تثنونّ " بتشديد النون .

* ص ٢٦٥ / س ٤ ضـــبط المحقـــق قـــول المؤلف " بادِئَ الرأي : أولُه . وبلا همـــز: ظاهـــره " بضـــم الـــلام والراء من أوله وظاهره، والصواب بالفتح متابعة لضبط الآية الكريمة ، ولما ذكره المحقق نفسه في ضبطه لكلمة بادئ .

* ص ٢٦٥ / س - ١ ضـــبط المحقـــق قـــول المؤلف " تَبْتَئِسْ : تحزن ويلحقُك بؤس " بضم القاف والصواب بتسكينها .

* ص ٢٦٦ / س ٥ يقـــول المؤلـــف : " والتَّـــنُّورُ قيل : عين ماء معروف ". ولم يخـــرجها المحقـــق مع أنها ليست معروفة لنا وهي كما في معجم البلدان " تنور " ٢ / ٥٠ (طبعة صادر ١٩٩٥ م): جبل قرب المصيصة يجري سيحان تحته !

* ص ٢٦٦ / س ٩ يقـــول المؤلـــف : " مُجْـــرَاها ومُرْساها [مجراها بضم الميم] إجـــراؤها ..." وهـــذه الـــزيادة التي زادها المحقق بين معكوفين لا لزوم لها ، لأن الـــنص مفهـــوم بدونهـــا ، وإن كان ولابد فالحاشية موضعه ، أو يكفي فيه الضبط فقط .

* ص ٢٦٧/ س١ يقـــول المؤلـــف: " جُودِيٌّ : جبل بالجزيرة ". ولم يعلق المحقق بشـــيء ، مع أنه يحتاج إلى تخريج وهو كما في معجم البلدان (جودي) ١٧٩/٢

جبل بجزيرة ابن عمر بالموصل . ويضاف بجانب اسم النابغة أن بيته من الطويل .

* ص٢٦٩ / س-١ يقول المؤلف : " سيء بهم : فُعل بهم [من] السوء ". ولا أدري لماذا زاد المحقق حرف الجر [من] بين معكوفين ؟ ولماذا لا يكون المعنى فُعل بهم السوء وتكون السوء نائبا عن الفاعل ؟

* ص ٢٧٠ / س ١٠ يقول المؤلف: " الكسائي والفراء : لا يكون إلا مع رعدة ". ولم يخرج المحقق النص من الفراء مع أنه في معاني القرآن له ٣٨٧/٢ وما هنا عن الرجلين في تفسير القرطبي ٧٤/٩ وعلى الرغم من أن كتاب معاني القرآن للفراء من مصادر المحقق فإن المسوغ في عدم ذكره هنا ، هو أن الفراء فسر هذه الآية في موضع آخر هو آية سورة الصافات ٧٠/٣٧ ﴿ فهم على آثارهم يهرعون ﴾ ولذلك لم يخرجها المحقق من الكتاب، وتفسير يهرعون فيه كما رأيت !

* ص٢٧١/ س٧ " منضود : بعضه فوق بعض ، كما ينضد الثياب واللبن ". لم يضبط باء اللبن وكان الأولى كسرها.

* ص٢٧٦ / ٢ يقول المؤلف : " نرتع : ننعم : ومنه : القيد .

والرَّتَعَة : مثل للخصب والجدب " .

هكذا وضع المحقق نقطة بعد كلمة القيد ، وهكذا أورد الكلام مع ما فيه من تناقض : مثل للخصب والجدب ! وصواب العبارة :

" نرتع : ننعم . ومنه : القيد والرتعة (بحذف هذه النقطة التي بعد القيد) : مثلٌ للخصب [وعدم] الجدب ". بزيادة كلمة عدم قبل الجدب ، ليستقيم المعنى ، والمثل في المستقصي للزمخشري (الهند) ٣٤١ رقم ١٤٦٣ وأمثال العرب للمفضل ٤١ وعنه في مجمع الأمثال ٤٨٨/٢ رقم ٢٨٦٦ وفصل المقال ٥٤ .

* ص ٢٧٧/- ١ يقول المؤلف : " الأزهري : وراودته : كناية عما تريد النساء من الرجال ".

ولم يخرجه المحقق وهو في تهذيب اللغة للأزهري (رود) ١٦٣/١٤

* ص٢٧٩/ س٦ يقــول المؤلف : " والعرب تسمي المملوك فتى ، ولو شيخنا " ! والصواب : " ولو شيخًا " بحذف النون التي بين الخاء والألف .

* ص٢٨١/ س-٢ يقــول المؤلــف : " البِّضْــع: ما بين الثلاث ". وكان لابد أن يــزيد المحقــق بعــد كلمــة الثلاث بين معكوفين [إلى التسع] ؛ للزومها للمعنى، ولمناسبة (بين) التي في النص .

* ص٢٨٣/ س٣ يقــول المؤلــف : " الأزهــري : تدأبــون دأبا . وهو الملازمة للشــيء المعــتاد ". ولــم يخرج المحقق شيئًا من كلام الأزهري وهو وفي تهذيب اللغة (دأب) ٢٠٢/١٤

* ص٢٨٥/ س٥ جــاء في الكتاب : " السِّقَاية : المكيال . قتادة : مَشْرَبَةُ الملك ". ولــم يخــرج المحقق كلام التابعي الكريم قتادة وهو في النكت والعيون للماوردي ٣٢٩/٢ بتحريف في كلمة الملك !

* ص٢٨٧/ س ٢-٤ جــاء فــي الكــتاب : " كبيرهم : أعظمهم ورئيسهم ؛ وهو شــمعون . وأكــبرهم سنًا : روبيل . قاله مجاهد وروى الكلبي : كبيرهم عقلاً ؛ وهو : يهوذا ". (علامات الترقيم من عندي).

ولــم يخــرج المحقق شيئاً من هذا ، مكتفيًا بالترجمة لمجاهد والكلبي فقط. والكلام حــتى " وهــو شــمعون " لمجــاهد في النكت والعيون ٣٣٤/٢ وأما التفسير بأنه روبــيل ، فلــيس مــن كلام مجاهد وإنما من كلام قتادة ، رضي الله عن الجميع ، وروبيل هذا : ابن خالة يوسف عليه السلام .

وما رواه الكلبي : مروي عن مجاهد أيضًا في النكت والعيون للماوردي ٣٣٥/٢

* ص٢٨٨/ س١١ جــاء فــي الكــتاب : " تجسسوا ، [بالجيم] وتحسسوا [بالحاء المهملة] : تَخَبَّرُوا ". (وعلامات الترقيم والزيادة التي بين معكوفين من عندي).

لــم يفطــن المحقــق إلــى أن إيراد الكلمتين بهذه الطريقة عادة للمؤلف يقصد بها الإشارة غالبًا إلى أنهما تمثلان قراءتين . وهما كذلك :

فقــراءة الحــاء المهملــة هي للنَّخَعي رضي الله عنه ذكرها ابن خالويه في كتابه مختصــر فــي شــواذ القــرآن ص ٦٩ والزمخشري في الكشاف (طبعة الريان)

٢/٥٠٠ مـــن غـــير نسبة فيه ، وهو من مصادره التي يرجع إليها دائمًا، وقد ذكره في الحاشية التي كتبها لهذا النص برقم ٧ في الصفحة المذكورة.

* ص٢٩٠/ س-١ ضـــبط المحقق كلمة (بصيرة) في قوله تعالى ﴿ قل هذه سبيلي أدعـــو إلـــى الله على بصيرةٍ ﴾ [سورة يوسف ١٠٨/١٢] بالضم وصواب ضبطها بالتنوين جرًّا ؛ جريًا على عادة المؤلف .

* ص٢٩١/-١ جـــاء في الكتاب : " ابن الأعرابي : الصِّنْوُ : المِثْل ". ولم يخرج المحقـــق شـــيئًا مما نسب إلى ابن الأعرابي وهو وفي تفسير القرطبي (دار الكتب المصرية) ٢٨٢/٩ من غير عزو .

* ص٢٩٣/ س٣ جـــاء في الكتاب : " كباسط كفيه : مَثَلٌ لطالب الممتنع .." . ولم يلتفـــت المحقـــق إلـــى تعبـــير الماريديني " مثل " فيخرجه ، وهو في أمثال القرآن والنكت والعيون للماوردي ٣٦٣/٢

* وفـــي الصـــفحة نفسها في السطر السابع والثامن يقول المؤلف: " ظلالهم : جمع ظـــل . وفـــي التفسير : يسجد الكافر لغير الله ، وظله [يسجد] لله على كره منه ". وهـــذه العـــبارة تحـــتاج إلى تعليق لم يقم المحقق بشيء منه ، وهو إما أن يكون المعـــنى أن ظـــل الكافـــر يســـجد لله على كره من الكافر، أو أن ظل الكافر يسجد [لغـــير] الله علـــى كـــره مـــن الظل ؛ ويكون هذا إعذارًا من الظل لله ؛ لأنه غير مطمئـــن بكفره ، وهذا هو الظاهر الذي كان يستلزم زيادة [لغير] قبل لفظ الجلالة. وهـــو الموجـــود في عدد من المصادر المعتبرة مثل : تفسير القرطبي ٣٠٠/٩ وما بعدها ، والنكت والعيون للماوردي ٣٦٥/٢

* ص٢٩٥/ س١ جـــاء في الكتاب : " وقيل (أي في تفسير طوبى) : اسم الجنة ، بالهـــندية " . ولـــم يخرج المحقق التفسير من كتب المعرب على كثرتها ، وهو في المعـــرب للجواليقـــي ٢٠٢ وتـــردد الســـيوطي في القول بحبشيتها أو هنديتها في كتابه: المتوكل ٤٤ ؛ ١٠٤

* ص٢٩٥ / س٢ جـــاء فـــي الكـــتاب : " وقـــيل (في تفسير طوبى أيضًا) شجرة فـــيها. متاب توبتي ". هكذا ولا معنى لهذا الكلام بهذا التداخل الغريب ، والصواب

أن كلمـــة مـــتاب تحريف لآخر الآية الكريمة ﴿ مآب ﴾ وكان حقه أن يضع بعدها كذلك نقطتين متعامدتين .

* ٩٥/ س ٥ جاء بيت شعر (من الطويل) هو :

أقول لهم بالشِّعْب إذ يَيْسِرُونني ألم تيأسوا أني ابن فارس زهدم

والبيت هكذا من غير واو في ييسرونني مكسور!

ثــم علــق المحقق على البيت من غير ذكر لوزنه كعادته ، مخرجًا إياه من غريب ابــن قتيــبة والقرطبي ، من غير ذكر للمواضع . ولم ينسب الخيل وهو لجد سحيم هــذا : بشــر بن عمرو الرياحي في : أسماء خيل العرب ، للغندجاني ١١٨ فرس رقــم ٢٩٩ ؛ والحلــبة في أسماء الخيل المشهورة ٤٤ والقاموس المحيط (زهدم) ١٢٧/٤ . وقـــال " المحقق في آخر حاشيته التي خرج فيها البيت رقم ٤ " وزهدم: فــرس ســحيم " ! وما قال أحد إن الفرس لسحيم ، وإنما هو كما قدمنا لجده : بشر بن عمرو الرياحي .

* ص٢٩٧/ س ٧ كتــب المحقق النص التالي : " وقيل أومأوا إليهم أن اسكتوا ". وحــق الهمــزة أن تكون على نبرة هكذا " أومئوا " لو أعملنا قاعدة المجمع اللغوي بالقاهــرة ، واعتبرنا قاعدة توالي الأمثال الخطية ، ولو لم نعتبرها ، وكتبناها على الأصل كُتبت هكذا : " أومؤوا "!

* ص٢٩٧/ س٩ جــاء فــي الكــتاب " مــن ورائه : أمامه . وهو من الأضداد " وســكت المحقق ولم يعقب بشيء ولم يخرج الكلمة من تراث الأضداد . وهي في: الأضــداد لابــن الأنــباري ٦٨ فقرة ٣٤ والأضداد لابن السكيت ١٧٥ فقرة ٢٩٦ والأصمعي ٢٠ فقرة ٢٤ والسجستاني ٨٢ فقرة ١١١

* ص٣٠٠/ س ٥ ؛ ٦ جــاء فــي الكــتاب : " ويقــال : أقنع رأسه : نصبه ؛ لا يلتفــت يميــنًا ولا شــمالاً ، وجعــل طرفه موازيًا لما بين يديه . وكذا الإقناع في الصــلاة ". وهــذه الجملــة الأخيرة كانت تطلب من المحقق العودة إلى شيء من معاجم الفقه ، والكلمة في المغني لابن باطيش ١/ ١١٨

* ص٣٠٦ / س١١ جاء في المتن : " حيث يمر أهل الموسم " هكذا بسكون الميم والصواب كسرها .

* ص٣٠٩/ س٤ جاء في المتن : " وفي حديث أم زرع : وجدني في [أهل] غنيمة بشِقّ ". ولم يعلق المحقق بترجمة لأم زرع وأمرها مستفيض في الكتب، كما أنه زاد كلمة [أهل] ويصح عدم وجودها ؛ تبعًا لسنن العرب في كلامهم، واكتفى المحقق بتخريج الحديث من فتح الباري، مع أن ثمة كتبًا تفرغت لشرح هذا الحديث من مثل كتاب القاضي عياض .

* ص٣١٠/ س-٢ زاد المحقق : وقرئ . قبل قوله تعالى : ﴿ تتفيؤ ﴾ [سورة النحل ٤٨/١٦] وليست من لوازم المؤلف . كما أنه رسم الهمزة على واو ، وحقها أن ترسم على ألف ، لأنه لا عبرة بحركة آخر الكلمة في رسمها.

* ص٣١٦/ س ٤ جاء في الكتاب : " أَنْعُمٌ : جمع نَعْمٍ ، لا نِعْمَةٍ ؛ لأن فِعلَةً لا تُجمع على أَفْعُل ".

وقد ترك المحقق هذا الكلام هكذا من دون تعليق ، مع أنه في أمس الحاجة إليه ؛ إذ إن (أَفْعُل) قد يكون مفردها (فِعلة) بكسر الفاء وسكون العين ، وهو ما نفاه ابن التركماني ، مثل : الأَشُدّ جمعا لشِدَّة . أو على ترك الاعتداد بالتاء كَدِرْع وأَدْرُع وانظر القرطبي ١٩٤/١٠ والزمخشري ١٦٣ ، وراجع تفصيلا لهذه في : جموع التكسير في القرآن الكريم للدكتور مفرح سعفان ١٦٣

* ص٣١٧/ س٥ جاء في الكتاب : " جاس يجوس : عاث وفتك . وكذا هاس وداس ".

لم يلتفت المحقق إلى أنه ربما تكون " هاس " هي " حاس " بالحاء المهملة ، وهي قراءة شاذة لأبي السَّمّال في المحتسب لابن جني ١٥/٢ ولطلحة في الكشاف للزمخشري ٦٤٩/٢ والكلمتان هاس أو حاس مع داس مترادفات لكلمة " جاس " كما في : ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه ٦٨

* ص ٣٢١/ س-١ جاء في الكتاب " [وقرئ] : القسطاس : الميزان ؛ رومية . وتكسر أيضًا ".

خـــرج المحقـــق القراءتيــن ولم يخرج تعريبها وهي في المعرب ٢٥١ والمتوكلي ٩٧ . ولـــم تكـــن ثمة فائدة من زيادة : وقرئ بين معكوفين لأنها ليست من لوازم المؤلف في بنائه كتابه .

* ص ٣٣٢/ س٧ جـــاء فـــي الكـــتاب : " وقيل مَقْنَأَة (أي في تفسير فجوة) أي : موضـــع لا تصيبه الشمس " ، وهذه كلمة غريبة كان على المحقق أن يخرجها من المعاجم وهي في لسان العرب (قنأ) ١٣٥/١

* ص ٣٣٧/ س ٣ جاء في المتن : " قال الشاعر [الكامل] :

عمرو العلى هشم الثريد لقومه ورجال مكـــة مسنتون عجاف

لـــم يثبـــت المحقـــق وزن البيـــت وهـــذه عادة سيئة التزمها في طول الكتاب هو وصـــاحبه محقـــق الجـــزء الثاني ، كما أنه كتب العلى بياء وحقها أن تكتب بألف لواويـــة أصلها . ولم يذكر في تخريجه البيت من غريب السجستاني رقم الصفحة! وهـــو فـــي طبعـــته التي اعتمدها ص ٢١٤ ، ومع أنه عرف أن البيت لعبد الله بن الزِّبَعْـــرَي ، ســـكت عـــن تخـــريجه مـــن ديوانه وهو مخالف لأصل التخريج من المصـــادر الأصـــيلة، وهـــو فـــي شعر ابن الزبعرى (قسم ما ينسب له ولغيره) ق ٤٩/٤ ص ٥٣ ومصادر أخرى كثيرة هناك .

* ص ٣٤٤/ س٦ جـــاء فـــي الكتاب : " فردوس : بستان ، رومية ". ولم يخرج ذلـــك المحقق ، وهي كذلك في المعرب ٢٤٠ وشفاء الغليل ١٤٨ والإتقان ١٤١/١ والمتوكلي ٩٥ وآرثر جفري ٢٢٣ وفرنكل ١٤٩

* ص ٣٤٥/ س٢٢ جـــاء فـــي المتـــن : [وقرئ] " عتيا : يبسا . وكل مبالغ من كبر أو كفر أو فساد فقد عتا عتيًّا وعتوًّا ، وعسا عُسيًا وعسوًا ".

وقـــد خـــرج المحقـــق قـــراءة من قرأ بالتاء ولم يلتفت إلى أن السين قراءة أخرى لمجـــاهد وابن مسعود في مختصر شواذ القرآن ٨٦ كما أن المحقق اكتفى بتخريج قـــراءة التاء بضم العين وكسرها فقط ، ولم يلتفت إلى أن هناك قراءة أخرى بفتح العين مع التاء معزوة لابن مسعود في المختصر ٨٦ والمحتسب ٣٩/٢

* ص ٣٤٨/ س١١ جاء في الكتاب : " النَّدَى : المجلس ". في تفسير قوله تعالى: ﴿ وأحسن نديًّا ﴾ [سورة مريم ٧٣/١٩] وقد ضبطها المحقق بتشديد النون وفتحها مع فتح الدال ، مما يستلزم معه قصر ألف الندى وهو خطأ ؛ لأن الكلمة مكسورة الدال بآخرها ياء مشددة.

* ص ٣٤٨/ س١٢ ورد ما يلي : " ودار الندوة التي كان المشركون يجلسون فيها للمشاورة ". ولم يعقب على شيء من ذلك المحقق ، وهي كذلك في معجم البلدان (دار الندوة) ٤٢٣/٢

* ص ٣٤٩/ س٢ جاء الكلام عن قراءة قوله تعالى : ﴿ هم أحسن أثاثًا ورِئْيًا ﴾ [سورة مريم ٧٤/١٩] ، رئيا بهمزة : شارة وهيئة . وقرئ بدونها ". وفي الحاشية (٢) ترك المحقق هذه القراءة وانشغل بتخريج قراءة (رِيًّا) مشددة الياء بدون الهمزة ، وهي ليست مراد المؤلف ، وإنما مراده قراءة (رِيًا) بياء مخففة منونة بالنصب ، وهي قراءة طلحة كما في المحتسب ٤٣/٢

* ص ٣٥١/ س٥ جاء في كتابة المحقق ما يلي : " الثَّرى : تراب ندٌ ". والصواب نديٌّ ، بدال مكسورة بعدها ياء مشددة . ولو أرادها فَعِل لوجب عليه ضبطها بتنوين مجرور من غير تشديد للدال ، وإنما أوقعه في هذا الخطأ متابعته لنسخة غير محققة ولا معتمدة من غريب السجستاني.

* ص ٣٥١/ س١١ جاء في الكتاب : " طُوى : قرئ بالضم والكسر " ، لم يخرج المحقق القراءتين وكانتا تستلزمان التفصيل التالي : فقراءة الضم من غير تنوين لابن كثير ونافع وأبي عمرو . وقراءة الضم مصروفة ؛ أي بالتنوين لعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي كما في السبعة ٤١٧ أما قراءة الكسر فلعكرمة كما في تفسير القرطبي ١٧٥/١١

وطوى : اسم واد اختلف في تحديد موقعه تحقيقًا وضبطًا. انظر: معجم البلدان (طوى) ٤٥/٤ وهو الأمر الذي لم يشر إليه المحقق.

* ص ٣٥٢/ س٢؛٣ يقول المؤلف : " أُخْفِيها : أسترها ، وأظهرها ؛ من : أخفيت . وهو من الأضداد " ، ولم يعلق المحقق على ذلك بشيء وهي كذلك من

الأضـــداد فـــي ابـــن الأنباري ٧٦ رقم ٣٩ والأصمعي ٢١ فقرة ٢٨ والسجستاني ٢١٥ فقرة ١٦٩ وابن السكيت ١٧٧ فقرة ٣٠٠ والصفاني ٢٢٨ فقرة ٤٥٣

* وفـــي الصـــفحة نفســـها في السطر الأخير من المتن كتب المحقق : عصا بألف مقصورة هكذا : عصى . وحقها كما كتبتها .

* ويمكـــن إضافة أبي الدرداء إلى أصحاب القراءة التي خرجها في الحاشية ٢ من الصـــفحة نفســـها وهي قراءة فتح الهمزة من ﴿ أَخْفِيها ﴾ [سورة طه ١٥/٢٠] كما جاء في مختصر شواذ القرآن ٩٠

* ص٣٥٣ / س٢ جـــاء في الكتاب : " جناحك جيبك ، وما بين أسفل العضد إلى الإبـــط " . وهـــذا كلام كان يحتاج إلى العودة إلى توثيقه من تراث خلق الإنسان ، وهو كذلك في غاية الإحسان في خلق الإنسان للسيوطي ١٥٣

* ص ٣٥٤ / س٢ ضـــبط المحقـــق الـــنص التالي كما يلي : " سُؤْلَك : أُمنِيَّتِك ، وطَلِبَـــتَك ". بفـــتح الطاء وكسر اللام ، وليس هو الوجه الوحيد ، وإنما يجوز فيها والأولى أن تكسر الطاء وتسكن اللام .

* ص ١/٣٥٥ جـــاء فـــي النص : " فَرَط يَفْرُط : تقدم أو تعجل . وأفرط يُفْرِط : اشـــتط . وفرّط : قصّر . معناه كله التقدم ". وهذه الجملة الأخيرة كانت تحتاج من المحقـــق إلـــى فضـــل بيان سكت عنه تمامًا : وهو أنه لعله يقصد هنا أن مشتقات الجـــذر (ف ر ط) كلها دائرة حول معنى واحد تأثرًا بفكرة الاشتقاق الأكبر التي نظّـــر لهـــا ابـــن جنـــي ، وأدار عليها ابن فارس القزويني معجمه مقاييس اللغة . وانظر المقاييس (فرط) ٤٩٠/٤

* ص ١٠/٣٥٦ كتـــب المحقق النص التالي كما يلي : " فَاقْضِ : امْضِ " . بألف وصـــل فـــي : امض . والصواب أن تكتب بهمزة قطع . وهذه الهمزة مهمة جدًا ؛ لأنها تجعل الفعل رباعيًا بمعنى : اصنع ، وأنجز .

وهـــذا الخطأ الذي وقع فيه المحقق تابع فيه ناشر غريب السجستاني ١٠٦ ولـــو تدبـــر المحقق النص هناك وهو مصدره لاكتشف الخطأ ولصححه ، إذ جاء

فـي السجستاني بعدهـا : ما أنت مُمْضٍ ، ولو كان الفعل ثلاثيًا (امض) بألف وصل ، ما جاء اسم الفاعل على مُمْضٍ أبدًا !

* ص ٣٦٠ / س٢ جـاء فـي الكـتاب في تفسير قوله تعالى : ﴿ وعنت الوجوه للحي القيوم ﴾ [سورة طه ١١١/٢٠]

مـا نصه : " وعَنَتِ : استأسرتْ ، وذَلَّتْ ". وكانت صيغة استفعل هذه تحتاج إلى تعلـيق من المحقق ؛ لأن الغالب على معانيها هو طلب الفعل ، وذلك هو المتبادر إلـى الذهـن ، فلـو كـان لقبل سكوت المحقق عن التعليق عليها ؛ ولكنها جاءت بمعـنى : استسلمت أي صارت أسيرة ، والصيرورة من معاني استفعل . وانظر : تفسير القرطبي ٢٤٨/١١

* ص ٣٦٢ / س ٧ كتـب المحقـق ما يلي : " رَكَضْتُ الفرسَ : حَرَّكْتَ رجليك علـيه فعدا "، ضابطًا تاء ركضت بالتشديد والضم وصوابها الضم فقط ؛ ويبدو أن السر وراء هذا التشديد هو أنه نطقها مدغمة في الضاد التي قبلها .

* س ٣٦٦ / حاشـية ٤ ورد فـي كلام ابن التركماني أن (رُخَاءً) الريح اللينة ، ومـن عمـل التحقـيق مراجعة الكلام على مصادره الأصلية وكان عليه مراجعة كتاب : الريح لابن خالويه ٧٠ ؛ ٧٢

* ص ٣٦٧ / س٢ ضـبط المحقـق كلمة : حلٍّ في النص التالي من غير تشديد ، وصوابها التشديد : " وحَرَام وحِرْمٌ : كحلال وحِلٍ "!

* كمـا كتـب فـي الصفحة نفسها في السطر السابع ما يلي : " النَّسلان : مُقارَبَةُ الخَطْـو بإسـراع كالذئـب . وكـذا : يَغْسِلُ غَسَلانا ". والصواب يعْسِلُ عسلانا ؛ بالعيـن المهملـة لا بالغيـن المعجمة كما رسمها المحقق ! والعجيب أن مصادره التي أثبتها في حاشيته رقم ٥ أوردت النص سليمًا .

* ص ٣٦٨ / س٥ جـاء في الكتاب : " وقيل : الحَصَب بالحبشية : الحطب " ولم يخرجها المحقق من مصادر المعرب ؛ وهي المتوكلي للسيوطي ١٥٦ بالزنجية.

* ص ٣٦٨ / س٦ كتـــب المحقــق اسم العزيري صاحب الغريب المسمى : نزهة القلــوب ــ وهـــو من مصادر بهجة الأريب التي نص عليها في مقدمته ــ بزاءين معجمتين ، والصواب بزاء معجمة بعدها ياء مثناة تحتية ثم راء مهملة .

* ص ٣٧٥ / س٣ يقــول الـــنص : " والْبَعِــيرُ يُعَقَّل إحدى يديه للنحر فيقوم على ثلاث ". وأرى أن صواب العبارة والبعير مُعقَّل ... ؛ أو تُعقل ، بالتأنيث .

* ص ٣٧٦ / س ١٠ جـــاء فـــي الكـــتاب : " مُعَاجِزِين : مُسَابِقين . ومُعَجِّزِين : مانِّعين . وقـــيل : مثبطيـــن ". وهـــذه الطـــريقة مـــن المؤلف تؤذن بأن الكلمتين قـــراءتان، ولم يلتفت كثيرًا إلى ذلك المحقق الفاضل ، فأهمل تخريجهما . والأولى بـــالألف بعد العين هي قراءة عاصم ، ونافع ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي . والثانـــية بتشـــديد مـــن غير ألف هي لابن كثير وأبي عمرو انظر : السبعة ، لابن مجاهد ٤٣٩

* ص ٣٧٨ / س ٩-١٠ جـــاء في الكتاب في تفسير قوله تعالى ﴿ تنبت بالدهن ﴾ [ســـورة المؤمنون ٢٣ / ٢٠] " وقيل : الباء زائدة ؛ أي تنبت الدهنَ ؛ أي ما يكون دهـــنا ". وقـــد سبق من المؤلف الإشارة صراحة إلى قراءتي الضم والفتح للتاء ، فخـــرجهما المحقـــق . ولـــم يلتفت المحقق إلى أن هذه العبارة التي نقلتها هنا الآن فـــيها إشارة إلى قراءة أخرى شاذة ، من غير باء في الدهن ، لزر بن حبيش وابن مســـعود وطلحـــة ، كمـــا فـــي المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٩٩ والدر المصون للسمين الحلبي (طبعة الدكتور الخراط) ٨/٣٢٩

* ص ٣٧٩ / س١ جـــاء فـــي الكـــتاب : " صِبْغ وصِباغ : كدِبغ ودِباغ ، ولِبس ولـــباس : مـــا يصـــطبغ به ؛ أي يغمر فيه الخبز ". ولم يفطن المحقق إلى أن هذه الطـــريقة مـــن المؤلف إشعار بأنهما قراءتان ، والأولى من غير ألف بكسر الصاد هـــي قـــراءة الجمهـــور . وبكســـر الصاد مع وجود الألف لعامر بن عبد الله في مختصـــر شـــواذ القرآن لابن خالويه ٩٩ كما أن الزمخشري أشار إليها في كشافه وهو من مصادر المحقق .

* ص ٣٨٤ / س ١ جـــاء في الكتاب : " والكالح : الذي قلصت شفته عن أسنانه، كمـــا تقلــص رعوس الغــنم إذا شيطت بالنار ". ولم يخرج المحقق هذا الكلام من تــراث خلــق الإنســـان وهو في: غاية الإحسان في خلق الإنسان للسيوطي ١٢٥ ويسمى : قالصًا كذلك .

* كمـــا كتــب المحقــق همــزة كلمة : اخسأوا ، على ألف هكذا ، والصواب إن راعيــنا توالـــي الأمثال الخطية أن تكتب على نبرة . وقد رعاها المحقق في كلمة رعوس فـــي السطر الذي علقنا عليه في الفقرة السابقة من الصفحة نفسها . وإن لم يـــراع توالـــي الأمـــثال الخطـــية وكتـــبها علـــى الأصل : كتبها هكذا على واو : اخسؤوا. فطريقته لا وجه لها.

* ص ٣٨٩ / ٨ جـــاء في كلام ابن التركماني تعليقًا على قوله تعالى : ﴿ درئ ﴾ [ســـورة الـــنور ٢٤ / ٣٥] : " ولا يجـــوز ضـــم الدال والهمز ؛ إذ لا (فُعِّيل) في الكـــلام ". وهـــذا كـــلام غـــير صحيح وكان يحتاج من المحقق إلى تعليق ، فبهذه القـــراءة التـــي يمـــنعها ابن التركماني قرأ حمزة وعاصم من رواية أبي بكر بضم الـــدال مهمـــوزة ، كمـــا جاء في السبعة لابن مجاهد ٤٥٦ . ولا عبرة بعدم تجويز ابن التركماني ، فالقراءة سنة متبعة ، والقرآن حاكم على العربية .

* ص ٣٩١ / س ٢ يقـــول المؤلـــف : " خِلالـــه ، وخَلَله : الذي يخرج منه سنا ضـــوء ". ولـــم يفطن المحقق إلى أن هذه الطريقة في إيراد الكلمتين إشعار بأنهما قـــراءتان وهمـــا كذلك ، فالأولى هي قراءة الجمهور ، وبفتح الخاء مع وجود ألف بيـــن اللامين هي قراءة ابن مسعود وابن عباس والضحاك كما في المختصر لابن خالويـــه ١٠٤ ، وقـــراءة خَلَله من غير ألف بين اللامين غير منسوبة في الكشاف للزمخشـــري ٣/٢٤٤ وهـــو مـــن مصادر الكتاب التي يداوم المحقق على الرجوع إليها .

* وقـــد وقع محقق الجزء الثاني السيد / رمضان عبد المطلب عثمان في كثير جدًا مـــن الأخطاء التي وقع فيها زميله محقق الجزء الأول السيد / خالد محمد خميس؛ وذلـــك لحداثـــة سنه هو أيضًا ، وقلة خبرته وتجاربه ، وقد أشرف على هذا الجزء

كذلك وراجعه الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي عضو لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وهو نفسه مراجع الجزء الأول ، والمشرف عليه .

وقد امتلأ الجزء الثاني بكثير من الأخطاء التي وقع فيها محقق الجزء الأول ، وقد توزعت هذه الأخطاء وتنوعت إلى أخطاء في قراءة المخطوطات ، وفي التخريج ، وفي زيادة ما ليس بلازم زيادته ، وفي تصحيف كثير من الكلمات وتحريفها ، تصحيفًا وتحريفًا يضران بالمعنى ، وأخطاء في عدم الضبط، أو في الضبط الخاطئ ، أو في عدم تخريج ما يحتاج إلى تخريج من مصادره الأصلية إلى غير ذلك .

وسوف نتبع في إيرادها ما اتبعناه في إيراد ملاحظاتنا على تحقيق الجزء الأول ، موردين إياها على ترتيب صفحات وقوعها وإليك بيان نماذج دالة على ما نقول:

* ص ٨ / س ٧؛ ٨ جاء في الكتاب : " غرامًا : هلاكًا . وقيل : مُلِحًّا . وقيل : ملازمًا ؛ ومنه : مُغْرَمٌ بالنساء : يلازمهن ، والغريم للمدين ؛ للزوم الدين عليه، وللدائن ؛ للزومه للمدين ". وهذا نص صحيح لكنه كان يحتاج إلى تعليق ، أو تخريج من معجم بعينه هو مقاييس اللغة لابن فارس (غرم) ؛ لأنه هو المعجم المعني في تاريخ المعاجم العربية ، بفكرة الأصول وإدارة مشتقات الكلمة الواحدة حول معنى بعينه ، وما فعله ابن التركماني هو محض تأثر بابن فارس رحمه الله .

* ص ١٠/١١ يقول المؤلف " ضَيْرٌ : ضَرٌّ . وقرئ بهما ". ولم يعلق المحقق الفاضل بشيء على كلام المؤلف هذا ولم يخرج القراءتين ، ولم يعرفهما ؛ مع أنه هو وزميله محقق الجزء الأول كانا مغرمين دومًا بتلقف مثل هذه الإشارات من المؤلف إلى القراءات والإسراع بتخريجها إن صوابا وإن خطأ من المراجع التي يجدونها . ولعل مسوغ سكوت المحقق عن تخريج القراءتين هو أنهما قرئ بهما في غير موضع آية سورة الشعراء ، فلعل المؤلف يقصد (مطلق المادة

اللغويـــة) حيث قرأ ﴿ لا يَضِرْكُمْ ﴾ [سورة آل عمران ٣/١٢٠] بالتخفيف : حمزة، وأبـــو عمـــرو ، وقـــرأ بالتشديد على الراء : ابن عامر ، وعاصم ، والكسائي كما في السبعة ، لابن مجاهد ٢١٥

ومـــا وجـــدت أحـــدًا نص على أن في آية الشعراء قراءة لا في المتواتر ، ولا في الشاذ ، والوحيد الذي نص على أنها قراءة هو ابن قتيبية في غريب القرآن ٣١٧

هـــذا وقد ضبط المحقق كلمة ضُرٌ ، بتنوين الراء بالضم فحسب ، وحقها أن تكون مشـــددة ، وأن تكون هي واللفظة التي تفسرها مفتوحتين مراعاة لمنهج المؤلف في إيراد اللفظة القرآنية وفق ضبطها في موقعها من الآيات الكريمة .

* ص ١٨/ س٩ يقـــول المؤلـــف: " جانٌّ جنس من الحيات "، وهذا وفق التصور المعرفـــي العربي القديم، وكان الأمر يحتاج إلى تعليق، ولذلك التصور القديم أورد الجـــاحظ كلامـــا كثـــيرا عـــن الجن في كتابه الحيوان ٢٩١/١ وما بعدها. وانظر تفصـــيلا أكـــثر في الحبائك في معرفة الملائك للسيوطي ص ١٠ـــ١٤ وفقه اللغة للثعالبي (السقا) ١٩٧ و(خالد فهمي) ٢٢٤/١

* ص ٢٢/ س ٢ يقـــول المؤلـــف: " ردَف لكـــم وردفكم : تبعكم وجاء بعدكم ". وهـــذه وفـــق قراءة المؤلف توهم أنها قراءتان، وهما ليستا كذلك، ولذلك كان على المحقـــق أن يعلـــق قائلا بأن (ردف) ليست قراءة، وإنما هي حالة يأتي فيها الفعل متعديا بنفسه، كما في الأفعال للسرقسطي ٤٤/٣

* ص ٢٤/ س٩ جـــاء فـــي الكـــتاب: " وكَـــزه ، ولَكَزه ، ولَهزَه : ضربه بجميع كفـــه ". وهـــذه كلها قراءات فيما عدا لهزه، ولم يفطن محقق هذا الجزء إلى شيء مـــن هـــذا ؛ لأنه لم يتمرس لا هو ولا زميله بأسلوب المؤلف وطريقته في تأليف كـــتابه . ووكـــزه هي قراءة الجماعة، وباللام قراءة ابن مسعود، وفي رواية بالنون أي نكـــزه كما في المختصر ١١٤ ومعجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ٢٢/٧ كمـــا أن صـــواب قوله بجميع كفه هو " بجُمْع " من غير ياء مثناة تحتية بعد المـــيم وبضـــم الجيم وسكون الميم؛ لأن هذا هو الأسلوب العربي، أي ضربه بيده وقد جمع أصابعه .

* ص ٢٧/ س ٥ كتـب المحقـق: " أَمَّةٌ : جماعة "، هكذا بفتح الهمزة والصواب بضمها .

* ص ٢٦/ س٨ كتـب المحقـق وزاد [قرئ]: " جذوة مثلثة: قطعة حطب غليظة فـيها نار بلا لهب ". ولم نكن بحاجة إلى زيادة هذه الكلمة التي بين معكوفين، كما لـم يخرج المحقق الكلمة من كتاب من كتب المثلث الغوي، وهي في الدرر المبثثة ٥٨

* ص ٢٨/ س ٥ جـاء فـي الكـتاب: " وكأن معنى بَطِرت: أَبْطَرَتْها معيشتُها ". وكانـت تحـتاج هذه العبارة من المحقق إلى تعليق لأن المؤلف ضمّن الفعل بطر معنى الفعلين غمط وكفر، وهذا الكلام ورد في الكشاف ٤٢٣/٣

* ص ٣٠/ س١٠ كتـب المحقق عجز بيت عنترة [من الكامل] في وسط السطر، وكان حقه أن يكتبه على شماله هكذا :

... ...   ويك عنتـرُ أقـدمِ

* ص ٣١/ س ٦ ضـبط المحقـق الفعل (ثَبُتَ) بضم عينه وهي الباء، والصواب (ثبَت) بفتحها لأنه من باب نصر مفتوح العين في الماضي .

* ص ٣٣/ س -١ ضـبط المحقـق الفعـل " يسرُون " المفسر للفعل " يحبرون " [سـورة الروم ١٥/٣٠] بتخفيف الراء المهملة، والصواب تشديدها؛ لأن الفعل من السـرور . وعلـق علـى قـول العرب " كل حَبْرَةٍ تتبعها عبرة " بأنه في غريب السجستاني، وليس ثمة شيء فيه .

* ص ٣٦/ س ١ ضـبط المحقـق قـول المؤلف : " لهوُ الحديثِ: باطلَه "، بضم الـواو مـن (لـه) وحقهـا الفتح لأنها وردت منصوبة في الآية الكريمة . وعادة المؤلـف إيـراد الكلمة المفسَّرة والمفسِّرة وفق النص القرآني . وقد ضبط المحقق التفسير بفتح اللام من كلمة (باطل) فأيهما الصواب إذن ؟

* ص ٣٦/ س -١ يقـول المؤلـف: " والصَّعَرُ: داء يقلب رأس البعير في جانبه، فشُـبِّه المتكـبر به ". وكان يحتاج إلى تعليق لأنه يكون في الوجه من الإنسان كما في خلق الإنسان للأصمعي ٢٠١

* ص ٣٨/ س ٣ أشار المؤلف إلى قراءة قوله تعالى: ﴿ الغُرُور ﴾ [سورة لقمان ٣١/٣٣] بضم الغين المعجمة. وقد خرجها المحقق معزوة إلى سماك بن حرب، وهي كذلك لأبي حيوة، ولابن السميفع في معجم القراءات ٧/٢١٢

* ص ٣٧/ حاشية ٤ خرج المحقق قراءة ﴿ صَلِلْنا ﴾ [سورة السجدة ٣٢/١٠] وقال إن قراءة الصاد المفتوحة واللام الأولى المفتوحة هي قراءة الأعمش والحسن البصري وهي كذلك لعلي وابن عباس وأبان وقتادة ومعاذ القارئ، كما في معجم القراءات ٧/٢٢٥ وفي هذه الحاشية تخليط عجيب انظر تصحيحه في المعجم.

كما أن المؤلف قال إن أصل " صَلَّ اللحمُ (أي نتن)، يقال فيهما: أَصنَّ وصَنَّ " ولم يفطن إلى أنهما من الإبدال !

* ص ٤١ / س ٥ يقول المؤلف: " الحَناجِرُ: جمع حَنْجَرَة وحُنْجُور وهما: رأس الغلصمة حيث تراه حديدا ". لم يخرج المحقق هذا الكلام من أي من تراث خلق الإنسان، وهو في خلق الإنسان للأصمعي ١٩٧ وفي النفس شيء من كلمة حديدا هذه التي جاءت في آخر العبارة، ولعلها تكون: حديبا !

وقد عاد المحقق في ترجمة لفظ (الغلصمة) إلى المعجم الوسيط ٢/٦٨٦ وهذا لا يصح، فمعاجم الطب العربي القديمة، كناموس الألباء للقوصوني، وكان ينبغي العودة إليها مع تراث خلق الإنسان .

* ص ٤٢/ س ٢ ضبط المحقق لفظة (السُّرَاق) بتشديد السين وضمها وفتح الراء مخففة، والصواب فتحها مع تشديدها .

* ص ٤٢/ س ٧ قالَ المؤلف: " أقطارها وأقتارها: جوانبها، الواحد: قطر وقتر". ولم يخرجه المحقق من المعاجم، وهو في الصحاح (قطر) ٢/٧٩٥ و(قتر) ٢/٧٨٥ وفيه: أن قتر لغة في قطر .

* ص ٤٤ / س ٦ زاد المحقق قبل قوله تعالى: ﴿ قِرْنَ ﴾ [سورة الأحزاب ٣٣/ ٣٣] كلمة " قرئ "، ولا لزوم لها، ويزاد في حاشيته ٣ التي خصصها لتخريج

الآيــة أنهــا بالكسر أيضا للأعمش ، وهبيرة عن حفص عن عاصم، كما في معجم القراءات ٧/٢٨٣

* ص ٤٤/ حاشــية ٤ فــات المحقــق أن يقــول في تخريج قوله تعالى ﴿ قَرْنَ ﴾ بالفــتح أن يــزيد أنها لأبي جعفر وهبيرة والوليد بن مسلم عن أبي عامر، كما في معجم القراءات ٧/٢٨٣

* ص ٤٥/ حاشــية ١ خرج المحقق قوله تعالى ﴿ خاتِم النبيين ﴾ [الأحزاب ٣٣/ ٤٠] بكســر الــتاء قــائلا: قرأ عاصم وحده بفتح التاء، وقرأ الباقون بكسر التاء، وعــزا ذلــك إلى ابن مجاهد في السبعة ٥٢٢، وهو كلام غير صحيح، لأن قراءة فــتح الــتاء هــي قــراءة عاصم كما قال، كما أنها قراءة العمري عن أبي جعفر والحســن البصــري والشــعبي وزيــد بن علي والأعرج بخلاف. وانظر: معجم القراءات ٧/٢٨٥ وما بعدها .

* ص ٤٦/ س ٦ جــاء فــي الكــتاب: " أوِّبِــي: سَبِّحي. وقيل هي حبشية "، ولم يخرجها المحقق من كتب المعرب، وهي في المتوكلي ١٠٤

* ص ٤٧/ س ١ جــاء فــي الكــتاب: " والإشْفَى: مِسْرَد ومسراد. أي: لا تجعل مســمار الضلع دقيقا فيقلق، ولا غليظا فيكسر الحلق ". والعبارة بهذا الشكل ملبسة لا تفهــم، وأرى أن بها نقصا تمامه ما يلي: " والإشفى: مسرد ومسراد [ويقال في قوله تعالى ﴿ وقَدِّرْ ﴾ أي: ... ".

* ص ٤٩/ س ٥؛ ٦ فــي تخــريج قراءات قوله تعالى ﴿ فُزِّعَ ﴾ [سورة سبأ ٣٤/ ٢٣] فــي الحاشــية الــرابعة تخليط عجيب، يقول المحقق: " قرأ ابن عامر: فَزَّعَ، وقــرأ الــباقون: فُــزِّعَ، وقرأ الحسن وقتادة: فَرَّغَ، كما روي عن الحسن: فُرِّغَ "، ونســب ذلــك كلــه إلى ابن مجاهد في السبعة ٥٣٠، والنشر ٣/٢٥٧، والمحتسب ٢/١٩٢ .

وقــراءتا الجمهــور اللــتان بالزاء المعجمة صحيحتان في نسبتهما كما جاءتا عند المحقــق. لكــن قــراءة فُرِّغ بضم الفاء والراء المشددة المهملة المكسورة هي لعبد

الله بن عمر وهيثم بن عوف وأيوب السختياني وأبي مجلز وأبي رجاء والنخعي وعمران وابن جرير وعكرمة عن أبي هريرة ومجاهد وابن يعمر.

وما روي عن الحسن بفتح الفاء لا بضمها، كما قال السيد المحقق. أما رواية ضم الفاء المروية عن الحسن فصحيحة بشرط تخفيف الراء معها، وهو ما لم يفطن إليه المحقق، وهو المروي من طريق حميد الطويل. وانظر: معجم القراءات ٣٦٨/٧

* ص ٥٠/ س ٢ ضبط المحقق كلمة (الضّعْف) بتخفيف الضاد، مع أنها سبقت بسطر واحد في الآية الكريمة مشددة .

* ص ٥٠/ س ٧ خرج المحقق الآية الكريمة ﴿ وأنّى لهم التناوش ﴾ قائلا: [سبأ ٤٥/٣٤] و الصواب أنها في سورة سبأ ٥٢/٣٤ !

* ص ٥٠/ حاشية ٣ خرج المحقق قوله تعالى ﴿ فكيف كان نكيري ﴾ [سبأ ٣٤/ ٤٥] بياء بعد الراء المهملة قائلا إنها قراءة ورش فقط، ونسي أن يزيد " في الوصل ". ثم إنها قراءة يعقوب وسلام وقفا ووصلا، كما في معجم القراءات ٣٨٨/٧

* ص ٥٠/ حاشية ٥ خرج المحقق قراءة قوله تعالى ﴿ التناوُش ﴾ [سورة سبأ ٥٢/٣٤] ناسيا أن قراءة غير الهمز قرأ بها بالإضافة إلى من ذكرهم: أبو جعفر ويعقوب والبرجمي عن أبي بكر. وقال في الحاشية نفسها إن حسينا الجعفي والأعشى والكسائي وأبا بكر عن عاصم قرءوا بغير همز، وهذا خطأ؛ لأنهم قرءوا بالهمز .

ومثل هذه الأخطاء كثير جدا في الجزء الثاني أيضا من الكتاب، بالنسبة نفسها التي وجدناها في الجزء الأول .

وهناك ملاحظات عامة تتعلق بالإحصاء الذي تقدم في مقدمة هذه الطبعة حول تراث غريب القرآن لأن به نقصا معيبا، وأخطاء لا تليق، راجعة إلى اعتماد المحققين على كتاب الكريم الرائد الأستاذ الدكتور حسين نصار (المعجم العربي تاريخه وتطوره). وهي دراسة مع ريادتها وفضلها قد فات زمانها

واستدرك عليها كثيراء ولا يليق في تاريخ الدراسات اللغوية والمعجمية الاكتفاء بإحصاءاتها التي جدَّ عليها ما لا يمكن حصره مما فاتها وأهملته .

فضلا عن أن أخطاء كثيرة في فهرست مصادر التحقيق في جانبين أساسيين هما نقص المعلومات التوثيقية الوراقية (الببلوجرافية) من جانب. والاعتماد على طبعات غير محققة لمجموعة من المصادر انتشرت طبعاتها المعتمدة المحققة وذاعت .

وفي هذه الملاحظة الثانية يمكن رصد ما يلي:

* ص ٣٥٣/ المصدر ١ رجع المحقق إلى طبعة غير محققة للإتقان في علوم القرآن للسيوطي، مع انتشار المحقق الكريم المرحوم الأستاذ أبو الفضل إبراهيم.

* ص ٣٥٢/ المصدر ٩ لم يذكر تاريخ الطبعة التي اعتمدها من كتاب آدي شير (الألفاظ الفارسية المعربة)، والطبعة الموجودة الآن سنتي ١٩٨٧ــ ١٩٨٨م

* ص ٣٥٤/ المصدر ٨ قال المحققان إنهما اعتمدا طبعة بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس التي أخرجتها الهيئة العامة لقصور الثقافة بمصر سنة ١٩٩٨ م والصحيح أن هذه ليست سوى مصورة عن الطبعة التي أخرجها المعهد الألماني من جانب وطبعة دار الكتب المصرية التي أخرجتها بتحقيق محمد مصطفى سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م وهو ما لم يقله المحققان.

ومثل ذلك فعلاه مع كتاب تاج العروس للزبيدي .

* ص ٣٥٤/ المصدر ١٢ لم يذكر المحققان سنة لطبعة كتاب تاج التراجم في من صنف من الحنفية، لابن قطلوبغا، التي نشرها إبراهيم صالح عن دار المأمون للتراث بدمشق. وهي سنة ١٩٩٨ م

* ص ٣٥٦/ المصدر ٥ رجع المحققان إلى طبعة تفسير القرطبي التي شوهتها دار الكتب العلمية مع انتشار طبعة دار الكتب المصرية .

* ص ٣٥٧/ المصدر ١ لم يعرف المحققان الطبعة العالية من جمهرة اللغة لابن دريد التي حققها الدكتور رمزي البعلبكي ونشرتها دار العلم للملايين ١٩٩٤ وحتى الطبعة التي رجعا إليها وقالا إنها لدار الفكر بيروت ١٣٥١ هـ ما هي

إلا طـبعة المستشـرق فرنـتس كـرنكو التي طبعها بحيدر آباد الدكن بين سنتي ١٣٤٤ ــ ١٣٥١ هــ.

* ص ٣٥٧/ المصـدر ٣ رجـع المحققـان إلـى طـبعة الحماسة البصرية التي أخـرجها المجلـس الأعلى للشئون الإسلامية، وهذا تضليل؛ لأن هذه طبعة ناقصة لـم يخـرج منها سوى جزأين، أخرجها كاملة الدكتور عادل سليمان جمال بمكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ٢٠٠٠ م

* ص ٣٥٨ / المصـدر ٤ رجـع المحققـان إلى ديوان الأعشى ميمون بن قيس والأعشـين الآخرِيـن وقـالا إنها لمكتبة ابن قتيبة بتونس سنة ١٩٩٣ وما هي إلا مصورة عن طبعة جاير .

وفـي عـدد ضـخم مـن دواويـن الشعراء فات المحققان الاعتماد على الطـبعات الجيدة المحققة، واعتمدا طبعات أخرى رديئة وناقصة، من مثل إهمالهما لطـبعة الدكـتور وليد عرفات لديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه (لندن ١٩٧٠ م) وطـبعة الدكـتور عبد القدوس أبي صالح لديوان ذي الرمة (مؤسسة الرسالة)، وطـبعة الموسـوي لديـوان عنـترة بن شداد (المكتب الإسلامي بدمشق) وطبعة الدكـتور إحسـان عـباس لديوان لبيد بن ربيعة (الكويت)، وطبعة الدكتور شكري فيصل لديوان النابغة الذبياني (دمشق).

* ص ٣٦١/ المصـدر ٣ تـرك المحققان طبعة الأستاذ أحمد محمد شاكر لكتاب الشـعر والشـعراء لابـن قتيـبة، ورجعا إلى طبعة صادر ١٩٠٢ ولم يعرفا أنها مصورة طبعة ليدن .

* ص ٣٦١ / المصـدر ٩ رجـع المحققـان لمخطوطة كتاب الطبقات السنية في تـراجم الحنفـية للتميمـي، مـع وجود طبعة الدكتور عبد الفتاح الحلو رحمه الله تعالى.

* ص ٣٦١/ المصـدر ١٣ رجـع المحققان إلى طبعة غاية في الرداءة من كتاب طـبقات المفسـرين للـداودي التـي أخرجتها دار الكتب العلمية، مع وجود طبعة الدكتور علي عمر (مكتبة وهبة).

* ص ٣٦٢/ المصـــدر ٢ رجـــع المحققـــان إلى طبعة العقد الفريد لابن عبد ربه، وقالا إنها بتحقيق محمد سعيد العريان، ولا أدري ما هذه الطبعة ؟

* ص ٣٦٢/ المصـــدر ٦ لـــم يذكـــر المحققان محقق غريب الحديث لأبي عبيد، وهو الدكتور حسين محمد محمد شرف رحمه الله تعالى.

وهناك كثير من الملاحظات غير هذه التي قدمناها هنا.

أمـــا فيما يتعلق بالأخطاء المتعلقة بإحصاء تراث الغريب، فإليك بيانها كما يلي :

أورد المحققـــان، ووافقهمـــا المشـــرف والمـــراجع، قائمـــة ضمت ثلاثة وخمســـين كـــتابا من تراث غريب القرآن، اعترفوا فيها جميعا أنهم كانوا عالة فيها علـــى دراســـة الرائد الأستاذ الدكتور حسين نصار، التي عنوانها (المعجم العربي نشـــأته وتطـــوره)، وقالا في الحاشية ١ ص ٧ وبقيتها ص ٨ " وسنضيف إليها ما وجدنـــا مـــن إشـــارات عـــن وجـــود مخطوطات أو طبعات للكتاب اعتمادا على الـــترجمة العربـــية لكـــتاب تـــاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان وكتاب تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين وغيرهما من المصادر التي أتيحت لنا ".

ولم يتح لهما بعد ذلك إلا كشف الظنون والفهرست لابن النديم !

وقـــد أدى اعـــتمادهما علـــى هذه الكتب التي تعد في لغة العلم قديمة، إلى أخطـــاء فـــي عـــدم معـــرفة المطبوع من هذه المؤلفات الغريبية، فضلا عما شاب قائمـــتهما مـــن نقص واضح جدا، مما يجعلنا نسبق فنقرر أن القائمة التي أورداها تحـــتاج إلـــى أن تتضـــاعف على الأقل، لتقترب من المائة الكتاب أو أقل من ذلك بقليل .

وفـــي القائمـــة الخمســـينية التـــي أورداهـــا أوهام في عدم معرفة الكثير المطبوع، منها :

١ــ لـــم يعرفا أن تنوير المقباس من تفسير ابن عباس للفيروزابادي (ت ٨١٧هـــ) والســـؤالات المعروفة بسؤالات نافع بن الأزرق (ت٦٥ هـــ) لابن عباس (ت ٦٨ هـــ) روايـــات لما زعماه (غريب ابن عباس)، وهما مطبوعان. والثاني تحديدا له

أكـثر مـن طـبعة قـام عليها الدكتور إبراهيم السامرائي في العراق، ثم الدكتورة عائشـة عـبد الرحمن بنت الشاطئ رحمها الله في القاهرة (١٩٧٠م)، ثم الدكتور محمـد أحمد الدالي (بدمشق ١٩٩٢)، ثم نُشرت رواية الطوسي له بتحقيق الدكتور خلف عبد الرحمن (بالقاهرة ١٩٩٩م).

كمـا أن المحققيـن الكريميـن لم يعرفا أن النسخة التي يشيران إليها من غريـب ابـن عـباس، حققها ونشرها الدكتور أحمد بولوط والدكتور صلاح الدين المـنجد، والدكـتور عـبد الحمـيد طلب، كل في طبعة مستقلة، ثم جاء المرحوم الكـريم الدكـتور رمضان عبد التواب فنسف هذه النسبة في مقدمة تحقيقه للخطب والمواعـظ لأبـي عبـيد القاسم بن سلام، ثم في مقال له في مجلة منبر الإسلام. وهي من مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

٢ـ لـم يعـرف المحققان أن كتاب تفسير غريب القرآن، لزيد بن علي (ت ١٢٠ هـ) نشره وحققه الدكتور حسن تقي الدين بمؤسسة الرسالة ١٩٨٦ م

٣ـ لـم يعـرف المحققان أن كتاب غريب القرآن للسجستاني حققه ونشره الأستاذ محمـد أديـب جمران بدمشق ١٩٩٦ م كما أنه محقق كأطروحة لرسالة الماجستير صنعها أخي وصديقي الأستاذ منير جمعة بآداب المنوفية ١٩٩٦م

أضـف إلـى مـا سـبق فوائت كثيرة لم تشملها قائمة المحققين الفاضلين (وهـذه القائمـة مخالفـة لقائمة أخي الأستاذ منير جمعة في كثير ليس هذا مجال مناقشة ذلك الخلاف)، وبيان هذه الفوائت كما يلي :

١. صحيفة علي بن أبي طلحة (ت ١٤٣ هـ)
٢. غريب القرآن لأبان بن تغلب (ت ١٤١هـ)
٣. غريب القرآن لابن السائب الكلبي (ت ١٤٦ هـ)
٤. التفسير لغريب القرآن لمالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)
٥. غريب القرآن للأخفش (ت ٢١٥هـ)
٦. غريب القرآن لابن السكيت (ت ٢٢٤ هـ)
٧. غريب القرآن لابن قادم (كان حيا سنة ٢٥١هـ)

٨. غريب القرآن لابن رستم الطبري (القرن الرابع الهجري).
٩. غريب القرآن لابن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)
١٠. غريب القرآن للجعد الشيباني (ت ٣٢٣ هـ)
١١. غريب القرآن لأبي الحسن العروضي (ت ٤٠٤هـ)
١٢. تفسير غريب القرآن للمهدي (ت٤٠٤ هـ)
١٣. تفسير غريب القرآن لابن فورك (ت ٤٠٦هـ)
١٤. تفسير غريب القرآن وتأويله على الاختصار للتجيبي ، حققه ونشره محمد حسن العظم بالقاهرة ١٩٨٠ م
١٥. تفسير المشكل من غريب القرآن لمكي بن أبي طالب، نشره الدكتور علي حسين البواب بالرياض ١٤٠٦هـ ثم هدى طويل مرعشلي ببيروت ١٤٠٨هـ.
١٦. العمدة في غريب القرآن لمكي بن أبي طالب، حققه يوسف مرعشلي، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٤٠١هـ.
١٧. الرد على أبي عبيد في غريب القرآن لأبي عمر المليجي الهروي (ت ٤٦٣هـ)
١٨. المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ) وله أكثر من طبعة .
١٩. مفردات غريب القرآن للزقاق (ت ٦٠٥هـ)
٢٠. غريب القرآن للخزرجي (ت ٦٣٦هـ)
٢١. روضة الفصاحة في غريب القرآن للرازي (ت ٦٦٦هـ)
٢٢. التيسير العجيب في تفسير الغريب، لابن المنير (ت ٦٨٣هـ)
٢٣. الحسام المرهف في تفسير غريب المصحف للزيدي (ت ٧٣٠ هـ)
٢٤. تفسير غريب القرآن لابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ)، وقد نشره وحققه طه المجذوب في عالم الكتب ببيروت ١٩٨٧م

٢٥. أنيس القريب وجليس الأديب في نظم الغريب لأبي الفتح التستري (ت٨١٢ هـ)
٢٦. الذهب الإبريز في غريب القرآن العزيز للثالعبي الجزائري (ت ٨٧٥هـ)
٢٧. غريب القرآن لابن قطلوبغا (ت ٨٩٧هـ)
٢٨. ألفية في غريب القرآن للناشري اليمني (ت ٩٢٦هـ)
٢٩. شذور الإبريز في غريب القرآن العزيز لابن إسرائيل (ت ١٠١٥هـ)
٣٠. تفسير غريب القرآن للطريحي ، تحقيق محمد كاظم، مكتبة الأضواء ببيروت ١٩٨٦ م
٣١. المسلك القريب في ترتيب الغريب ، لمجهول متوفى ١١٠٦هـ.
٣٢. نظم غريب مشكل القرآن للصنعاني (ت١١٨٢هـ)
٣٣. رسالة في غريب القرآن لمصطفى الذهبي الشافعي (ت ١٢٨١ هـ)
٣٤. هدية الإخوان في تفسير ما أبهم على العامة من ألفاظ القرآن للحسيني (ت ١٣٠٧هـ)
٣٥. فتح المنان في تفسير غريب القرآن للشبلنجي (ت ١٣٠٨هـ)
٣٦. تفسير غريب القرآن للياياتي (ت ١٣٣٩هـ)
٣٧. أوضح التبيان في حل ألفاظ القرآن لعبد الرءوف المصري (ت ١٣٥٣هـ)
٣٨. غريب القرآن لابن موسى (ت ١٣٧٠هـ)

وقد حذفت من هذه القائمة ما اختلف فيه الغريب بالأخبار، مما هو أدخل في كتب التفسير من غيرها. كما أخرجت من هذه القائمة كتب الغريبين التي تفرغت لبيان ما في القرآن الكريم والسنة المطهرة من الغريب، من مثل:

١ـ الغريبين للهروي (ت ٤٠١هـ)

٢ـ تفسير غريب القرآن والحديث للخوافي .

٣ـ المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (ت ٥٨١هـ)

٤ـ معجم غريبي القرآن والحديث لابن الخراط الإشبيلي (ت ٥٨١هـ)

٥ـ المشرع الروي في الزيادة على غريبي الهروي لابن عسكر.

وقـد وقع المحققان في بعض الأخطاء النحوية والأسلوبية في تلك المقدمة التـي تضمنت هذه القائمة الناقصة التي حاولنا الاستدراك عليهما فيها، ومن أمثلة تلـك الأخطـاء قولهمـا (ص ٣٨) في أثناء الحديث عن شعر المؤلف: " ومدحه شـيخنا ... المادرينـي بقصـيدة طنانة سمعتها عليه ... وعدتها أحدى وأربعون بيتا "، ولا تصح المخالفة هنا بين العدد والمعدود بحال .

وهـذه الملاحظـات التـي ذكرناها هنا وقع فيها أيضا، أو في كثير منها، محقـق الطـبعة السـابقة مـن الكتاب، الدكتور ضاحي عبد الباقي، كما وقع فيها محقـق الطـبعة اللاحقـة أيضـا الأسـتاذ مرزوق إبراهيم، والتي نشرتها الهيئة المصرية للكتاب (وهي مؤسسة حكومية عام ٢٠٠٣م)

هـذه ملاحظات أرجو أن تجبر كسر هذا الكتاب القيم، وتكمل ما شابه من نقـص، ولـيس هدفها ـ معاذ الله ـ التنقص من أحد أو من جهده، وإنما هي من بـاب العـناية بالكتاب الكريم والحدب عليه، والغيرة على أن يخرج كتاب يشرح لفظ كتاب الله !!

كريم وبه من النقص مثل ما بهذه الطبعة، مما قد مر بك ورأيته .

قاموس

مصطلحات الحديث النبوي

دراسة معجمية نقدية

قاموس

مصطلحات الحديث النبوي

دراسة معجمية نقدية

(تمهيد)

لـيس ثمة شك في أننا نعيش – كما أزعم منذ زمن – عصر المعجم المتخصص؛ إذ أصبحت الحاجة ماسة إلى هذا النوع من المعاجم ؛ لأكثر من اعتـبار : لعـل في مقدمتها تلك الكثرة الكاثرة من مصطلحات العلوم على تنوع صنوفها ، وتعدد مجالاتها المعرفية .

ولأنه لم يعد صالحا بأي حال من الأحوال أن نبدأ بحث أي موضوع من دون تحديد مبادئه أو مصطلحاته الأساسية الدائرة في فلكه وميدانه ؛ بغية حسـم مـا يمكن أن ينشأ أو يثور من نزاع أو خلاف مرده إلى عدم تحرير المصطلحات ، وضبط تعريفاتها .

ولأنـه كذلـك لـم يعد بمقدور أحد أن يزعم أنه يحيط بدلالات هذه الجمهـرة من المصطلحات أو العبارات الاصطلاحية ، ولاسيما في المجالات المعرفـية التي يجمعها رحم واحد ، أو هي خرجت من مشكاة واحدة ، والتي تخدم مجالا معرفيا موسعا . هذا جانب

وجانـب آخر هو أن رسوم المصطلحات قد تتفق غير أن دلالاتها قد تختلف وتتنافر تبعا للثقافة التي أخرجتها ، وخضوعا لحواكم هذه الثقافة ، أو تلك . وليس أدل على ما نقول من مصطلح : (العلم) فهو في الثقافة الغربية التـي تتحكم فيها منذ زمن ليس بالبعيد الحواكم المادية والعلمانية ـــ محصور في دائرة ما يدرك بالحس وتترجمه : (SCIENCE)

أمـا في الثقافة الإسلامية التي يهيمن عليها الكتاب العزيز ، باعتباره الحـاكم الأعلى لهذه الثقافة فهي ترى فيه زيادة على ما مر : ما يثبت بطريق سمعي غيبي مأمون .

لمثل هذه المسوغات ظهرت المعاجم الاصطلاحية وتنوعت وانتشرت وهي قسمان أو نوعان كبيران هما :

١- معاجم المصطلحات العامة التي تجمع مصطلحات علوم مختلفة ، وهذا القسم لم يعد يتجه أحد للتأليف فيه ؛ لاتساع رقعة المعارف ، ولميل العلوم المختلفة إلى الاستقلال والتمايز ، وقد عرف التراث المعجمي العربي عددا وافرا من معاجم هذا القسم نوّع أصحابها في بنائها وطرق ترتيب مداخلها ومصطلحاتها ؛ ما بين هجائية (تراعي الجذور ، أو مرتبة وفق شكل المصطلحات النهائي) كالكليات لأبي البقاء الكوفي وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي أو التعريفات للجرجاني . وموضوعية مرتبة وفق الموضوعات ، بحيث يكون كل علم مستقل عن العلم الآخر ، كمفاتيح العلوم للخوارزمي الذي رتب معجمه بادئا بمصطلحات الفقه والعلوم الشرعية والعربية ثم مصطلحات العلوم الحِكْمِية أو الدنيوية .

٢- معاجم المصطلحات الأحادية الخاصة التي تُفرد لمصطلحات علم بعينه ، وقد عرف التراث المعجمي العربي كثيرا من أنواع هذا القسم كالمعاجم الفقهية ، والأصولية والحديثية، والصوفية والكلامية والفلسفية إلخ . ومعاجم هذا القسم هي ما يسعى الأفراد والمجامع اللغوية إلى إخراجها لمواكبة حركة العلم ، وهي التي تشهد نموا وتطورا ورقيا . فضلا عن أن كثيرا من المجامع اللغوية قد نصت في دساتير نشأتها وقيامها على ضرورة خدمة هذا الجانب ، والتأليف فيه لمواجهة طوفان المصطلحات العلمية الوافدة من اللغات الأخرى والارتقاء بحركة العلم في البيئات العربية .

ومما يسعد له المرء أن يجد معجما مصطلحيا يخرج إلى النور ؛ ليخدم حركة العلم في مجاله المعرفي الذي ألف فيه . ومن هذا الباب نعرض لواحد من المعاجم الاصطلاحية الأحادية الخاصة التي خصصت للتعريف بمصطلحات علم من أوائل علوم الإسلام ، وأمسها رحما بشرعه وفقهه وكتابه الكريم ، ألا وهي مصطلحات علم الحديث النبوي الشريف ، التي وضعها واصطلح عليها المحدثون على مر العصور ؛ لخدمة السنة النبوية المطهرة .

وهذا المعجم الذي نتناوله في هذه الدراسة المعجمية النقدية هو كتاب (قاموس مصطلحات الحديث النبوي) الذي ألفه أو أعده (كما عبر هو) الأستاذ محمد صديق المنشاوي ، وهو غير المقرئ المعروف . وقد قدم له الدكتور محمود عبد الرحمن عبد المنعم ، المدرس بجامعة الأزهر الشريف (من غير بيان لتخصصه) وقد نشرته دار الفضيلة بالقاهرة سنة ١٩٩٦م وقد كتب الأستاذ المؤلف فيما يشبه العنوان الفرعي الجانبي ، أسفل العنوان الرئيسي السابق : (قاموس يجمع مصطلحات المحدثين مرتبة أبجديا)

وسوف نعرض الكتاب ، متحدثين عن منهجه وطريقة بنائه وترتيب مداخله وعدد المصطلحات الواردة فيه، أو ما يسمى في لغة صناعة المعجم الحديث : كثافة المعجم . ثم نتناول مصادره وطريقة المؤلف في توثيق نقوله. وفي أثناء عرضنا للكتاب ننقد ما نراه في حاجة إلى نقد ونكشف عما شابه من عيوب ونقص نالت من قيمته ووضعت من رتبته وأفقدت إلى حد بعيد الثقة في إمكان الاعتماد عليه ، أو الاطمئنان إلى النقل والإفادة منه .

ولن نهمل الحديث في أثناء عرضنا عن بيان طرق شرح المعنى الاصطلاحي التي اتبعها المؤلف في شرحه المصطلحات ، مع تقويمها وبيان ما اعتورها من نقص ، مع بيان المصطلحات التي أخل بها هذا المعجم فلم يذكرها . إلى غير ذلك مما يتعلق بنقد هذا المعجم والتعليق عليه.

(١)

بدأ المعجم بمقدمة كتبها الدكتور محمود عبد الرحمن عبد المنعم ، وقد جاءت هذه المقدمة عامة إلى حد بعيد ، خالية من كثير مما ينبغي أن تحتوي عليه أمثال هذه المقدمات .

وقد تحدث فيها عن أهمية السنة النبوية المطهرة ، من باب كونها مفسرة للكتاب العزيز ، ومبينة له ، مؤكدة لما جاء فيه ومفصلة لما أجمل منه ومزيلة لما أشكل من نصوصه الكريمة . فضلا عن أن السنة النبوية المطهرة جاءت بأحكام انفردت بها ، ولم ترد في الكتاب الكريم وهو ما يفسر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه**)

[مسند الإمام أحمد ١٣١/٤] ومن هذه الأحكام التي انفردت بها السنة النبوية الشريفة (تحريم الجمع بين المرأة وعمتها ، والمرأة وخالتها ، وتحريم كل ذي ناب من السباع ، ومخلب من الطير) [التقديم ص /٨].

وقد بين صاحب التقديم في هذه المقدمة أنه لما دعت الدواعي إلى الحفاظ على السنة هب العلماء إلى وضع " مناهج تمكنوا من خلالها تمييز الصحيح من غيره ، ليس من جهة الإسناد فقط بل ومن جهة المتن أيضا ". [التقديم ص/٨ والواو التي بعد : بل خطأ ويجب حذفها].

ومن باب الاهتمام بالسنة ، وحفظها وتدوينها والتعريف بها ألف العلماء في " معرفة المبهمات، وتواريخ الرواة وألفت مؤلفات خاصة بالثقات، والضعفاء ، والوضاعين ، من رواة الأحاديث ، ومن خلّط في آخر عمره من الثقات ، وأوطان الرواة وبلدانهم ورحلاتهم وتنقلاتهم ومواليدهم ووفياتهم ، إلى غير ذلك " .[التقديم ص/ ٩]

وقد استخدم علماء الحديث في ذلك عبارات (اصطلاحية) ومصطلحات فكان لهم بذلك عرفهم الخاص ، وحدث اهتمام بالغ بألفاظ التحمل والأداء ، ومراتبها وألفاظ الجرح والتعديل ، وهي كثيرة عسير حصرها وهي دقيقة وبعضها يحتاج إلى بيان بها .

" وكذلك أنواع الحديث وهي كثيرة تحتاج إلى بيان المراد بكل نوع : كالمقلوب والمسلسل والمنقطع والمرسل والخفي والتدليس وأنواعه والشاذ ... " [التقديم ص/٩-١٠]

وليست هذه وحدها المصطلحات التي عنى بها علماء الحديث ، فلهم " مصطلحات أخرى كالاعتبار ، والمتابعات والشواهد والإسناد العالي والإسناد النازل والمؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق ، وغير ذلك كثير مما يهم دارس حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ". [التقديم ص/١٠]

ولم يذكر صاحب التقديم أي شيء من خصائص المعجم الذي يقدم له، ولا عرض لميزاته أو قيمته أو كيفية الإفادة منه أو المحاذير الواجب توقيها عند استخدامه ولا مفاتيح هذا الاستخدام ، ولا عما سبقه من جهود في تراثنا العلمي العربي والإسلامي فقد اهتم بهذه المصطلحات أصحاب مؤلفات

مصطلح الحديث ، عندما حرروا هذه المصطلحات في مقدمات أبواب مؤلفاتهم كما اهتم بها أصحاب المعاجم الاصطلاحية العامة كالخوارزمي والجرجاني والكفوي وابن كمال باشا والسيوطي والتهانوي والمناوي وغيرهم.

(٢)

ثم جاءت مقدمة المؤلف قصيرة مقتضبة ، شغلت ثلاث صفحات اثنتان منها لأسماء العلماء ، وأسماء الكتب التي وردت في معجمه ، وقد اكتفى في الصفحة الأولى منها بالحديث عن منهج معجمه ، والهدف من وراء تأليفه حديثا موجزا مقتضبا إلى حد الإخلال يقول : " فهذا كتاب : (قاموس مصطلحات الحديث النبوي) ... جمعت فيه مصطلحات الحديث النبوي : ما يتعلق بالإسناد والمتن والقبول والرد ، بسبب سقط من الإسناد أو بسبب طعن في الراوي والمشترك بينهما من الموقوف والمرفوع والمقطوع وما يتعلق بصفة الراوية من الجرح والتعديل والرواية وآدابها وكيفية ضبطها ولطائف الإسناد ومعرفة الرواة وغير ذلك من الألفاظ وعبارات خاصة ببعض العلماء وأئمة الحديث ". [مقدمة المؤلف ص/١١]

ثم بين أن منهجه في بناء معجمه ، وفي ترتيب مداخله (مصطلحاته، وعباراته الاصطلاحية) خارجيا هي الترتيب الهجائي . يقول المؤلف [في المقدمة ص/١١] " وذكرت هذه الألفاظ وتلك المصطلحات ، مرتبة على أحرف المعجم (هجائيا وليس أبجديا كما كتب في عنوانه معجمه الفرعي).

وقد بين أن الهدف من تأليف هذا الكتاب هو التيسير على الباحثين ، يقول المؤلف [في مقدمته ص/١١] وقد جمعت هذه المصطلحات " ليسهل على الباحثين العثور عليها والاستفادة منها . ولم أذهب في ذلك كله إلى التوسع في ذكر تعريف العلماء إلا فيما تبنى عليه فائدة أو زيادة جديدة قاصدا بذلك الإفادة والتيسير " .

وهو لم يبين لنا معيار الفائدة التي حكمته في عدم التوسع في إيراد تعريفات العلماء للمصطلحات الحديثية المختلفة ، وهو من جانب آخر قد أخل بهذين الهدفين في كثير من المواضيع كما سنرى إن شاء الله تعالى .

كمـــا لم يبين المؤلف طبيعة المستخدمين لهذا المعجم الذين ألف من أجلهم ، هل هم طلاب العلم ومن أجل ذلك لم يتوسع ، أم أنهم المتخصصون وما فائدة عدم التوسع إذن ؟

وقـــد رتـــب المؤلـــف مداخـــل معجمـــه (المصطلحات والعبارات الاصطلاحية) ترتيبا خارجيا وفق الترتيب الهجائي وقد قال هذا .. ولكنه لم يقـــل إنهـــا مرتـــبة وفق شكلها النهائي ، أي من غير حاجة إلى العودة إلى جذورها الاشتقاقية الأولى ، بمعنى أن المصطلحات مرتبة وفق شكلها النهائي المســتخدم من دون التفات إلى أصولها التي اشتقت منها ، ولذلك فأنت تجد : (أبـــاح) تسبق : (الأبدال) [ص/١٥] وهما ليسا لو راعينا الجذور الاشتقاقية . كمـــا تجـــد : (تحمـــل الحديـــث) تسبق (التجويد) وهما ليسا كذلك إن راعينا جذورهما الاشتقاقية .

وهـــذا المـــنهج فـــي ترتيب المداخل خارجيا قديم في تراث العرب المعجمي صنعه الجرجاني في تأليف معجمه المصطلحي العام : (التعريفات) وفعله الأموي المالكي في تأليف معجمه الفقهي الذي شرح فيه الألفاظ الفقهية الـــواردة فـــي كتاب جامع الأمهات لابن الحاجب النحوي المالكي . ولم يأتِ المؤلف بشيء من هذا كله.

ثـــم عـــرج المؤلف بعد هذا البيان الموجز لطريقة ترتيب المداخل أو المصطلحات والعبارات الاصطلاحية خارجيا ، مع الأخذ في الاعتبار أنه لم يـــراعِ أي مـــنهج في الترتيب الداخلي إذا ما جاءت تفريعات أو أنواع تحت مصـــطلح واحـــد ، فكـــان يحشدها كيفما اتفَق له – على ذكر " رموز الأئمة والكتـــب التـــي (استعان) بها في هذا الكتاب ، مرتبة على حروف المعجم ، فذكر الأعلام التي رجع إليها . واعتمد عليها وهي :

الإمام سراج الدين ***البلقيني*** ، وطه بن محمد ***البيقوني*** ، وأبو عيسى محمد بن عيســـي ***الترمذي*** ، وبدر الدين ***بن جماعة*** ، وأبو عبد الله النيسابوري ***الحاكم وابن حجر العسقلاني*** ، وعلي بن عمرو ***الدارقطني*** ، ونور الدين ***السخاوي*** وجـــلال الديـــن ***السيوطي*** ، وأبو عمرو ***بن الصلاح*** وبدر الدين ***الطيبي*** وأبو

عمـــرو يوسف ***بن عبد البر*** ، ***والعراقي*** ، ومحمد بن يزيد القزويني ***بن ماجة*** ويحيى بن شرف ***النووي*** .

[مقدمـــة المؤلف ص/١٢ مع مراعاة أنها مرتبة هجائيا وفق اسم الشهرة وقد كتبتها بالخط الثقيل]

ثـــم ذكر الكتب والمصادر التي اعتمد عليها ونقل منها مادته وهي : الأم للإمـــام الشـــافعي وتدريـــب الراوي للسيوطي والتقريب للنووي وتقريب التهذيـــب لابن حجر العسقلاني وحلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني والرسالة المســـتطرفة للكتانـــي وســـير أعـــلام النبلاء للذهبي وفتح المغيث للسخاوي والقـــاموس المحـــيط للفـــيروزابادي ولســـان العرب لابن منظور الإفريقي المصـــري والمقدمـــة لابن الصلاح والمنهج لنور الدين عتر والمنهل الروي لابـــن جماعـــة ونخبة الفكر لابن حجر العسقلاني ونزهة النظر له والمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة . [مقدمة المؤلف ص/١٣]

ثم أخذ في شرح المصطلحات والعبارات الاصطلاحية الحديثية مرتبا إياهـــا علـــى حروف المعجم مبتدئا بحرف الهمزة ومنتهيا بحرف الياء وفق الترتيب المشرقي وقد خلا حرف الظاء من المصطلحات .

وقـــد تفاوتـــت المصطلحات في كثافة ورودها من باب (أو حرف) إلـــى بـــاب (أو حرف) آخر حيث زادت المصطلحات الواردة على حروف الهمـــزة والمـــيم والقاف ، على حين قلَّت المصطلحات التي وردت في بقية الأبواب أو الحروف الأخرى .

وقد احتوى هذا المعجم على ما يقرب من أربعمائة (٤٠٠) مصطلح وعـــبارة اصطلاحية حديثية مع حذف الأنواع والمتفرعات عنها ، ولو أدخلنا هذه الفروع في الإحصاء لقفز العدد هذا إلى ما يقرب من خمسمائة وخمسين مصـــطلحا وعـــبارة اصـــطلاحية ؛ فعلـــى سبيل المثال تجد تحت مصطلح (الإجازة) ما يقرب من عشرين نوعا وتحت مصطلح (الإخبار) أربعة أنواع وتحـــت مصـــطلح (الإســـناد) ثلاثة أنواع ؛ وتحت مصطلح (الإنباء) خمسة أنـــواع؛ وتحت (التابعي) ثلاثة؛ وتحت التخريج مصطلحان وتحت (التدليس) خمســـة وتحت (الترجيح) سبعة وتحت (التصحيف) ستة وتحت (التثبت)

أربعــة ؛ وتحــت (الثقة) تسعة وتحت (الجيد) ثلاثة وتحت (التحديث) أربعــة عشر وتحت (الحديث) ستة وتحت (الحسن) ثمانية ؛ وتحت (الرواية) اثنتا عشرة عبارة اصطلاحية حديثية وتحت (الزيادة) خمس عبارات وتحت (الســماع) ست عبارات وتحت (الشذوذ) ثلاث مصطلحات وتحت (الصحيح) ست مصطلحات وتحت (الصدق) ثمانية أنواع وتحت (الضعف) سبعة أنواع وتحت (العلو) سبعة وتحت (الغرابة) ثمانية .

وغــير ذلك من التعريفات كثير تحت غالب المصطلحات ؛ مما زاد وارتفع بعدد المصطلحات والعبارات الاصطلاحية الواردة في هذا المعجم .

ونحب أن نشير إلى أمر آخر كان له أثر في زيادة عدد المصطلحات والعبارات الاصطلاحية ألا وهو التكرار ؛ أي تكرار مصطلحات أو عبارات اصــطلاحية مترادفة في أكثر من حرف وتقدر هذه المكررات بنحو عشرين بالمائة .

وقــد تفاوتــت المصــطلحات (في بنيتها) طولا وقصرا وتباينت في توزعهــا علــى الأســماء والأفعــال ، والجمل الاسمية والفعلية والتراكيب الإضــافية والوصفية وأشباه الجمل ، ففي الباب الأول وهو باب الهمزة على ســبيل المــثال : ورد علــى الأسماء ما يقرب من ثلاثة وعشرين مصطلحا وعــبارة اصــطلاحية وعلــى العبارات أو الجمل الاسمية ورد ما يقرب من عشــر مصطلحات وعبارات ؛ وعلى العبارات أو الجمل الفعلية ما يقرب من خمــس وأربعيــن جملــة وعبارة ؛ والزيادة هنا لها ما يسوغها لأن جمهرة الأبــواب فــي علوم الحديث ، ومصطلحه والجرح والتعديل ، تتعلق بطرق تحمــل العلم وروايته وسماعه ، وبيان درجات تقبل الرواية أو ردها ، وكلها يتم التعبير عنها في هذه العلوم عن طريق استخدام الأفعال .

وقــد جاء على أشباه الجمل ما يقرب من ثلاث عبارات اصطلاحية ؛ وعلــى الاختصــارات ثلاث وعلى التراكيب الإضافية ما يقرب من عشرين تركيبا إضافيا وعلى التراكيب الوصفية ما يقرب من خمسة تراكيب وصفية . وهذه عينة عشوائية تريك سير هذا التفاوت الذي أنبأتك به .

كمـــا ضـــم هـــذا المعجـــم عددا من الاختصارات الدوارة في كتب المحدثيـــن بلـــغ عددهـــا في هذا المعجم نحوا من عشر اختصارات هي كما يلي:-

١- ص/١٥ (أبـــنا= وهـــي اختصار كلمة أخبرنا ولا تحسن زيادة الباء قبل النون ، وإن فعله البيهقي وغيره لئلا يلتبس برمز حدثنا)

٢- ص/٢٥ (أرنا= هذا اختصار كلمة : أخبرنا)

٣- ص/٣٣ (أنا = هذا اختصار لفظ : أخبرنا)

٤- ص/٥٠ (ح = وهذا الحرف يكتب إذا كان للحديث إسنادان ، أو أكثر - كتـــبوا عـــند الانـــتقال من إسناد (ح) . ولم يعرف بيانها عمن تقدم . وكتب جماعة من الحفاظ موضعها : (صح) فيشعر ذلك بأنها رمز : (صح).

٥- ص/٥٨ (دثنا = هذا اختصار كلمة : حدثنا ووجدت الدال المذكورة في خط الحاكم ، وأبي عبد الرحمن السلمي ، والبيهقي {وهذا كلام ابن الصلاح وهـــذه الزيادة من عندي ليرتفع الوهم أن يكون الأستاذ مؤلف هذا الكتاب هو الذي رأى خط هؤلاء الثلاثة العلماء } .

٦- ص/٨٠ (دثني = هي اختصار كلمة : حدثني) .

٧- ص/٨٧ (قثني = اختصار : (قال: حدثني).

وقد استخدم المؤلف في محاولة لاختصار كتابه وعدم توسيعه (كما اســـتهدف في مقدمته) ***آلية الإحالات*** بنوعيها التقدمي الأمامي ، والارتدادي الإرجاعـــي لمواجهة المصطلحات المترادفة أو المتواطئة التي توزعت على أبواب أو حروف مختلفة .

وقـــد كـــنا نود أن يشرح المؤلف المصطلح أو العبارة الاصطلاحية الحديـــثة في أول مرة يرد فيها ، ثم يحيل فيما بعد فيما يأتي بعده إلى ما سبق إحالات ارتدادية إرجاعية .

وهـــذه الإحـــالات لم تأت بالثمار المرجوة من جراء توظيفها ؛ لأنه يشـــرح المصطلح أو العبارة الاصطلاحية في كل مرة يرد فيها وبذلك فقدت الإحـــالات بعضـــا من هدفها وهو تقليص حجم الكتاب ، وإن كان ثمة هدف آخـــر يـــرجى مـــن وراء استخدام هذا النوع من الإحالات وهو زيادة ترابط

المداخل المترادفة أو المتداخلة الدلالة ، بحيث يكون ضروريا مراجعتها كلها عند قراءة أحدها ، فيما يمكن أن يسمى بعائلة المصطلح الدلالية .

ومن أمثلة هذه الإحالات :

١- ص/٨٠ (العلـــة = هـــي سبب غامض خفي قادح في صحة الحديث) [*راجع علل الحديث*]

٢- ص/٧٩ (علـــل الحديـــث = هي عبارة عن أسباب خفية قادحة فيه ... ويتطرق ذلك إلى الإسناد)

[*ولم يحل في هذا الموضوع إلى العلة !*]

٣- ص/٨٢ (العنعنة = رواية الحديث بصيغة عن فلان [*راجع المعنعن*]

٤- ص/١٢٦ (المعنعن = لغة: اسم مفعول من : عنعن ؛ أي (عن ، عن). اصـــطلاحا = هو قول الراوي : فلان عن فلان ، بلفظ : عن ، من غير بيان للتحديث والإخبار والسماع) [*ولم يحل هنا إلى العنعنة*]

ونـــادرا مـــا كان يحيل فقط من دون شرح في الموضعين ، كما هي عادتـــه، ومـــن أمثلة هذه المواضع التي كتبت فيها بعد المدخل مباشرة عبارة الإحالة ما يلي :

ــ ص/١٢٦ (المفردات): [*راجع الأسماء المفردة*].

وفـــي هذه المرة سقطت عبارة الأسماء المفردة التي أحال إليها فهي لا وجود لهـــا في المعجم كله ، ومراجعة المصطلحات والعبارات الاصطلاحية التالية (ص/٢٥) : الاستشهاد ؛ والاستفاضة ؛ والأسماء التي يشترك فيها الرجال والنســـاء ؛ والأســـماء والكنى ، وليس بينها الأسماء المفردة المحال إليها في المفردات – دليل على سقوطها كما قلت .

وقـــد فعـــل المؤلـــف الشيء نفسه في معرض حديثه عن مصطلح : (المقاطيع أو المقاطع) حيث أحال فيه إلى (المقطوع) (ص/١٢٦)

ومثل ذلك فعله في تعريف مصطلح : (النزول) (ص/١٣٨) حيث أحال فيه إلى مصطلح (الإسناد والنازل) (ص/٢٨)

ومثل ذلك فعله في شرح عبارة: (هذا سماعي عن فلان) (ص/١٤٠) حيث أحال فيه إلى مصطلحات: (الإعلام) (ص/٢٩) ؛ و(الإجازة) (ص/١٦) و(السماع) (ص/٦٦) وهذا ترتيبه .

وإن كانت هذه الظاهرة نادرة الحدوث والغالب ما سبق أن أشرنا إليه من شأن شرح المؤلف للمصطلحات المكرورة في كل مرة ترد فيه .

ويمكن مراجعة كثير من الإحالات في كل صفحة من صفحات هذا المعجم في مثل المصطلحات التالية : الإجازة ص/١٧ ؛ والأبدال ص/١٥ ؛ والإدراج ص/٢٤ ؛ والإرسال ص/٢٥ وهكذا .

وفي بعض الأحيان يذكر المؤلف المدخل (مصطلحا كان أو عبارة اصطلاحية حديثية) ثم لا يشرحها مكتفيا بضرب المثال ، وهي طريقة من طرق شرح المعنى المعجمي وهي معيبة إن استخدمت وحدها من دون تعريف سبقها ، كما في المثال التالي :

ـ (ص/١٢٥) (معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها - من أشهر المصنفات فيه كتاب الأنساب للسمعاني) . وقد مثّل كما ترى لمؤلفات الأنساب بكتاب السمعاني من دون تعريف للعبارة التي أوردها ، مع أن هناك كتبا أخرى للحازمي ؛ والأمدي ؛ والقيسراني، وغيرهم في أنساب المحدثين.

وهو في كثير من هذه الأمثلة التي يوردها ويذكرها ، ولا سيما من الكتب لا يذكر أنها طبعت، وحققت وكان من الضروري أن يذكر أمثال هذه المعلومات الوراقية (البيلوجرافية) ؛ لأهميتها في هذا السياق .

(٣)

وقد تنوعت ***طرق شرح المعنى المعجمي*** المستخدمة في شرح دلالات المصطلحات الواردة وتوضيحها في هذا المعجم ما بين شرح بالتعريف وشرح بالتمثيل وشرح بالمغايرة وشرح بالترادف وشرح سكوتي يسمى شرحا مجازا ، وهو السكوت بعد إيراد المدخل اكتفاء أو ظنا أنها معلومة لا تحتاج إلى بيان أو توضيح (راجع مفاهيم هذه الطرق في المعاجم اللغوية للدكتور محمد أحمد أبو الفرج وصناعة المعجم الحديث للدكتور أحمد مختار عمر رحمهما الله وتراث المعاجم الفقهية في اللغة للدكتور خالد فهمي).

١- ***والشـــرح بالـــتعريف*** يقصـــد المعرّف إلى توضيح حقيقة ما وضع اللفظ بإزائه ، أو هو توضيح دلالة لفظ وتفصيل معناه وتفضل المصطلحية أو علم المصـــطلح الحديث ، نقلا عن المناطقة – أن يكون التعريف جامعا مانعا من مـــثل تعـــريف المؤلف لمصطلح : (الحديث الغريب) (ص/ ٨٣) بأنه (هو ما انفرد واحد بروايته أو بروايته عمن يجمع حديثه) .

وقـــد وقع المؤلف في الإبهام في كثير من تعاريفه للمصطلحات عن طريق تكرير المصطلح في لغة الشرح كما في مصطلح: (الإعلام) (ص٢٩) حيـــث قـــال: (هـــو إعـــلام الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو الكتاب سماعه مقتصــــرا علـــيه) والصواب أن يقول المؤلف: هو إخبار الشيخ الطالب ...؛ لأنه لا يصح إعادة المراد شرحه في لغة الشرح !

٢- ومن طرق شرح المعنى التي استخدمها المعجم طريقة ***الشرح بالمرادف*** وهـــو أن يذكـــر بإزاء المصطلح المراد شرحه ، كلمة واحدة مرادفة له ومن محاذيـــر هـــذه الطريقة أن يلتفت إلى ما بين الكلمتين من تطابق أو ما بينهما من فارق في المعنى ، ومن أمثلته في هذا المعجم :

ـــ ص/٥٦ (الخبر = مرادف للحديث)

ـــ ص/١١٢ (المستفيض = مرادف للمشهور) .

٣- وفـــي بعـــض الأحـــيان يلجـــأ المؤلف إلى عدم الشرح بالتعريف ، ولا بالمـــرادف ولا بأي طريقة وإنما يورد المصطلح ، ولا يشرحه ظنا أنه معلوم للقـــارئ وأنا أسميه ***الشرح السكوتي*** تأثرا بالإجماع السكوتي عند الأصوليين وقد يفعله المؤلف اعتمادا على تداول المصطلح وانتشاره .

والظن أنه متداول المعنى لا يحتاج إلى بيان فيه خطورة واضحة لأن الوضوح والغرابة مسألة نسبية تتغير بتغير الزمان والبيئات ؛ ولأنه قد يصبح اللفـــظ في زمان ما واضحا ثم ينقلب غامضا ، ويكون واضحا في بيئة ثم هو غامض في بيئة أخرى .

ومـــن أمثلة سكوت المؤلف عن شرح المعنى ما فعله بإزاء مصطلح (الســـماع) : ص/١٦٦ (الســـماع : وهو ضربان: السماع من لفظ الشيخ . والقراءة على الشيخ). مكتفيا ببيان أنواعه كما مر .

٤- ومن طرق شرح المعنى التي استخدمها المؤلف ***الشرح بالمغايرة*** ونقصد بهــا الاكــتفاء بذكــر ضـــد الكلمة المراد شرحها وفي ذلك أيضا كثير من المخاطـــر، ومـــن أمثلة ذلك في هذا المعجم شرح مصطلح : (الانقطاع) ؛ ومصطلح (الاتصال) :

ـ ص/٣٣ (الانقطاع) = ضد الاتصال)

ـ ص/١٦ (الاتصال = ضد الانقطاع)

ولـــم يستخدم المؤلف أيا من طرق شرح المعنى التي تستخدم الصور أو الرســـوم أو الخطـــوط على الرغم من دعوة صناعة المعجم الحديث إلى ضـــرورة توظيفها ونحن في حاجة إليها هنا في بيان مصطلحات المسلسل أو الإلحاق ؛ أو اللحق أو التضبيب وغيرها .

وقـــد وقـــع المؤلـــف في عيوب كثيرة وهو يشرح ، أو ينقل شرحا للمصـــطلحات أو العـــبارات الاصطلاحية الحديثية . فهو قد وقع فيما يسمى اســـتعارة مـــن المناطقة الشرح بالدور ، وهو أن يشرح مصطلحا بلفظ آخر مـــرادف له ، ثم يعود فيجعل الشرح مدخلا ويشرحه باللفظ الذي كان مدخلا فيما سبق ، كما في المثال التالي :

ـ ص/٣٧ (التجويد = ويسمى التسوية)

ـ ص/٤٢ (التسوية = ويسمى التجويد)

وكما في المثال التالي الذي مر من قبل:

ـ ص/٣٣ (الانقطاع = ضد الاتصال)

ـ ص/١٦ (الاتصال = ضد الانقطاع).

وهـــذه طـــريقة مـــبهمة لا تقدم شيئا ولا تضيء أيا من المصطلحين المدْخلين نظرا لتعاقبهما ودورانهما في لغة الشرح بالتبادل والدور .

وقـــد يقع المؤلف في أثناء شرحه بعض المصطلحات في خطأ إيراد بعض المفردات الغامضة التي تعيق فهم دلالة المصطلح المراد شرحه ، وهو لـــم يلتفت إلى هذا لأنه ينقل عن القدامى من دون أن يعبر عن هذا المنقول بلغة واضحة معاصرة مفهومة مفسرة ومن الأمثلة على ذلك .

ـ ص/٧١ (صح = تأتي بمعنى التصحيح وتأتي آخر اللحق) .

وفي موضوع آخر يقول :

ـــ ص/٧١ (صح رجع = يكتب هذا اللفظ بعد الانتهاء من اللحق) .

فكلمـــة اللحـــق التي وردت في هذين النصين السابقين كانت تحتاج إلى بيان وإيضـــاح . وهـــي ما يزيده صاحب النسخة على أحد هامشي الصفحة يمينا ويســـارا ويشار إليها عادة بخط مائل ناحية الجهة التي يكتب فيها ، فإن كانت جهـــة اليميـــن رسم لها في السطر هذه العلامة متجهة إلى مكان الزيادة هكذا (┌) وإن كانت الزيادة جهة اليسار رسمت متجهة هكذا (┐) .

وقد جاء في تعريفها في هذا المعجم ما يلي :

ص/٩٣ (اللحق = اصطلاحا ، الساقط في الحواشي ، ويسمى بذلك عند أهل الحديث والكتابة) . والكتابة هنا ليست التَّرسُّل وإنما يقصد عند أصحاب علم المخطوطات والمحققين .

وحـــق الكلمـــة أن تفســـر فـــي النصين السابقين حتى يتضح مفهوم الرمزيـــن المستخدمين في تصحيح النسخ وهما (صح) و (صح رجع) (راجع مناهج تحقيق التراث للدكتور رمضان عبد التواب)

وقد حرص الأستاذ المؤلف أن يذكر المعنى اللغوي في افتتاح شرحه للعـــبارات الاصـــطلاحية الحديثـــية والمصطلحات وهو منهج محمود لبيان العلاقـــة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للفظ قيد الشرح ، ولبيان القوانين الدلالـــية المفسرة التي تحكم انتقال اللفظ من المعني اللغوي المعجمي الحقيقي إلـــى المعـــنى العرفي الاصطلاحي الحديثي من انتقال أو تخصيص أو تعميم إلـــى غير ذلك . ولكنه لم يحرص عليه في كل مرة في كثير من الأحيان في مثل : علل الحديث ص/٧٩ ؛ والعلو ص/٨٠ ومطرح ص/١٢٠

وقد أدى استخدام المؤلف للترتيب الهجائي وفق شكل الكلمات النهائي إلـــى تـــوزع المصطلحات المترادفة أو المترابطة على أماكن متعددة متفرقة فأنت واجد على سبيل المثال :

أضـــبط ص٢٩ في باب الهمزة ؛ والضبط والضابط ص٧٥ في باب الضاد، مع أنهما جميعا من جذر لغوي واحد هو (ض ، ب ، ط).

كمـــا أنــك واجد : وضاع ص/١٤٢ ووضع ص/١٤٢ في باب الواو ويضع ص١٤٣ فـــي باب الياء مع أنها جميعا من جذر لغوي واحد هو (و ، ض ، ع) .

كمـــا أن ترتيبه لكتابه وفق شكل الكلمة النهائي قد شابه بعض الخلط

ــ فهـــو فـــي باب الضاد ص/٧٥ ذكر مصطلح : (الضبط) قبل مصطلح : (الضابط) والصواب قلب هذا الترتيب .

ــ وأورد (إجـــازة الطفـــل) ص/١٨ بعد (إجازة معين) ص/١٨ قبل (إجازة معين غيره) والصواب قلب ذلك الترتيب .

ــ ومن أمثلة هذا الاضطراب أيضا في الترتيب : مجيء (المعلق) ص/١٢١ سابقا (المعل) والصواب قلب ذلك الترتيب .

ــ وكذلـــك مجيء : المعرفة ص/١٢٢ بعد (المعل) و(المعلق) والصواب أن تأتي قبلهما . وغير هذا كثير جدا في الكتاب .

ومـــن المعايير التي يُحتكم إليها في قياس جودة المعجم أو رداعته ؛ وفـــاؤه بـــتوزيع المداخل أو المصطلحات في المظان التي يمكن لمستخدمي المعجم أن يذهبوا إليها وهو ما يمكن أن يسمى بحسن توزيع المواد المعجمية على المداخل المظنونة .

وهـــذا المعـــيار ساقط في كثير من الأحيان في هذا المعجم وهو أحد آثـــار غـــياب الهـــدف من صناعته ، وهو تيسير الوقوع على شروح الألفاظ المعجمية من دون عناء ومن دون إضاعة للوقت في البحث عنها كما أنه أحد آثـــار ضـــآلة قائمـــة مصادره وغياب كثير من المصادر الأصيلة عنه ومن الأمثلة على غياب هذا المعيار ما يلي :

ــ أورد المؤلـــف مصـــطلح (المتواتر) في باب الميم وصنع له مدخلا خاصا في ص/١٠٢ والقواعد في أصول صناعة المعجم تقضي بأن يأتي به مرة في (الخبر المتواتر) ، وفي (الحديث المتواتر) بجانب وروده في (المتواتر)، ولو أنه راجع المعاجم الاصطلاحية السابقة عليه والتي فاته الإفادة منها ، لما فعل ذلك.

ـ ومثل ذلك يمكن أن يقال عن خلو المعجم من مصطلح (الصحة) مع وجود (الصحيح) ص/٧٢ وغير ذلك كثير .

ولا تسويغ لذلك بإرادة الاختصار ، أو الفرار من التكرار لأنه كان بإمكانه شرح المعنى في واحد من هذه المواضع فقط ثم الاكتفاء بالإحالة التقدمية الأمامية أو الارتدادية الإرجاعية في المواضع الأخرى ، وبهذا يكون ـ لو فعل ـ قد حقق الهدفين معا ، هدف الاختصار وعدم التوسعة وعدم التكرار في الكتاب من جانب وهدف شمول توزيع المصطلحات أو العبارات الاصطلاحية على مواضعها المتعددة المظنونة من المستخدمين .

(٤)

ولقد فات المؤلف الإفادة من تراث المعاجم الاصطلاحية العامة التي وردت إلينا عن علمائنا القدامى والتي دونوا فيها شروحا لمصطلحات العلوم الإسلامية على تنوع مجالاتها المعرفية من مثل :

١- أبجد العلوم للقنوجي

٢- التعريفات ، للجرجاني

٣- التعريفات لابن كمال باشا

٤- التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي

٥- كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي

٦- الكليات لأبي البقاء الكوفي

٧- مفاتيح العلوم للخوارزمي .

وكلها مطبوعة متاحة باستثناء التعريفات لابن كمال باشا .

كما فات المؤلف أن يفيد من عدد غير قليل من معاجم المصطلحات الحديثية أو مؤلفات علم مصطلح الحديث ، ككتاب الباعث الحثيث لابن كثير وشرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني وأمالي العراقي والسهيلي ومؤلفات الخطيب البغدادي وابن عساكر وكلها مطبوعة متداولة .

كما أنه أغفل الرجوع إلى المعاجم الأصولية التي ضمت بطبيعة تكوين علم أصول الفقه عددا كبيرا من مصطلحات الحديث النبوي الشريف

ولا غـرابة في هذا لأن السنة هي المصدر الثاني من مصادر الاستنباط عند المسلمين وهو ما يعنى به علم أصول الفقه من مثل :

١ــ بيان كشف الألفاظ التي لابد للفقيه من معرفتها للأبذي المالكي المصري.

٢ــ الحـدود الدقـيقة والتعريفات الأنيقة للشيخ زكريا الأنصاري المصري الشافعي .

٣ــ الحدود في الأصول لأبي الوليد الباجي الأندلسي المالكي.

٤ــ الحدود في الأصول لابن فرحون المالكي .

٥ــ الحدود في الأصول لابن فورك

وكلها مطبوعة كذلك ومحققة.

ونحـن نؤمـن إيمانا أنه كلما اتسعت الدائرة التي يجمع منها محرر المعجـم مادتـه زادت فرصته في الوقوع على مادة أكثر تلزم عمله وتثريه، سـواء كانـت هذه المادة في مقامنا هذا مصطلحات أو عبارات اصطلاحية حديثـية أساسـية تمثل عماد المعجم أو كانت ألفاظا مساعدة كاشفة لدلالات المصطلحات الأمهات ولها علاقات تزيد هذه المصطلحات وضوحا .

وقـد كـان من آثار غياب هذه المصادر عن دائرة جمع مادة المعجم مجموعة من السلبيات ظهرت في تأليفه منها :

١- مجيء كثير من تعريفات المصطلحات أو شروح العبارات الاصطلاحية ناقصة ومعيبة وغير شاملة ولا وافية ولا واضحة في كثير من الأحيان .

ومـن أمـثلة عـدم الدقـة فـي شـرح عدد من المصطلحات أو العبارات الاصطلاحية الواردة في الكتاب ما يلي :

أ ــ ص/٥٤ (الحديـث القدسـي : هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأسنده إلى ربه عز وجل) .

وإذا وضـعنا هذا التعريف الذي جئنا به على سبيل المثال أمام تعريف الجرجانـي (علـي بن محمد بن علي الجرجاني توفي ٨١٦ هـ) في معجمه الاصـطلاحي العـام : (الـتعريفات)؛ أدركنا الفارق بين التعريفين وأدركنا الـنقص الذي أصاب تعريف قاموس المصطلحات الحديثية الذي نعرض له، يقول الجرجاني :

التعريفات ص/١١٣ مصطلح ٥٥٠ (الحديث القدسي = هو من حيث المعنى من عند الله تعالى ومن حيث اللفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فهو ما أخبر به الله تعالى نبيه بإلهام أو بالمنام فأخبر عليه السلام عن ذلك المعنى بعبارة نفسه فالقرآن مفضل عليه لأن لفظه منزل أيضا)

ففي تعريف (التعريفات) مزية تفوق تعريف قاموس مصطلحات الحديث النبوي ، ولا عبرة هنا بقصر تعريف الأخير ، لأنه قصر أخل بالشرح واعتبار الاختصار مزية كما يقرر علم المصطلح وارد عندما يفي التعريف بالمطلوب منه ويوضح المعنى من غير نقص ولا اضطراب .

ففي تعريف الجرجاني زيادة في بيان طريقة تنزله وهو الإلهام أو المنام وأن هذا التنزل ما هو إلا انقداح للمعنى في القلب والتصور وليس وحيا . أما اللفظ والعبارة فللنبي صلى الله عليه وسلم أو بعبارة نفسه كما قال الشيخ .

ـ ومن الأمثلة كذلك التي تؤكد الأثر السلبي لغياب أمثال هذه المصادر في ظهور المصطلحات غير دقيقة ولا واضحة ما يلي .

ب ـ ص/١٠٢ في تحريره لمصطلح : المتواتر قال القاموس : (المتواتر هو ما رواه جمع عن جمع إلى منتهاه ، تحيل العادة تواطؤهم على الكذب (و) منتهى خبرهم الحس).

والذي يراجع ما ساقه الجرجاني في معجمه : التعريفات في المدخلين اللذين صنعهما للخبر المتواتر ص/١٣ مصطلح ٦٤٣ وللمتواتر ص/٢٥٦ مصطلح ١٢٧١ يجد زيادات تنحو بشرحيهما نحو الدقة والشمول من مثل زيادة : ثبوت الرواية والنص على كثرة الرواة وعدالتهم والنص على كفر من يجحد المتواتر وهي زيادات لم ترد في القاموس موضوع العرض .

٢ـ ومن الآثار السلبية التي نجمت عن عدم الرجوع إلى أمثال هذه المصادر التي أشرنا إلى غيابها أن أخل المعجم بعدد كبير من المصطلحات والعبارات الحديثية ، لم ترد فيه ولم يعرف عنها المؤلف الفاضل شيئا وهاك بعض الأمثلة عليها :

أ ــ الإلهام : وهو من طريقَي تنزل الحديث القدسي . وهو ما وقع في القلب مــن علم، كما جاء في التعريفات ص/٥١ مصطلح ٢٠١ وهو ليس حجة في الاستنباط عند أهل السنة على خلاف الصوفية .

ب ــ الرســالة: وهــي ما يبعث الله به الرسل من أحكام إلى الخلق (كما في التعريفات ص/١٤٧) .

ج ــ الرسـول : (وانظــر: النبي) : وهو من المصطلحات اللازمة هنا وإن كــان مشــتركا مــع علــوم كثــيرة كالعقيدة وعلم الكلام وأصول الفقه وفي التعريفات ص/١٤٨ مصطلح ٧٢٩ (الرسول في اللغة هو الذي أمره المرسل بــأداء الرسالة بالتسليم أو القبض. وفي الاصطلاح إنسان بعثه الله إلى الخلق لتبليغ الأحكام) .

د ــ التدوين : وهو كتابة الحديث النبوي ، وقد بدأ على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يصح في الإجماع تدوين المروي بالمعنى .

هــ ــ التقرير : وتتبع أهميته من كونه أحد الأضلاع التي تكَوِّن مفهوم السنة المطهــرة وهو موافقة فعل الصحابي لما أمر به الله سبحانه وتعالى وتصديق الرســول على ذلك ببيان بالعبارة أو سكوت موح بالإقرار . انظر التعريفات ص/٨٩ مصطلح ٤٠٨ .

و ــ التوهم : وهو ما قد يصيب من شكوك في رواياتهم فيروي شيئا متخيلا أو فاهما خطأ أنه سمعه (وينظر: الغفلة) .

ز ــ الــرؤية : وهــو مــا يراه النبي صلى الله عليه وسلم في المنام أو في الصــحو وهو أحد طرق تلقي الحديث القدسي وهو في التعريفات ص/١٥١ مصــطلح ٧٤٦ (الرؤية: مشاهدة بالبصر حيث كان في الدنيا أو في الآخرة) وتوسعتها فيما قدمنا لمناسبة علم الحديث .

ح ــ الشرط : هو ما يتوقف ثبوت الحكم عليه أو هو تعليق شيء بشيء كما في التعريفات ص/١٦٦ مصطلح ٨٢٢ وهو لازم في المصطلحات الحديثية لكثرة الكلام عن شروط الرواة ولا سيما البخاري ومسلم .

ط ــ الشــك : وهــو من العلل التي تقع للرواة فتنال من مروياتهم وهو في الــتعريفات ص/١٦٨ مصــطلح ٨٣٥ (الــتردد بيــن النقيضين بلا ترجيح لأحدهما على الآخر عند الشاك (وراجع الظن).

ي ــ فعــل النبي صلى الله عليه وسلم : وهو ثاني الأضلاع المكونة لمفهوم الســنة المطهــرة ، وهــو ما يتلفظ به رسول الله صلى الله عليه وسلم تعليما وبيانا وإرشادا وبلاغا عن رب العزة سبحانه مفصلا أو موضحا أو مخصصا أو منشــئا حكمــا أو ناسخا ... إلخ . وهو في التعريفات ص/٢٣٠ مصطلح ١١٥٨ (اللفــظ المركب في القضية الملفوظة). وما قدمنا ألصق بعلم الحديث من غيره .

ك ــ لفظه صلى الله عليه وسلم : وهو ثالث الأضلاع الثلاثة المكونة لمفهوم الســنة النــبوية الكريمة ، وإن عري عن الإضافة فقد ينصرف إلى مرويات الــرواة أو نــص راوٍ بعيــنه تحديــدا، كأن يقال في لفظ لمسلم ، أو في لفظ للبخاري أو اللفظ لفلان وراجع التعريفات ص/٢٤٧ مصطلح ١٢٢٥

ل ــ المســتند : وهــو الســند ، وقد ورد السند فقط في قاموس مصطلحات الحديث النبوي ص/٦٧ .

م ــ مُشْــكِل الحديــث : وهو من أكد المصطلحات التي يحتاج إليها دارسو الحديــث النبوي الشريف وهو ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل وطلب ، وهو الداخــل في أشكاله أي : في أمثاله وأشباهه . وراجع : التعريفات ص/٢٧٦ مصطلح ١٣٧٧

ن ــ المنفصــل منه : وهو من مصطلحات المحدثين يعنون به : ما سقط من الــرواة قــبل الوصــول إلى التابع . كما في التعريفات ص/٣٠١ مصطلح ١٥٠٤ .

وهــذه كلهــا مصطلحات أخلّ بها كتاب قاموس مصطلحات الحديث النبوي ، من جراء إهماله المصادر التي ذكرناها .

وقــد أطلنا في ذكر أمثلة لهذه المصطلحات الغائبة لنبرهن على مدى الــنقص الــذي شاب هذا الكتاب، وهذا من مراجعة معجم مصطلحات واحد

قديم، فما بالك لو اجتهد المؤلف واستقصى في مراجعة هذه المصادر أو تلك مما ذكرناه آنفا .

وهناك أمثلة أخرى نورد بعضها من دون شرح زيادة في تأكيد الأثر السلبي لغياب هذه المراجع عن المؤلف وهي : اختلاف الرواة، والجاحد، والصحة، وظاهر الصحة، وظاهر الضعف، وظاهر الوضع، والمستحب، والمكروه، والمندوب، والنبي، والوهم. وغير ذلك من مصطلحات لازمة هي من آكد ما يجب على المحدثين معرفته والإلمام به .

(٥)

ومن جهة أخرى فقد أعتمد مؤلف القاموس طريقة واحدة في توثيق النقول التي أخذها من المصادر التي رجع إليها وأثبتها في الصفحة الثالثة من مقدمته ، وهي تتلخص في ذكر اسم المرجع بين معكوفين عقب نقله شرح المصطلح وهذا هو الغالب على طريقة توثيقه ، وأحيانا ما يذكر اسم واحد من العلماء بين هذين المعكوفين ممن قدم أسماءهم في الصفحة الثانية من مقدمته ،

وقد وقع في عدد من الأخطاء على الرغم من يسر هذه الطريقة وسذاجتها ، نبينها في التعليق على الأمثلة التي نذكرها. ومن الأمثلة التي توضح طريقته تلك ما يلي :

ـ ص/١٢٠-١٢١ (المعاجم = جمع معجم : وهي في اصطلاح المحدثين : الكتاب الذي ترتب فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك ، والغالب أن يكون ترتيب الأسماء فيه على حروف المعجم) [الرسالة].

ومعنى كون الرسالة بين معكوفين أن هذا الكلام معزو إليها . والعجيب أن كتاب الرسالة وهو كتاب أصولي ألفه الإمام الشافعي لم يرد في قائمة مصادر المؤلف.

وهو في توثيق المصطلحات وشروحها بدا حريصا على أن يذكر اسم الكتاب الذي نقل منه ، كما مر بك ورأيت ، لكنه قليلا ما كان يخالف تلك

الطـريقة ويتركها ليذكر اسم المؤلف لا الكتاب ، وهو واضح مثلا في شرحه مصـطلح : (المفصل ص/١٢١) حيث عزاه إلى النووي وهو يقصد بطبيعة الحـال كـتابه التقريـب . ومـثل ذلك فعله في مصطلح : المناولة مقرونة بالإجـازة فـي باب الميم، حيث عزاه إلى ابن الصلاح في مقدمته في علوم الحديـث. ومـثل ذلك فعله في مصطلح: الرواية بالمعنى ص ٦٢ ؛ ٦٧ . ومثل ذلك فعله في مصطلح السابق واللاحق ٦٥ ، حيث عزاه إلى البلقيني .

والأمـر مـع هـؤلاء الأئمة يسير لأن قائمة المصادر التي صنعها ضـمت كـتابا واحدا لكل منهم ، لكن الأمر يصبح ملبسا ومثيرا للاضطراب والحـيرة عـندما يتعلق الأمر بعزو المصطلح إلى عالم أو إمام له أكثر من كـتاب فـي القائمة ، فذكر اسمه فقط في هذه الحالة من دون إقرانه بعنوان كتابه ، يوقع في اللبس والاضطراب وتضييع الوقت أمام من يريد عرض ما قـرأه علـى مصـدره الذي أخذ منه ، فالمؤلف في شرحه لمصطلح الحديث يقول:

ص/٥٣ (الحديـث لغـة = ضد القديم) [التدريب] . وليس في هذا العزو شيء (واصطلاحا : ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم) [ابن حجر]

ولا نـدري أي كـتاب لابـن حجر العسقلاني نقل عنه ، فقد احتوت قائمـة مصادر المؤلف على كتابين هما: نخبة الفكر ، وتقريب التهذيب . ولا يقـال إنه في النخبة لأنه هو المعني بالمصطلحات والتقريب معني بالترجمة للأعـلام ، لأن المكتبة العربية علمتنا أنها متداخلة المعارف ، لا تعترف بما يسمى الآن التخصص الدقيق ، ولأن الثقافة الإسلامية متشابكة الأغصان وما الـذي يمـنع أن يرد تعريف بمصطلح حديثي في كتاب يترجم لرواة الحديث ورجاله .

وقـد فعل ذلك مع ابن حجر أكثر من مرة في مثل : حسن لذاته ص/٥٥ ؛ والحسن ص/٥٤ والخبر ص/٥٦ وخف الضبط ص/٥٧ .

وقريـب من هذا فعله مع بدر الدين الطيبي ص/٥٣ وليس له كتاب مذكور في القائمة .

ومـــثل ذلك فعله في عبارة : على شرطهما ص/٨٢ حيث عزاها إلى العراقي وليس له كتاب مذكور في المقدمة .

ومثل ذلك فعله في شرح مصطلح : التابعي ص/٣٦ حيث عزاه إلى الخطيـــب البغدادي وليس له ذكر في قائمة المؤلفين ، ولا له كتاب في قائمة مصادره . ومرة أخرى يفعل ذلك في: زيادة الثقة ص/٦٣ وسمعت فلانا .

(٦)

وقـــد خلا المعجم من أي فهارس فنية على الرغم من حاجته إلى ذلك ولا سيما فهارس الأعلام أو الكتب او المصطلحات أو العبارات الاصطلاحية أو الأماكن أو الأقوال والأخبار .

وقـــد كـــنا نـــود من المؤلف أن يرقم مصطلحات المعجم أو عباراته الاصـــطلاحية وأن يذكـــر فـــي توثيقه أرقام الأجزاء والصفحات للكتب التي اســـتخدمها ولا يـــتركها كما فعل غفلا عارية من ذكر المواضع ومنها كتب تتكون من أكثر من مجلد كالتدريب للنووي ، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، وهو لازم لو حكَّمنا أحد هدفيه المعلنين في مقدمته وهو هدف التيسير على الباحثين .

كما أن المؤلف أخطأ حين سمى كتابه قاموس ... ؛ لأن القاموس هو الـــبحر والـــذي دعاه إلى ذلك اشتهار هذه التسمية من لدن صارت علما على واحـــد مـــن أشهر المعاجم اللغوية العربية العامة وهو القاموس المحيط لمجد الديـــن الفيروزابادي فنسي معناه الذي أخبرتك به وتطور عن طريق التعميم ليصير علما على أي معجم والصواب أن يسميه معجم مصطلحات الحديث أو كتاب مصطلحات الحديث .

(٧)

غـــير أن حسنة يجب أن تذكر لصاحب هذا الكتاب وطابعه وهي من الأمـــور التي يدعو إليها علماء صناعة المعجم الحديث ، ألا وهي التمييز بين المداخـــل بلـــون حـــبر مخالف لدرجة لون لغة الشرح وبحجم طباعي (بنط) مخـــالف لحجم طباعة حروف لغة الشرح ، حيث وضع الطابع المداخل أو

المصـــطلحات والعبارات الاصطلاحية في مستطيل طويل مظلل على جانب الصـــفحة يميـــنا وقد كتبت بحبر أكثر قتامة من لون حبر لغة الشرح وبحجم طباعي أكبر من حجم طباعة حروف لغة الشرح .

وبعـــد فهـــذا عرض نقدي لمعجم قاموس مصطلحات الحديث النبوي (الشـــريف) هـــدف إلـــى بيان منهجه وكيف بناه مؤلفه وبيان مصادره وبيان العـــيوب التي وقع فيها والنقص الذي شابه ، وهو أبدا لا يهدف إلى الانتقاص من جهد صاحبه وإنما يهدف إلى تقويمه وتصحيح ما عساه يكون قد وقع فيه من أخطاء وأوهام واضطراب ونقص.

وهـــذا العرض النقدي الذي قدمناه لهذا المعجم كان دافعنا إليه شرف موضـــوعه وقيمـــته فالمجتمع العلمي في حاجة ماسة إلى أمثال هذه المعاجم الاصـــطلاحية الخاصة أيا ما كان مجالها المعرفي ، وتزداد الحاجة كلما كان المجال المعرفي قريبا من العلوم الشرعية المعينة على تفهم كتاب الله سبحانه وتعالى وعلى فهم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والله سبحانه من وراء القصد .

المراجع

ـ تراث المعاجم الفقهية في العربية ، دراسة لغوية في ضوء أصول صناعة المعجم والمعجمية للدكتور خالد فهمي ، مكتبة إيتراك بالقاهرة ٢٠٠٣م

ـ التعريفات للجرجاني ، تحقيق الأستاذ إبراهيم الإبياري ، دار الريان القاهرة ١٩٩١ م

ـ صناعة المعجم الحديث للدكتور أحمد مختار عمر مكتبة عالم الكتاب بالقاهرة ١٩٩٨ م

ـ علم اللغة وصناعة المعاجم للدكتور علي قاسم ، الرياض ٢٠٠٠ م

ـ قاموس مصطلحات الحديث النبوي، للأستاذ محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة بالقاهرة ١٩٩٦ م

ـ المسند للإمام أحمد ، تحقيق الأستاذ الأرناءوط وآخرين ، مؤسسة الرسالة ٢٠٠٠ م

ـ المعاجم اللغوية، للدكتور محمد أحمد أبو الفرج ، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٦ م

ـ مقدمة في فقه اللغة ، للدكتور محمد أبو الفتوح ، مكتبة النهضة العربية ببيروت سنة ١٩٦١ م

ـ منهاج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ، للدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ١٩٨٦ م .

هدم الصنم

حول منهج لتقييم النظريات المعرفية الوافدة

في العلوم الإنسانية

كوكبية اللغة : نموذجًا

حول منهج لتقييم النظريات المعرفية الوافدة

في العلوم الإنسانية

كوكبية اللغة : نموذجًا

إن أيسر وصف لخصائص المناهج عند العلماء المسلمين في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية أنها مناهج تقوم على طلب الدليل . وما الحديث عن أدلة الأحكام ، ومصادر الاستنباط عند الأصوليين ، ومصادر الاحتجاج عند اللغويين وغيرهم من علماء العرب والإسلام قديمًا إلا علامة على تلك الحقيقة التي نقررها الآن .

وفي هذه الحقيقة الأولية التي رددتك إليها الآن ما يؤكد مشروعية بحثنا هذا ، ولاسيما أن لكل أمة هويتها وثقافتها التي تنتمي إليها.

والأمة الإسلامية أمة يحكمها تصور عقدي وأخلاقي خاص متميز من غيره ، يحكم مسيرة حياتها كلها ، ومن أجل ذلك رأينا ضرورة فحص كل دعوى تأتينا من خارج نطاق الثقافة العربية الإسلامية ، وهذه الضرورة عقدية من جانب ، ومعرفية من جانب آخر للحفاظ على ثوابت الأمة ، وتاريخ الحضارة العربية في ظل الإسلام تاريخ طويل للنوافذ المفتوحة عبر تاريخها كله ، بمعنى أن في نصوصها الحاكمة (قرآنًا وسنة) ما يأمر بالأخذ عن الآخر ، مع مراعاة طبيعة الحق الذي نؤمن به ونعتقده .

وفي تاريخ حضارتنا أدلة دامغة على هذا الانفتاح على الآخر ، والإفادة من إنتاجه العلمي . ومراجعة إنتاج القرن الرابع الهجري تحديدًا ؛ قرن الحضارة الإسلامية ـ في مجال ترجمة علوم الثقافات الأخرى الإغريقية ، والسريانية ، والفارسية (وهي وثنية أو كتابية) ـ تصدق هذه الدعوى التي نقول بها ونقررها (انظر الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، لآدم ميتز ، ترجمة محمد عبد الهادي أبي ريدة، مكتبة الأسرة القاهرة ٢٠٠٢م)

وفـــي هـــذا السياق يصح الاستشهاد بحديث ــ النبي صلى الله عليه وســلم ــ الذي أخرجه ابن ماجه رحمه الله في سننه (كتاب الزهد ، باب الحكمة ٤٢٠/٢ حديــث رقم ٤٢٢١ من طبعة الدكتور محمد مصطفى الأعظمي رحمه الله طبعة وزارة المعــارف السعودية ، الرياض ١٩٩٠م) ولفظه فيه: " الكلمة الحكمة ضالة المؤمن حيثما وجدها فهو أحق بها " .

وقــد كان الترمذي رحمه الله فطنًا عندما أورد الحديث الشريف تحت كــتاب ترجمه بكتاب : (العلم) ، وهو استنباط نرمي إليه هنا ، تقول رواية الترمذي : (الجامع الصحيح ، كتاب العلم ، باب الفقيه أشد على الشيطان من العابد ٥/ ٤٩ حديث رقم ٢٦٨٧ من طبعة دار الفكر ، بيروت بدون تاريخ ؛ و ٣٢٩/٧ حديث رقم ٢٦٨٨ مــن طــبعة عــزت عبــيد الدعاس ، استانبول ، تركيا بدون تاريخ): " الكلمة الحكمة ضالة المؤمن حيث وجدها فهو أحق بها ".

وفـــيما ســـقناه الآن من أدلة على قبول الفكر العربي الإسلامي قديمًا للآخـــر من التاريخ ، والنصوص معًا ــ ما يكذب دعوى (جيرار لوكلير) فـــي كتاب (العولمة الثقافية : الحضارات البشرية على محك التجربة) (انظر : عــرض الأســتاذ هاشــم صالح للكتاب في صحيفة الشرق الأوسط اللندنية العدد الصادر بــتاريخ الأحــد ٤/مــايو /٢٠٠٣م) عندما أراد أن ينتصف للحداثة الأوربية في مواجهـــة العولمة الأميريكية ، التي وصفها بأنها لا تقبل التعددية على عكس حضارة الإسلام (والكلام لجيرار لوكلير) التي لم تكن تقبل التعددية !

وهو زعم ساقط على الأقل لما مر بك الآن.

ونحـــن نرى أن المنهج المقترح لتقويم النظريات المعرفية الوافدة من خـــارج الدائـــرة العربـــية والإسلامية في العلوم الإنسانية ، يجب أن يتضمن المعايير والضوابط الحاكمة التالية:

- أولاً ــ أن تكون النظرية المعرفية الوافدة غير متصادمة مع المرجعــية العلــيا للأمة ، وهي المتمثلة في القرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة الصحيحة.

- ثانــيا ــ أن تكــون النظرية المعرفية الوافدة مقترنة بالدليل الذي يؤسس لشرعيتها ، عقليًا ومنطقيًا ، وتاريخيًا .

- ثالثًا ـ أن تسلم النظرية المعرفية الوافدة من المطاعن القاتلة عند خضوعها للنقد ؛ نقدًا خارجيًا أو ظاهريًا ، وداخليًا باطنيًا ، كما يقول علماء النقد التاريخي في الغرب ، أو سندًا، ومتنًا وموضوعًا بلغة علماء الرجال المسلمين ، وأن تسلم من التناقض ، وأن تكون قادرة على مواجهة الانتقادات المؤثرة .
- رابعًا ـ أن تكون النظرية المعرفية الوافدة مما ينبني عليها عمل ، أو فائدة ، أو اعتقاد .
- خامسًا ـ أن تكون النظرية المعرفية الوافدة إنسانية الغرض والهدف.

وفي الصفحات التالية تفسير لهذه المرتكزات الخمس يعين على توضيحها ، وبيان المقصود منها ثم يتلوها تطبيق عملي يوظفها جميعًا ، نرد به دعوى اللغوي الإنجليزي الشهير المعاصر الدكتور دافيد كريستال ـ حول كوكبية اللغة الإنجليزية. وهي الدعوى التي حاول أن يبشر بها العلماني الدكتور مراد وهبة ، الأستاذ بجامعة عين شمس .

أولاً

شرط عدم تصادم النظرية المعرفية الوافدة مع مرجعية الأمة الإسلامية

من العبارات السعيدة التي استخدمها المنظر الإسلامي المعاصر الدكتور يوسف القرضاوي قوله : (المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة) . وهي العبارة التي جعلها عنواناً لأحد مؤلفاته (طبعة مكتبة وهبة ، بالقاهرة سنة ١٩٩٧م)

والعبارة ـ بَعْدُ ـ تلخص موقفنا من هذا المرتكز تلخيصًا جيدًا ؛ ذلك أننا نؤمن إيمانًا قاطعًا في هذا الباب أن القرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة معًا ـ حاكم على كل سياقات ثقافتنا ، أو هما شيء واحد مهيمن عليها ، على حد تعبير النص القرآني الكريم نفسه ، يقول رب العزة سبحانه: ﴿ وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقًا لما بين يديه ومهيمنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ﴾ [سورة المائدة ٤٨/٥] ، ويفسرها القرطبي رحمه الله (تفسير القرطبي ١٩٨/٦) قائلاً " الخطاب لمحمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ والكتاب القرآن . بالحق ؛ أي : هو الأمر بالحق ... مهيمنًا عليه ؛ أي : عاليًا ومرتفعًا ".

ومن المعاني التي أوردها المفسرون حول الهيمنة المحكوم بها للقرآن الكريم : أنه شاهد على غيره وأمين على ما سواه ، وأنه ـ على حد تعبير الزمخشري (في تفسيره الكشاف ٣٤٢/١) : "***رقيب على سائر الكتب*** ؛ لأنه يشهد لها بالصحة والثبات ". [التأكيد من عندي]

ومن المهم هنا أن نلتفت إلى التعبير العزيز : ﴿ مهيمنا ﴾ الذي جاء على صيغة التنكير ، وفي التنكير من الدلالة على العموم والشمول ما هو معروف مقرر في قواعد اللغة العربية.

كما أنه من المهم أن نلتفت إلى القاعدة الكبرى التي عليها المعول في أصول التفسير ، وهي أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ؛ ففي ضوء هاتين النقطتين يمكن توسيع النص دلاليًا ليقوم دليلاً على ما نرمي إليه

مـن كون القرآن الكريم وحاشيته الكبرى السنة المطهرة ، يمثلان المرجعية العليا لتي ينبغي أن تُحاكم إليها أي نظرية معرفية وافدة ، وفي هذا السياق يقرر ابن رشد في كتابه المهم : (فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال) (تحقيق الدكتور محمد عمارة ، طبعة دار المعارف ، سلسلة ذخائر العرب بالقاهرة ١٩٨٣م ، ص ٣٢) أن موقف الإسلام هو قبول أي فكر وافد ثم عرضه على نصوص الشرع فما وافقها قبلناه ، وشكرنا أهله عليه ، وما خالفها أخذناه ورددنا عليه ، وقومنا ما فيه من انحراف ثم نبهنا عليه .

وفي هذا السياق كذلك يصح الاستشهاد بعدد من القضايا المعرفية الوافدة التي تصادم نصوص هذه المرجعية العليا من جانب وتصادم القواعد المقررة في شرعنا روحًا من جانب آخر.

وهذه الأمثلة توضيح عاجل ريثما ننتقل إلى الجزء التطبيقي من بحثنا هذا ، والمتعلق بنقص نظرية كوكبية اللغة .

وسنكتفي هنا بعدد من الأمثلة الشائعة في الأوساط العلمية في البلدان العربية ولاسيما في مناهج التعليم ، ونبين سريعًا تصادمها مع نصوص هذه المرجعية العليا ، وروحها .

(أ)

من الشائع في مقررات علم الاجتماع أن المدرسة الفرنسية الوضعية ولاسيما على يد مؤسسها : (إميل دوركايم) ترى أن التوحيد (أو معرفة الإله الواحد) مرحلة متطورة في تاريخ الفكر الإنساني ، وأن البشرية مرت بمراحل تدينية مختلفة أقل منها تطورًا ورقيًا ، من الشرك وعبادة الأوثان والأساطير ومجمع الآلهة حتى وصلت إلى مرحلة التجريد العقلي الخالص الذي قادها إلى الحديث عن الإله الواحد . (راجع كتاب علم الاجتماع المقرر على الصف الثاني الثانوي العام بمصر طبعة سنة ١٩٨٦م) وهذه النظرية الاجتماعية المعرفية تصادم المرجعية العليا في الإسلام في أكثر من جانب :

١. إن النص القرآني الكريم يقول : ﴿ فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه إنه هو التواب الرحيم ﴾ [سورة البقرة ٢/٣٧]

ومن الجدير بالذكر هنا أن نقرر أن (الفاء) التي افتتحت بها الآية الكريمة عاطفة تفيد الترتيب والتعقيب ؛ أي عدم التراخي الزمني ، وهذه الكلمات التي هي الهدي الرباني ، أعقبت النزول على الأرض.

والتوبة المذكورة هنا في الآية ليست من كفر ، وإنما من معصية أزل آدمَ ، وحواءَ الشيطانُ عن الشجرة التي حرمت عليهما.

أي أن الحياة الإنسانية الأولى كما تصورها قصة آدم وحواء مرت بمرحلتين :

الأولى ـ في الجنة ، في نعيم ورغد ، يعرفان فيه ربهما ، ثم معصية وحكم بالخروج من الجنة .

والثانية ـ على الأرض ـ صاحبها كذلك أمران :

الأول ـ عداوة بين الإنسان والشيطان : ﴿ وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ﴾ [سورة البقرة ٢/٣٦]

والثاني ـ هديٌ إلهي تلقاه آدم ، أو تلقى هو آدم ، وسار على دربه تائبًا طائعًا . ومما يدل على أسبقية التوحيد والهدى ، وأنه مرحلة أولى أعقبها الانحراف ما يقوله القرطبي [في تفسيره ١/٣٦٣] أنه لما عصى آدم ربه ، والمعصية تالية لإيمان ، ومعرفة ، وأحكام ونواه ـ تاب فقبل الله توبته : " ولم يكن إخراج الله تعالى آدمَ من الجنة ، وإهباطُه منها .... (إلا) بعد أن تاب عليه وقبل توبته ".

٢. إن هذه النظرية المعرفية الوافدة تصادم ما عرف عن الله سبحانه وتعالى من عدل مطلق ، ودلالة لخلقه على الخير ، وليس من العدل، ولا من الرحمة ، أن يخلق الله البشر ثم يتركهم ، يخبطون على غير هدى أزمنة طويلة حتى يهتدوا إليه سبحانه بعقولهم !

أضف إلى ذلك أن كل مراحل التدين (غير التوحيدي) من عبادة أوثان، وإشراك ، وطواطم ، وتابو ، ومجمع الآلهة في التصورين اليوناني الإغريقي ، والروماني وغيرهما ـ هي بحكم التصور الإسلامي للتاريخ مراحل انحراف عن عبادة الله وحده بشكل أو بآخر ؛ أي أن الله أولاً ، ثم

يقــع الانحــراف عــن تصــور وحدانيته ثانيًا إلى صور أخرى تحت أسماء ومسوغات مختلفة.

(ب)

مــع الهجمة الشرسة للاستعمار على ديار الشرق العربي والإسلامي فــي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (قرني الحتميات العلمية) بشّر كثير من علماء الغرب بتفوق الجنس الأبيض ، خدمة لهذه الحملات الاستعمارية ، لتلقى ترحيبًا في البلدان التي تحتلها ، وحتى لا يقاومها أبناؤها .

وحاولوا بهذه الفكرة أن يسوغوا هذا الاستعمار من طرف خفي . وقد كانــت هــذه الفكــرة العنصــرية مسوغًا يقال في تسويغ كثير من الظواهر المعرفــية التــي ظهــرت في الغرب ، وتأخر ظهورها في الشرق ، فظهور المســرح في الثقافة الغربية راجع في رأي تاريخ الأجناس الأدبية الذي كتبه المؤلفــون الغربــيون إلى تفوق الجنس الأبيض ، وتميزه ، وقدرته الخيالية ، الأمر الذي لا يتمتع به العقل الشرقي .

وحاولــت مدرسة الحتمية الجغرافية أن ترجع تخلف البلدان العربية والإسلامية إلى مناخها الحار الذي يهدر الوقت في نوم القيلولة ، ويعمل على انتشــار الأمــراض والأوبــئة ، متناسية هذه المدرسة أن هذه البيئات الحارة كانت في يوم من الأيام (في العصور الوسطى في الغرب) هي سيدة الدنيا، فــي ظل هذا المناخ الحار نفسه . وكانت أوربا المنتمية إلى الأقاليم المناخية الباردة غارقة إلى أذنيها في جهلها ، وتخلفها وأوبئتها !

كــل هذا يتعارض مبدئيًا مع ما يقرره رب العزة سبحانه من أن أمر الحــياة قــائم علــى السعي في الحياة ، والعمل وفق قوانين كونية لا تتخلف لأحد .

وهــذا كله معارض كذلك لمبدأ المساواة بين الخلق الذي أقره الشرع الحنــيف ، بيــن الأســود والأبيض ، وهذا الطباق للاستغراق ؛ أي لشمول الجــنس البشري كله على ما هو مقرر في قواعد اللغة ، والمسألة كلها عمل واجتهاد بدليل قوله تعالى ﴿ لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ﴾ [ســورة التين

٤/٩٥] . والألف واللام في الإنسان للجنس ؛ أي : خلقنا الجنس الإنساني في أحســـن تقويم موفور التمتع بأعضائه ، عقله ، وقلبه ، وذراعه ، وأصابعه ، وأرجله ، وهيئته ! (راجع : تفسير القرطبي ١٠٥/٢٠)

ثانيًا

ضرورة اقتران النظرية المعرفية الوافدة بالأدلة المختلفة عقليًّا ومنطقيًّا وتاريخيًّا

مــن الشروط المقررة في علم المناهج (Methodology) أن تقوم النظرية المعرفية الوافدة ؛ أي نظرية معرفية ، على بناء محكم يستند إلى كل دلــيل يرى فيه مقوما من مقومات تكاملها وانسجامها مع المنطق ، والعقل ، والــتاريخ العلمــي. وهــو مــا يتطلب من المؤلف الاحتشاد الكامل للنظرية المعرفية التي ينادي بها ، وأن يخضعها لمقولات المواجهة النقدية. ولا ضير مــن أن يذيعها في طبعة تجريبية يتلقى بعدها المعارضات ، والانتقادات التي تبغــي تقويم النظرية التي يتبنى الدعوة إليها فيما يعرف بدور حلقات النقاش (Seminars) في هذا الميدان .

(أ)

ولــو ضربنا مثلاً مؤقتًا ريثما نعود إلى نظرية كوكبية اللغة ؛ الجزء التطبيقــي مــن عملنا هذا ــ بنظرية الحتمية الجغرافية التي خالفت نصوص المرجعــية العلــيا في الإسلام من جانب . وحاولنا أن نخضعها لهذا المرتكز الثاني ، لاتضح تهافتها .

ومــن المعلوم أن هذه النظرية التي تعزو التخلف الموجود في البلدان العربية والإسلامية والإفريقية إلى وقوعها في نطاق الأقاليم المناخية الحارة ، وأن هذا المناخ القاسي هو المسئول عن تخلفها وتحديد نمط اقتصادها ؛ كانت قــد ظهــرت وصارت في ركاب العصر الاستعماري الغربي العسكري لهذه الــبلدان. ومجمــل النظرية يقرر أن تخلف البلدان ذات المناخ الحار راجع إلى :

١. إهدار ساعات كثيرة بسبب القيلولة .
٢. الاستســلام للاســتبداد ؛ نظرًا للخضوع لهذا البيئات المناخية القاسية (راجــع ؛ هــل هناك علاقة بين البيئة المناخية والتخلف ؛ للدكتور حسن إلياس

محمد ، مجلة مركز البحوث كلية المعلمين ، بيشة ، السعودية العدد الثالث لسنة ١٤٢٣ هـ . وهو لم يرد عليها أو ينقضها)

ونسيت هذه المدرسة ما يلي :

١. أن كثيراً من البلدان المنتمية للأقاليم المناخية الحارة والقاسية كانت في عصور تاريخية (في إطار العصر الجيولوجي والمناخي الواحد) أكثر تقدمًا ورقيًا وحضارة ؛ والشواهد التاريخية من حضارات مصر والنوبة والمكسيك وبلاد الرافدين وغيرها دليل قاطع ودامغ في هذا الباب.

في حين أن التاريخ يشهد أن الدول المنتمية للأقاليم المناخية الباردة والمعتدلة عاشت ظروفا حضارية متدنية في عصور أوربا الوسيطة وحتى الآن ، ولاسيما في الجانب الأوربي من آسيا ، وبعض بلدان أوربا (المسلمة والشرقية) من مثل : ألبانيا ، والمجر (راجع ما كتبه الأمير أسامة بن منقذ في كتابه الاعتبار عن تجاربه التي يحكيها من خلال احتكاكه بالصليبيين في حملاتهم على الشام والقدس ، طبعة فيليب حتي ، مصورة مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ١٩٨٠م).

٢. من جانب آخر فإن اتهام الشعوب التي تعيش في أقاليم حارة بأنها خاضعة مستسلمة للاستبداد من أثر المناخ القاسي – إغفال لحقائق تاريخية تشهد بخضوع شعوب أوربا المنتمية للأقاليم المناخية الباردة إبان العصر الإقطاعي – لما هو أسوأ من الاستسلام للاستبداد ؛ فقد كانت عبودية تامة مطلقة ، وامتلاكًا مهينا ؛ إذ كان الإقطاعي يملك الأرض ومن عليها ممن يخدمونها من رجال ونساء وأطفال وحيوان.

وتاريخ الثورات في أوربا ولاسيما الثورة الفرنسية التي جاءت بعد مئات السنين من الخضوع للاستبداد في ظل الملكية الطاغية الإقطاع الظالم شاهد على ذلك .

ولماذا تنسى نظرية الحتمية الجغرافية تاريخ المقاومة الطويل ضد حركات الاستعمار في البلدان العربية والإسلامية والإفريقية المنتمية لتلك الأقاليم المناخية الحارة القاسية في مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب واليمن وعمان والسودان وتشاد .. إلخ .

ثـم لمـاذا لـم تلتفـت هـذه الـنظرية الجغرافية إلى هذه الثورات والانقلابـات الشـعبية والمسـلحة ضد كثير من أوجه الاستبداد في هذه البلدان الحارة المتهمة بالخنوع والخضوع للاستبداد إلى يوم الناس هذا .

٣. ثم أن الحديث عن إهدار ساعات من ساعات العمل في وقت القيلولة الـتفات إلـى جانب واحد من جوانب القضية ؛ وهو الوقت الضائع ظاهـريًا وإهمال لجوانب أخرى منه : أن هذا النوم فرصة لاستعادة النشاط مرة أخرى على ما هو معروف من أثر النوم في إعادة شحن كهرباء الدماغ ، وتمتع الإنسان بالحيوية ؛ ثم لماذا لا ينظر أصحاب نظـرية الحتمية إلى ما يحدثه البرد الشديد وسقوط الثلوج من إعاقة للعمـل وللحـركة الإنسانية في أوجه النشاط الإنساني عمومًا ، ولما تحدثـه مـن تدمير للبنية التحتية من هدم للجسور ، وإتلاف الطرق وقلع للأشجار ، وقطع للاتصالات ، وهدم للمنازل مما يتكلف تكاليف باهظة لإعادة إعمارها مرة أخرى .

ثـم لمـاذا لا يـنظر إلـى مـا يحدثه البرد الشديد وسقوط الثلوج ، والضباب ، وغلبة الظلمة على ساعات اليوم من إهدار الطاقة واستمرار الإنـارة لفترات زمنية طويلة ، وهو ما جعل الغرب البارد أكثر استهلاكًا للوقود من غيره بسبب من هذا المناخ .

إن قـراءة نظـرية الحتمية الجغرافية التي ظهرت في ركاب القرنين الاسـتعماريين الثامن عشر والتاسع عشر ، في غيبة هذه المراجعات النقدية التاريخـية والعقلـية والمنطقـية قاضٍ بهزيمة شعوب البلدان الحارة نفسيًا ، واستسـلامها للاحـتلال بحكـم كونهـا متخلفة بطبيعتها ومفطورة على هذا الـتخلف. وهذا الاحتلال لها من جانب البلدان الباردة فرصة ذهبية لتحديثها ، والارتقاء بها !

وهـو الأمـر الـذي بـدأ يعـود مرة أخرى مواكبًا لموجة العولمة الأمريكـية، إذ أصـدر الأميريكـي : دافـيد لاندس أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفـارد سـنة ١٩٩٨م بمشاركة الجغرافي الأميريكي أبلسورث هانتنجتون

كـــتابًا عنوانه : (ثراء الأمم وفقرها . لماذا بعض الدول غنية جدًا ، وبعضها فقير جدًا ؟) .

وقـــد حـــاول فيه إحياء النظرية القديمة مرة أخرى تبشيرًا بعلو كعب الـــثقافة (الـــباردة) لأميريكا التي ينتمي إليها ، حتى تقبل الدنيا على العولمة الأميريكية ، وتخضع لها ، ولا تقاومها ، طالما أنها حتمية .

ثالثًا

ضرورة خضوع النظرية المعرفية الوافدة للنقد الداخلي والنقد الخارجي

عرفـــت الحضـــارة الإسلامية علمًا جليلاً هو علم الجرح والتعديل ، قصـــد به واضعوه إلى معرفة حال الرجال من رواة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو ما عرفته أوربا تحت اسم آخر غير مصطلح نقد السند وهـــو مصـــطلح النقد الخارجي أو الظاهري ، كما جاء في كتاب بول ماس علـــى وجه التحديد) (وهو الكتاب الذى ترجمه الدكتور عبد الرحمن بدوي رحمه الله بعنوان : النقد التاريخي مع كتب أخرى في كتابه الذي يحمل العنوان نفسه ونشرته وكالة المطبوعات بالكويت سنة ١٩٨٠م) .

كمـــا عرفـــت الحضارة الإسلامية نوعًا آخر من نقد النصوص سمته نقـــد المتـــن أو الموضوع وهو ما سمته الثقافة الغربية بالنقد الداخلي أو النقد الباطني .

وما نحب أن نشير إليه هنا هو أن أي نظرية معرفية وافدة ، أو غير وافـــدة ينبغـــي التشـــبث فيها أولاً من حال القائل بها ؛ والمبشر بمقولاتها ، والـــنظر إلـــى غرضـــه من ورائها من جانب سلامتها من التناقض الداخلي منطقـــيًا ومعرفـــيًا مع حقائق العلم المختلفة ، وأن تسلم من المطاعن القاتلة ، كما مر بك بعضها .

كما ينبغي أن تكون قادرة على مواجهة الانتقادات المؤثرة والسؤالات المحرجة على ما مر بك في مناقشة المرتكز الثاني قريبًا .

ويقـترح هـذا المرتكـز اعتمادًا على أصول نقد السند عند القدماء وأصول النقد الخارجي والظاهري عن المعاصرين مع بعض التعديل ما يلي:

١. عـدم إهمـال الـتربة الفكرية (الأيديولوجية) التي أنتجت النظرية المعرفية الوافدة ، وتحديد موقفها الفكري من الإسلام والإنسان .
٢. النظر إلى الكتابات الغربية الوافدة نظرة اتهام في الأساس حتى تثبت بـراءتها ، معتمديـن في ذلك على حقيقة تقول إن كثيرًا من كتابات الاستشراق الغربي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين لـم تكـن بريـئة ، ولا نـزيهة ، بل كانت طلائع لحركات التنصير والاستعمار العسكري.

وفـي المقابل علينا أن ننظر إلى كتابات الغربيين في أوربا وأميريكا في إطار أنها طلائع للحداثة الأوربية ، والعولمة الأميريكية ، على ما مر بك من أمر دافيد لاندس ، وأبلسورد هانتنتجون الأميريكيين .

وعليـنا أن نتبيـن خطـورة ما يمكن أن يترتب عليه الأمر لو قبلنا نظـريات معرفـية وافـدة مـن غير أن يخضع القائلون بها لمنهج تعديلي وتجريحي وتوثيقي .

وفـي هـذا السياق يمكننا أن نعيد قراءة قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمـنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قومًا بجهالة فتصبحوا على ما فعلـتم نادميـن ﴾ [سـورة الحجرات ٤٩/٦] وفي قراءة لاثنين من السبعة هما حمـزة والكسـائي : ﴿ فتثبتوا ﴾ في آية الحجرات ومرتين في سورة النساء ٤/٩٤ وفي تفسير هذه الآية الكريمة يقول القرطبي (تفسير القرطبي ١٦/٢٦٥) : " في هذه الآية دليل على قبول خبر الواحد ***إن كـان عدلا*** ؛ لأنه إنما أمر فيها بالتثبت عند نقل خبر الفاسق . ***ومن ثبت فسقه بطل قوله في الأخبار إجماعا*** لأن الخبر أمانة ، والفسق قرينة يبطلها ".

وفي هذا التفسير نقاط مهمة ، وهي متعلقة بالمسلم الذي ثبت فسقه ، فمـا بـالك بالأوربي ، أو الأميريكي اللذين قام الدليل على كراهيتهما للثقافة العربية والإسلامية ، أو قل قامت الشبهة على أنهما طلائع للحداثة الأوربية ، والعولمة الأميريكية ، والخصومة مسقطة للشهادة في العصر الواحد .

فلابـد إذا من التثبت من نزاهة (أو العدل في نص القرطبي) صاحب الـنظرية المعرفـية الوافدة ، وبراءته من شبهة خدمة الاستعمار وأغراض الاسـتعمار أو الحداثة أو العولمة ، أو الصهيونية المسيحية والقاعدة في هذا المجال أن المتهم مدان حتى تثبت براءته .

ولا يصـح ثم لا يجوز حصر رد ما جاء به الفاسق في الأخبار فقط كما جاء في نص القرطبي السابق ، بل علينا التوسع في رد الأخبار وفي رد غـير الأخـبار ممـا لم يوثق ، ومعتمدنا في هذا هو أن الأخبار والنظريات المعرفـية والبـيانات والإحصاءات الوافدة سواءً بسواء ، لا فرق بين واحدة وأخـتها لأنه إن كانت الأخبار أمانة على حد تعبير القرطبي ، فإن العلم أمانة أغلـظ ، لـن الخبر وقعه وآثاره فيمن يتعلق به وهم فئة محصورة في مكان محصـور وزمان محدد ، أما العلم فوقعه وآثاره إن كان ضلالاً يشمل الأمة كلهـا فـي شتى فئاتها ، وفي أماكنها المتعددة ، وليست ثمة زمان يحيط بهذه الآثار .

وفـي هـذا المجال يصح الاستشهاد بالخبر المأثور الذي رواه الإمام مسلم (في مقدمة صحيحه ١/١٤) حيث يقول فيه : " إن هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم " .

وفـي رواية للدارمي (في سننه ، المقدمة ١/٣٨) : " عن هذا العلم دين فلينظر أحدكم ممن يأخذ دينه " .

والحديث مروي بعدُ في : كنز العمال للمتقي الهندي ، طبعة التراث الإسلامي ، القاهـرة ، بـلا تاريخ تحت رقم ٢٩٣١٦ ورقم ٢٩٢٧٣ ، وفي تاريخ جرجان للسهمي ، طبعة عالم الكتب ، بيروت بلا تاريخ رقم ٤٧٣ ، وفي العلل المتناهية لابن الجوزي طبعة الهند ١/١٢٤ ، وفي فهرس ابن خير ، طبعة الخانجي ، بالقاهرة ١٩٩٠م ص ١٨).

ولـيس يصح رد الحديث ، لأن الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله حكـم علـيه بأنه ضعيف جداً (على ما جاء في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥/٥٠٣ حديـث رقم ٢٤٨١ طبعة المعارف ، بالرياض سنة ١٤١٧ هـ على ١٩٩٦م) ذلك أن تضـعيف الأستاذ ناصر الدين الألباني رحمه الله منصب على تضعيف السند وحـده ، وإن صح وقفه على ابن سيرين ، وهي عبارة أبي نعيم الأصبهاني التي يقول فيها : " والأصح أنه موقوف على ابن سيرين ".

ومن جانب آخر يقول القرطبي (في تفسيره ٢٦٦/١٦) ، وإلحاحنا على تفسير القرطبي راجع إلى أنه تفسير مهتم بالأحكام ؛ ولذا سماه بالجامع لأحكام القرآن : " وفي الآية (أي في قوله تعالى ﴿ إن جاءكم فاسق ﴾) دليل على فساد قول من قال : إن المسلمين كلهم عدول ، حتى تثبت الجرحة ؛ (أي : التجريح ، وعدم التعديل ، والتفسيق) ؛ لأن الله تعالى أمر بالتثبت (وهو يصحح معنى الحديث المتقدم حيث جاء في روايتيه بفعلين دالين على الأمر ، وهما : فانظروا ــ وفلينظر) قبل القبول ، ولا معنى للتثبت بعد إنفاذ الحكم، فإن حكم الحاكم قبل التثبت ــ فقد أصاب المحكوم عليه بجهالة ".

ومن جانب آخر فإن علينا أن نوسع من دائرة دلالة الفاسق التي جاءت في الآية الكريمة ونحن نطبقها على المؤلفين الغربيين بحيث تقتصر على رد من ثبت بعد الفحص أنه مغرض ، ومتعصب ، ويخدم أغراضًا مشبوهة .

أما إذا كان المؤلف الغربي محايدًا وموضوعيا ــ فإن دور النقد الداخلي أو الباطني أو الموضوعي أو نقد المتن تاريخيا ومنطقيا وعقليا ومعرفيا ، هو المحك الفاصل ، والقول الحاسم في قبول النظرية المعرفية الوافدة ، أو ردها ، ونقضها وهدمها .

ومن الخطر كل الخطر أن ينظر للمؤلفين الغربيين وإلى إنتاجهم المعرفي وعلى العيون منا نظارة الهزيمة النفسية ، أو نظارة الانبهار بمنجزات العقل الغربي ، أو ننظر إلى إنتاجهم العلمي وفي نفوسنا شيء من القابلية للاستعمار على حد تعبير المفكر الإسلامي الأستاذ مالك بن نبي .

ولا يصح كذلك قبول كل ما يرد من الآخر الوافد بدعوى انتمائه إلى المعسكر الغربي المتقدم المتحضر ؛ لأن القاعدة عندنا تقول إن كل أحد يؤخذ منه ويرد ، وأن التسليم المطلق لمقولات الغرب المعرفية من دون فحص أو نقد أو عرض لها على أصولنا ، وثوابتنا أشبه شيء بمن يلغي عقله ثم هو يسجد لصنم !

رابعاً

ضرورة أن تكون النظرية المعرفية الوافدة مما ينبني عليها عمل أو اعتقاد أو تجر نفعًا

لعلنا نذكر أن كثيرًا من الآثار الواردة من عصر النبوة الكريم كانت تعلمنا أن ندعو الله سبحانه أن يعلمنا ما ينفعنا ، وكانت تعلمنا كذلك أن نستعيذ من كل علم لا ينفع.

ودائرة النفع هنا واسعة جدًا تشمل شتى مجالات الحياة ، ومختلف ميادين الحركة الإنسانية ، أفرادًا وجماعات ، اجتماعيا وسلوكيا ونفسيا وعقليا ، ونظما وقوانين وتربية وأخلاقا .. إلخ.

بمعنى أن تكون عين المبشر بالنظرية المعرفية الإنسانية الوافدة مفتوحة على ما ينفع المجتمع المسلم ، تعين على رقيه ، وتقدمه ، وتعين على إكسابه ما يقترب به من العمل الصالح ، وتسعى به نحو انسجام أبنائه وتزيدهم اعتقادًا في عظمة خالقهم ، وفي صحة معتقداتهم ، وتنحو بهم نحو كل فضيلة .

خذ مثلاً مما أريد أن أخبرك به :

(أ)

لقد سعت كثير من البلدان العربية في تطبيقها لكثير من النظريات المعرفية الوافدة في مجال التربية إلى منع العقاب البدني على تفاوت فيما بينها في التطبيق في مدارس التعليم العام . وهذا الاتجاه الذي تبنته بعض المدارس التربوية في البلدان العربية كان ـــ كما قلت ـــ بوحي من آثار المدارس التربوية الغربية التي تحاول استثمار فكرة حقوق الإنسان وحريته بشكل موسع شمل مجالات الحياة ، حتى الجنائية منها إذ سعت كما نعلم نحو إلغاء عقوبات جسدية من مثل الإعدام وإلغاء الحدود !

وليس ثمة اعتراض من جانبنا على أن ننقل من النظريات الغربية الوافدة ما يكون مفيدًا لمجتمعاتنا . لكن ثمة عددًا من التساؤلات تدور كلها

حـول النيل من السياسة التربوية المتأثرة بالمناهج الغربية: ألا نرى في هذا القرار مخالفة واضحة لمبدأ الثواب ومبدأ العقاب اللذين طالما قررهما القرآن الكـريم والسـنة الطاهرة ؟ وأن روح الشرع ترى ضرورة إثابة المحسن ، وعقـاب المسـيء بدنـيًا ونفسـيًا ، وألا نرى فيها مخالفة لطبيعة بناء الأمم والمجتمعات وسياسة حياتها ونظمها القانونية ؟

إن علمـاء الاجتماع يرون أن سببًا رئيسًا من أسباب تطور الجريمة وفشـوّها راجـع إلـى ضعف العقوبات ، وهو الاتجاه الذي تسير فيه الثقافة الغربية بدعوى تطبيق حقوق الإنسان ، والحريات العامة.

ثـم كـيف نفرق بن تلميذ جاد ملتزم ، صاحب علم ، وخلق ، وآخر مهمـل كسول رديء التحصيل والخلق ؟ فإن قال المتعاطفون مع فلسفة إلغاء العقوبـات البدنـية نلجـأ إلى التوبيخ أو إلى حرمانه من الحصة الدراسية ؟ أفلـيس كل ذلك ضد إنسانيته ؟ لأن في هذه الممارسات البديلة للعقاب البدني حـرمان مـن حقه الطبيعي في الحصول على المعرفة ؟ كما أن التوبيخ أو التأنيـب أو السخرية نوع من عقاب لكنه نفسي . المهم أننا بأي بدائل لاجئون إلى العقاب لأنه من طبيعة الأشياء . وقد يكون الحرمان من التعليم أو العقاب النفسي أشد إيلامًا وأوقع أثرًا .

وإن قـالوا نترك العقاب البدني والنفسي ، فإن من حقنا أن نسألهم : ألـيس فـي هذا المسلك مسوّغا لتطور السلوك الطلابي نحو زيادة الجريمة ، وزيادة الإهمال وعدم التحصيل والتأثير السلبي على بقية زملائه .

نحن أمام واحد من أمرين :

إمـا عقـاب مرحلـي نحمي به تاريخ إنسان قادم ، وتاريخ زملائه المجاورين له في قاعات الدرس . أو بين عقابٍ مُجرّم نعين فيه على اغتيال إنسانيته القادمة ، ونقترب به من دائرة المسخ ، ونضر بزملائه الآخرين.

إن قرار منع العقاب البدني تأثرًا بنظرية تربوية وافدة فيه :

١. مخالفة لطبيعة الإسلام القائمة على الثواب والعقاب.
٢. وإضـرار بالفـرد المهمل الممنوع عقابه بدنيًا ؛ لأنه سيستمرئ ذلك الإهمال ويطوره ، وفيه إضرار بالمجتمع المحيط به .

٣. وفـيه مخالفـة صريحة لطبيعة السنن الاجتماعية التي تحكم مسيرة المجـتمعات الإنسانية ؛ وإلا فلماذا نطارد الخارجين الذين نرى فيهم تهديـدًا للأمـن والسـلام الاجتماعيين ، ولا مجال للرد بأن هؤلاء مجرميـن كبار . أوليس إهمال تلميذ ، وعدوانيته ، واستهتاره بالقيم والأخلاق والنظم جريمة تستحق بعض العقاب البدني ؟ إن ترك مثل هذا شقاءٌ له ، وشقاءٌ للمحيطين به.

فهذه نظرية انبنى عليها عمل لكنه ضار بالإنسان والمجتمع.

(ب)

خذ مثلاً آخر :

إن الأسـلوبية المعاصـرة تهدف في إطار ما تهدف إليه ـ إلى بيان المنسـوب من غير المنسوب إلى المؤلف ، وتطبيق هذه النظرية الوافدة على الحديـث الضـعيف سـندًا يمكن أن يحسم إلى حد كبير هل هو من أسلوب رسول الله صلى الله عليه وسلم أم لا .

كمـا أنهـا يمكن أن تعين في حسم الخلاف الدائر حول مكية بعض آيـات الكـتاب العزيـز أو مدنيتها . وهو ما حاوله الأستاذ الدكتور إبراهيم عوض في كتابيه عن سورة طه وسورة يوسف دراسة أسلوبية . (طـبعة مكتبة زهراء الشرق القاهرة ٢٠٠٠م).

خامسًا

ضرورة أن تكون النظرية المعرفية الوافدة
إنسانية الهدف

الإنسان في الإسلام يتمتع بحرية خاصة بديعة قلما تجد مثيلاً لها في النظم التشريعية والاجتماعية الأخرى ، ويكفي لإثبات هذا أن نعيد قراءة نص خطبة الوداع للرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو يودع أمته إذ يقرر فيها (سيرة ابن هشام ، طبعة المعرفة بلا تاريخ ، بيروت بتحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي ٦٠٣/٢ وما بعدها) " أن الله قد حرم عليكم دماءكم وأموالكم إلى أن تلقوا ربكم كحرمة شهركم هذا .... (و) كحرمة بلدكم هذا ... (و) كحرمة يومكم ".

وهو الحديث الذي رواه ابن ماجه في سننه (كتاب الحج ، باب حجة البني صلى الله عليه وسلم حديث رقم ٣١١١) .

أضف إلى ذلك أن علماء الشريعة يعرفون الكليات الخمس التي جاء الشرع ليحميها ، ويضمن صيانتها ويحافظ عليها . وكلها ترعى هذه الإنسانية المقررة للإنسان بدءًا من الحفاظ على معتقده وانتهاء بالحفاظ على ماله ، مرورًا بالحفاظ على نفسه وحياته وعقله وعرضه.

فهل يصح بعد هذا التكريم وهذه الرعاية البديعة لإنسانية الإنسان أن نحتفي بنظريات معرفية وافدة تنال من الإنسان وقيمته وكرامته .

وهل يصح أن ننال من إنسان أسود ، ونتهمه بالنواقص ونزعم خلو الأبيض منها تعصبًا ضد الأول باسم الحتمية الجغرافية حينًا ، وباسم علم (الإناسة) الأنثروبولوجي ، وعلم الأعراق حينًا آخر ؟!

وهل يصح بأن نبشر بفكرة نسبة المرأة إلى زوجها بعد انتقالها إليه من بيت أبيها ، ونحرمها من حقها الإنساني في النسبة لأبيها ، باسم التقدم والرقي ؟

وهي يصح أن نستغل المرأة استغلالاً دنيئًا ورديئًا في الإعلانات والعمل باسم حريتها وحقها في العمل ، والاستقلال ، وهو ضد إنسانيتها

وضد إنسانية غيرها من الذين تعرضهم للغواية والفتنة ، وضد إنسانيتها ، لأنها أرخص أجرًا .

إن استخدامها بهذا الشكل إعلاء لشهوانية الإنسانية ، وإعلاء لمبدأ الاستهلاك عنده ، ولمبدأ الترف المهلك . وكلها أمور ضد إنسانية الإنسان ؛ لأن فيها إعلاء للجسد وحده والنظر إلى الجانب المادي منه وإهمال أمر الروح وهو أعلى خطرًا من أي جانب آخر .

نحن نرى في مجموع المرتكزات الخمس على الأقل القدرة على تقويم النظريات المعرفية الوافدة في مجال العلوم الإنسانية .

والمنهج نفسه صالح مع بعض الفوارق للتطبيق على النظريات المعرفية الوافدة في العلوم التجريبية التطبيقية والطبيعية .

(أ)

أفليست مراجعة المرجعية العليا عندنا والمتمثلة في القرآن الكريم والسنة الطاهرة تنال من نظرية تشارلس داروين التي يمكن أن يستنبط منها أن الإنسان مرحلة راقية في سلم تطور الثدييات على ما قررته نظرية النشوء والارتقاء التي بسطها في كتابه الذي ترجم إلى العربية (أصل الأنواع) . إن الله سبحانه يقول : ﴿ لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ﴾ [سورة التين ٤/٩٥]

(ب)

كما أنه يمكننا أن نقرر في قدر من الاطمئنان أن الحديث عن الطاقة في تعريفها عند علماء الغرب الطبيعيين : باعتبارها لا تفنى ! يتصادم من قريب أو من بعيد مع آية كريمة وهي قوله تعالى : ﴿ كل ما عليها فان ﴾ [سورة الرحمن ٢٦/٥٥] ولفظة (كل) عند علماء العربية من ألفاظ العموم والشمول (كما حكي المرزوقي في رسالته: ألفاظ العموم والشمول ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، بغداد ١٩٨٠م) .

أضــف إلــى ذلــك أننا نرى عددًا من تطويرات النظريات المعرفية الوافدة في مجال الطبيعيات التي أحدثها العلماء المسلمون الأوائل كانت على هــدي من مراجعة النص القرآني الكريم ، وتدبره على ما هو معروف مثلاً مــن تصحيح الحسن بن الهيثم للنظرية الإغريقية القديمة المتعلقة بالإبصار، التــي كانت تقضي بأن الإبصار يتم بسقوط الرؤية من العين ، وهو عكس ما قــرره إن ابــن الهيــثم الذي قرر أن الإبصار يتم من أثر سقوط الضوء من المرئــي على العين اهتداء بقول الله سبحانه : ﴿ وجعلنا آية النهار مبصرة ﴾ [ســورة الإســراء ١٧/١٢] ؛ وقوله تعالى : ﴿ ألم يروا أنا جعلنا الليل ليسكنوا فــيه والــنهار مبصرا ﴾ [سورة يونس ١٠/٦٧] ؛ وقوله تعالى ﴿ ألم يروا أنا جعلــنا اللــيل ليســكنوا فيه والنهار مبصرا ﴾ [سورة النمل ٢٧/٨٦] ؛ وقوله تعالى: ﴿ الله الذي جعل الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا ﴾ [سورة غافر ٤٠/ ٦١] (وراجــع المعجم المفهرس لمحمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة دار الحديث بالقاهرة ، سنة ١٩٨٨م صفحة ١٥٥) ، حيث رأى ابن الهيثم أن الاعتماد على صيغة اسم الفاعل (مبصرة) و (مبصرا) قائد إلى القول بأن الإبصار يتم بانعكاس الأشعة الضوئية من المرئي على العين الجارحة .

إن تدبــر هــذه المرتكــزات قادر على تحقيق الانسجام المعرفي في نطــاق الأمــة المســلمة ، وهو هدف نبيل في إطار مواجهة طوفان العولمة الجامح .

هل ثمة لغة كوكبية ؟
نقض النظرية

هــناك موضــوعات يحســن الدخول في معالجتها مباشرة من غير اللجوء إلى مقدمات أو تمهيد . وأحسب أن هذه الورقة التي أكتبها في محاولة للإجابــة عن هذا السؤال / الموضوع ، وفي محاولة لإظهار تجليات الجزء الــنظري الســابق من هذا البحث (هدم الصنم) ــ من قبيل هذه الموضوعات

التي لا تحتاج إلى مقدمات أو تمهيد ، بل تحتاج إلى إصابة الهدف من أقصر طريق ممكنة ، ولاسيما أن القضية المطروحة جاء عنوانها سؤالاً على غير المألوف عادة في مثل هذه المواقف والأحوال .

وربما يتساءل القارئ الكريم : لماذا اخترنا وضع لفظ : (الكوكبية) في عنوان هذا الجزء مع أن الشائع هو استخدام مصطلح (العولمة) ؛ فالملاحظ أن الأدبيات العربية في المجالات الثقافية ولاسيما علم اجتماع المعرفة ، والمجالات السياسية والاقتصادية ـ ركنت منذ فترة إلى الترويج لمصطلح (العولمة) ؛ وهو المصطلح الذي طفا في عنوانات الكتب المترجمة والمؤلفة ، ولافتات الندوات ، وحلقات النقاش في البلدان العربية المختلفة .

واستخدامنا للفظ (الكوكبية) ترجمة للمصطلح الإنجليزي : (Globalization) ، يأتي محاكاة من جانبنا لما صنعه الدكتور شكري مجاهد الأستاذ بقسم اللغة الإنجليزية في كلية التربية بجامعة عين شمس في ترجمته لكتاب اللغوي الإنجليزي المعاصر دافيد كريستال الذي عنوانه : (اللغة الإنجليزية لغة كوكبية) . وهو الكتاب الذي نشره مركز تطوير اللغة الإنجليزية بالكلية المذكورة ، والذي تشرف عليه الدكتورة منى أبو سنة .

وهذا الجزء التطبيقي يرى في نفسه في أحد الجوانب حاشية على هذا الكتاب يحاول يسقط مقولته ، وينال من قيمتها ، ويظهر تهافت الأدلة التي اعتمدها وقام عليها .

هذا جانب من إجابة السؤال بدا واضحًا.

الجانب الثاني : أن لفظ (الكوكبية) أظهر في الدلالة على الشمول والاتساع المكاني ، وآكد في الدلالة على بعد الهيمنة البادي خلف كل ترويج لمصطلح العولمة ؛ لأنه نسبة إلى الكوكب ، وليس ثمة كوكب صالح للحياة الإنسانية إلى الآن غير كوكبنا الأرضي ، وليس في المعجمات الثنائية الإنجليزية العربية ، إشارة إلى هذا البعد الكوكبي ، فضلاً عن أن عددًا كبيرًا منها لم يصنع لهذا المصطلح مدخلاً (راجع المورد ، طبعة سنة ١٩٩٤م ، والقاموس المدرسي طبعة سنة ٢٠٠٢م) غير أنه ثمة إشارة سريعة إلى هذا البعد

الكوكبـي جـاءت فـي شـرح المدخـل الوصفي : (Global) في طبعة Grolier من معجم وبستر الجديد: (New Webester's Dictionary) (١٦١/١) مـن طـبعة الولايـات المـتحدة الأميريكية سنة ١٩٩٢م) يقول فيه : = global involving the whole world وتحـت مدخـل آخر هو (globe) يأتي تصريح بأن هذا الجذر اللغوي لهذه الألفاظ جميعا يدور حول معنى الأرض؛ أو الكوكب : (Earth) .

وقـد حشد اللغوي الإنجليزي صاحب الكتاب ، مجموعة من القرائن رأى فـيها مسـتندًا يقـود إلـى النتـيجة التي زعمها وروج لها ، وهي أن الإنجلـيزية لغـة كوكبـية . وهـي المقولة التي يكمن وراءها فكر الهيمنة والسيطرة ، ومحاولة فرض ثقافة واحدة ، في إطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ، القائم على فلسفة تستمد أصولها من الفهم اللوثري (نسبة إلى مارتن لوثـر) للنصـوص الإنجيلية ، كما يقرر اللواء الدكتور فوزي محمد طايل رحمه الله في كتابه (النظام العالمي الجديد) وهذه القرائن تدور كلها في فلك الـتعداد السـكاني والـتوزيع (الديموغرافي) لمجموع الناطقين بالإنجليزية بوصـفها لغـة أولى أو لغة أمًّا (Native Language) ، أو الناطقين بها باعتـبارها لغـة ثانية . بالإضافة إلى إحصاءات التمويل والإنفاق الحكومي والأهلي على تعليم اللغة الإنجليزية في بلدان العالم المختلفة .

ولم ينس دافيد كريستال الارتكان إلى الوضع الحضاري المتقدم الذي تشـهده الأمم الغربية ، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ، في استنتاج ما ذهـب إلـيه ، مضيفًا إلى كل ما سبق ادعاءه سهولة تعلم الإنجليزية ، وخلو أبجديتها من المشكلات التي تعاني منها الأبجديات الأخرى .

وهـذه القرائـن نفسها سبق للغة العربية أن حازتها في أزمنة مدها الحضاري الذي عايشته شعوبها بعد امتداد حركة الفتوحات الإسلامية ، وهو مـا ظهر جليًّا مع القرن الرابع الهجري ؛ قرن الحضارة العربية الإسلامية ، وهو الأمر الذي شهد به جمهرة من مؤرخي الحضارات من أمثال آدم ميتز، وجوستاف لوبون ، وفون جرنباوم .

والعــودة إلــى التعداد السكاني الناطق بالعربية في تلك الأيام الغابرة يصب في البابة نفسها ، ويمكن أن يستنتج منه أن العربية كانت لغة كوكبية ، وفــق اســتنتاجات دافيد كريستال نفسه ، لكن العربية لم تسع يومًا إلى فكرة الهيمـــنة أو إلغاء الحدود الثقافية الفاصلة بين ثقافات الشعوب المختلفة ، وإنما اجــتهدت للحفاظ على الهويات المختلفة في إطار من الوحدة الكبرى . بمعنى أن الإســلام صـــنع سياقًا عامًا للثقافة غير متغافل عن الفوارق الجزئية بين الثقافات المختلفة وهو ما يمكن أن يطلق عليه التنوع في إطار الوحدة ، وهو مـــا ظهـــر واضـــحًا في التطبيقات الحضارية لشعوب الأمم الإسلامية ، في الكـــتابة والفنون والعمارة ، وهو ما ظهر واضحًا كذلك في عدم اغتيال عدد مـــن لغات الشعوب الإسلامية من أمثال اللغة الفارسية ، والأوردية والتركية وغيرها .

وتأتـــي إجابتـــنا عن هذا السؤال / الورقة الذي يشكل عصبها لتنحاز إلى جانب السلب والنفي ، اعتمادا على عدد من الأدلة المتنوعة .

والورقـــة تقـــرر ــ مســتبقة الأدلة ــ أن مقولة دافيد كريستال حول كوكبـــية اللغـــة الإنجلـــيزية ***وهم ظهر في ثوب علمي*** ، وخرافة احتشد لها احتشـــادًا منطقيًا لتنطلي على القارئ . والأدلة التي اعتمدناها لإسقاط مقولته تـــأخذ أشـــكالا نصـــية وحضـــارية واجتماعية ولغوية وكونية ، وإليك بياتها موجزًا فيما يلي :

أولاً
السنن الكونية تنال من مقولة كوكبية الإنجليزية

مـــن السنن المقررة منذ بدء الخلق أن الله فطر الناس على الاختلاف لونـــا وعرقا ولغة ولسانا ، وهو ما أثبته الكتاب المقدس في أكثر من موضع من سفر التكوين ؛ أول أسفار التوراة .

مـــنها الموضع الذي يعزو رسو السفينة ؛ سفينة نوح إلى مكان قريب مـــن مدينة أرفكشاد ، بالقرب من الحدود الأرمنية والكردستانية (سفر التكوين ٨/٤) .

ومنها كذلك الموضع الذي يعزو رسو السفينة نفسها إلى مدينة بابل العراقية كما جاء في السفر نفسه (١١/١) .

وإذا كان اليقين منعقدًا عندنا وعند علماء العهد القديم الأثبات على أن: " مؤلف سفر التكوين لم يستند إلى أدلة علمية يقينية بل كان يأخذ بقول الرواة القصاصين " . (فصول في فقه العربية ص ٣٩). فإن النتيجة النهائية ترى إسقاط الاعتماد على تلك الروايات .

كما أن مجموع الآراء التي وردت فيه كما ترى متناقضة يضرب بعضها رقاب بعض ، كما أنها خيالية لا مستند لها من حقيقة (انظر : اللغات السامية ، لنولدكه ٢٣ وفصول في فقه العربية ٣٩) ، لكننا أوردنا هذه الإحالات لنقرر أن الثقافة الغربية في طموحها الكوكبي تنكرت لنصوص كتبها المقدسة التي تعوق هذه الفكرة ، وأغفلت هذه السنة الكونية القاضية باختلاف اللغات والألسنة .

والنصارى كما نعلم يؤمنون بالكتاب المقدس كله بعهديه القديم والجديد . فلمصلحة أي شيء تم اغتيال هذه النصوص ؟!

أضف إلى هذا أن الكتاب العزيز ؛ القرآن الكريم أصح كتاب على ظهر الأرض وهو الكتاب الذي توفرت له كل شروط الصحة والتواتر سندًا ، وسلم من التناقض والخلط متنًا ـ يقرر في آية محكمة ظاهرة الدلالة هذه السنة العامة .

يقول رب العزة سبحانه : ﴿ ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم ﴾ [سورة الروم ٣٠/٢٢].

والتوقف أمام التعبير القرآني المعجز (آياته) قاض بما أخبرتك به من شأن هذه السنة الكونية ، وهو ما أكده المفسرون المسلمون على اختلاف مدارسهم التفسيرية .

يقول الإمام أبو جعفر الطبري رحمه الله في تفسيره (٣١/١١ وما بعدها طبعة دار الفكر بيروت ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م) : " واختلاف في منطق ألسنتكم ولغاتها " .

وإذا كان الطبري عبر عن دلالة الآية الكريمة تعبيرًا خاطفًا موجزًا عما نرمي إلى بيانه فإن القرطبي كان أصرح في الإبانة عن مراد الآية عندما قال في تفسيره (١٩/١٤ طبعة عبد الرازق المهدي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م) : " اللسان في الفم وفيه اختلاف اللغات من العربية والعجمية والتركية والرومية ". وهو بهذا التصريح الواضح على اختلاف اللغات عن طريق ذكر أمثلة لأهلها كان أوضح وأصرح في الدلالة على اللغات الأمهات وليس اللهجات كما يمكن أن يؤول كلام الطبري أو كما هو معلوم من إحدى دلالات لفظ (لغات) في المعجم العربي.

وهو الأمر الذي يؤكده الفخر الرازي عندما يقول في تفسيره الكبير (١١٢/١٥ طبعة خليل الميس ، دار الفكر بيروت سنة ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م) إن الآية تقرر : " اختلافهم ، فإن غريبين هما أخوان إذا تكلما بلغة واحدة يُعرف أحدهما من الآخر حتى أن من يكون محجوبًا عنهما لا يبصرهما يقول : هذا صوت فلان ، وهذا صوت فلان الآخر . وفيه حكمة بالغة ؛ وذلك لأن الإنسان يحتاج إلى التمييز بين الأشخاص ليعرف صاحب الحق من غيره ". ومن قال المراد : اختلاف اللغة فلا إنكار عليه ولا بأس بما قال.

وهذا الذي يلوح به الإمام الفخر الرازي من إرادة التمايز بين أصوات المتكلمين بلغة واحدة ولو كانا أخوين ـ هو ما يعرف في اللسانيات المعاصرة والأصوات الحديثة تحت مصطلح جديد هو : البصمة الصوتية ، لا يتناقض مع تفسير الآية الذي نميل إليه وأجمع عليه المفسرون.

وهو لا يرفض القول بأن تأويل الآية ذاهب إلى اختلاف اللغات والألسنة ، وإن جاء بهذا الرأي ثانيا غير متصدر ، ولعله أخّره ؛ لأن الدلالة فيه جلية واضحة ، فأراد أن يجلي وجهًا آخر فقدم ما رأيت.

ولقد دأب القرآن الكريم على استخدام لفظ (اللسان) مفردًا ، وجمعًا بمعنى اللغة أو اللغات في غالب المواضع التي ورد فيها ومنها :

١. قوله تعالى : ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم ﴾ [سورة إبراهيم ٤/١٤ ، وسورة النحل ١٠٣/١٦ ، والشعراء ١٩٥/٢٦]

٢. وقولــه تعالى : ﴿ لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين ﴾ [سورة النحل ١٦/١٠٣]

٣. قولــه تعــالى : ﴿ وأخـــي هـــارون هو أفصح مني لسانًا ﴾ [سورة القصص ٢٨/٣٤]

٤. وقوله تعالى ﴿ وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا ﴾ [سورة الأحقاف ٤٦/١٢] (وراجع : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، بدون تاريخ ٢/٣٨٢)

والمعنى فيها كلها منصرف إلى اللغة.

ثانيًا

مخالفة المقولة لحقائق الواقع الذي تشهد به الجغرافيا اللغوية

ومن جانب آخر يؤكد إجابتنا النافية لمقولة دافيد كريستال عن كوكبية اللغة الإنجليزية ما يشهد به الواقع اللغوي واللهجي ؛ فالجغرافيا اللغوية تؤكد أن العالم يتنازعه عدد ضخم من اللغات والألسنة ، وعدد أكبر منه بكثير من اللهجــات . وهــو الأمــر الذي أكده دافيد كريستال نفسه في دائرة معارف كامبردج اللغوية التي أصدرها ، وحدّثها ، ففي آخر طبعة لها يقرر أن لغات العــالم تشـــهد تناميًا متزايدًا ، عدّ منها في الصين وحدها ما يزيد على ألف لغة .

فــبإزاء هــذه الحقــيقة ، وأمام السؤال عن كيفية التوحيد اللغوي أو اللهجي المستحيل ، تنهار مقولته القاضية بكوكبية لغته.

أضــف إلى ذلك أن المحاولات السابقة لجمع الألسنة على لغة واحدة عالمــية ، فـــي واحدة من الطموحات نحو توحيد الجنس البشري ، وتسهيل الــتفاهم بيــن أبنائه ، فيما سمي اصطلاحا بالاسبرانتو ــ قد أصابها الإخفاق لتناقضـــها مـــع السنن الكونية من جانب ، ولمخالفتها حقائق العلم من جانب آخر .

وحـــول التغــير الدائم للغات واللهجات فيقول ماريو باي في كتابه : (أســس علم اللغة ، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر ، عالم الكتب القاهرة سنة ١٩٩٠م ص ١٣٣) فــي معــرض حديثه عن عيوب الأطالس اللغوية : " وهناك واحد مــن أهم العيوب التي تقلل من قيمة الأطلس اللغوي ، وهو أنه لا يثبت على مــر الزمن ، ما دامت اللهجات المحلية تتغير ، ربما بدرجة أسرع من اللغة الأدبية (الفصحى) ".

هــذه الحقــيقة القائلـــة بالتغــير الدائــم للغات الخطاب ؛ العاميات واللهجـــات، وللغـــات الأدبية أو الفصحى تقف حجر عثرة أمام دعوى دافيد كريستال ، وتقلل من قيمتها.

ومـــن جانـــب آخـــر ، علينا أن ندرك أنه مادامت طرائق الناس في حيواتهم مختلفة ، وطبقاتهم مختلفة ، فإن ذلك ولا شك ينعكس على لهجاتهم ، ويـــزيد من عامل الفرقة في النشاط اللغوي ، يؤكد هذا " أن السبب الرئيسي لنشـــأة اللهجات المحلية يرجع إلى اختلاف الأقاليم ، وما يحيط بكل إقليم من ظـــروف ، وخصائص تاريخية وجغرافية وسياسية (وحضارية واجتماعية) علـــى حين أن السبب الأساسي لنشأة اللهجات الاجتماعية يرجع إلى اختلاف الـــناس فـــي الإقليم ، وما يكتنف كل طبقة من شئون في شتى مدار الحياة ". (المدخـــل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي للدكتور رمضان عبد التواب رحمه الله ، مكتبة الخانجي ٢٠٠٠م ص ١٦٩)

وأيا ما كانت اللهجة الناتجة فإن ثمة اتفاقا على أن اختلاف الناس في الأقالـــيم ، واختلاف مظاهر نشاطات الحياة ، واختلاف الطبقات التي ينتمون إليها ، هذا في الإقليم الواحد ، فما بالنا بالعام كله ، أو بالكوكب الأرضي في دعوى دافيد كريستال ـــ قائد إلى اختلاف اللغات واللهجات.

وممـــا يؤكد هذا ما يرويه التاريخ ويتعاطاه علماء اللغة والحضارات مـــن موت عدد كبير من اللغات التي كانت حية في أزمنة سابقة ، ونهضة ما كان لهجات في ظلها ليتبوأ مكان اللغات في الموقع الجديد ، ومن ثم نتج عن هذه اللغات الجديدة لهجات لها .

حــدث هــذا مــع اللاتينــية التي ظلت لغة العلم في الغرب لأزمان مــتطاولة ثــم انحصرت لتكون لغة التراتيل الدينية في الأديرة والكنائس ، ثم ماتت وورثتها بناتها ؛ الفرنسية والأسبانية والبرتغالية .. إلخ.

ثــم نشأ عن هذه اللغات لهجات أخرى تهدد مستقبلها وتنذر باغتيالها مثلما يحدث في اللغة الفرنسية من وجود لهجات شمالية وجنوبية بروفنسية ، ولــولا القوانين التي سنتها فرنسا في محاولة للحفاظ على اللغة الفرنسية حية قوية (من مثل قانون الحفاظ على الفرنسية) وتحريم استخدام غيرها في لغة الإعــلام والحــياة ــ لانهارت الفرنسية ، ولتحولت لهجاتها إلى لغات مستقلة مثلما حدث للاتينية تمامًا .

والأمــر نفســه حــدث مع السامية الأم التي ماتت وورثتها لهجاتها العربية والعبرية والآرامية وغيرها حتى صارت هذه اللهجات بعد موت الأم لغات مستقلة تفرع عنها بدورها لهجات متعددة متنوعة .

هــذه كلهــا حقــائق تــنال مــن صدق الدعوى التي يطلقها اللغوي الإنجلــيزي الشــهير ، وتحكــم علــيها بالتهافت من جانب ، وتظهر وجهها الاســتعماري الــذي يرمــي إلــى فرض الهيمنة ، إحدى طموحات العولمة والكوكبــية الأساسية . فاغتيال اللغات الأخرى غير الإنجليزية ، ولاسيما أن اللغــة ليســت نظامًــا صــوتيًا ومعجما لفظيا فحسب وإنما هي حاملة للقيم والأعراف والتقاليد والأديان ، والدعوى إلى أن تكون الإنجليزية لغة كوكبية خطــوة جــبارة على طريق الهيمنة والتسلط ، وفرض قيمها وأنساق أخلاقها ونظمها وأعرافها وتقاليدها ومفاهيمها.

وحــركات الاســتعمار التي عرفها التاريخ كانت تتذرع دائمًا بفرض لغاتهــا في البلدان المستعمَرة ، وتسعى إلى اغتيال اللغة الأم لتلك البلدان التي اســتعمرتها ، لــتحقق في خطوة تالية فرض قيمها وثقافتها وأخلاقها وآدابها ونظم حكمها ومعيشتها وطرائق تفكيرها وشعورها على شعوب تلك البلدان .

كما أن صعوبات أخرى فوق التصور تحيط بهذه الدعوى إلى كوكبية الإنجلــيزية ، يأتــي في مقدمتها هذا التراث الضخم المكتوب بلغات الأرض المخــتلفة ، فهل تعني هذه الدعوى أنها تهدف إلى اغتيال هذا التراث المكتوب

بغير الإنجليزية ؟ وهل تعي هذه الدعوى أنها ستفصل الأجيال التالية عن تراثها لأنها ستحول بينه وبين قراءته إذا ما صارت الإنجليزية لغة كوكبية وحيدة ؟ وهذا هو بعض المقصود من هذه الدعوى التي تهدف إلى رد الناس إلى ثقافة واحدة بعد القضاء على الثقافات المحلية والإقليمية عن طريق موت لغاتها ، ونفي تراثها واغتياله .

ولا يمكن القول بأن الإنجليزية قادرة على نقل هذا التراث إلى لغتها، فهذا مستحيل من الوجود كافة ، عمليًا وماديا ومنطقيًا .

إن حقائق اللسانيات قديمًا وحديثًا تعترف بحتمية الاختلاف اللغوي واللساني ، ظهر هذا في النقول التي مرت بك ، كما ظهر في تعريفات اللغة فيما جاءنا عن علماء اللغة العرب وغير العرب ، ومراجعة أقدم هذه التعريفات التي وصلت إلينا تؤكد هذا الاختلاف ، يقول ابن جني في كتابه الخصائص (٣٣/١) : " إنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم " وتأمل تعبيره (كل قوم) يعكس هذا التعدد المفترض من جانب كما يدلك على وعي اللغوي العربي بحقيقة اختلاف اللغات كافة قديمًا وحديثًا من جانب آخر.

واعتماد دافيد كريستال على التوزيع الديموغرافي السكاني للناطقين باللغة الإنجليزية في العالم موهم من أكثر من جهة ، لعل أولها هو أن نسبة النمو السكاني في أوربا وأمريكا الشمالية وهما عصب الخريطة الجغرافية المشكِّلة لغالب الناطق بالإنجليزية كلغة أم .Native L لا تتعدى نسبة ١% (واحد بالمائة) بأي حال من الأحوال ، على حين أن نسبة النمو السكاني في العالم العربي (الذي لغته الأولى هي العربية) والعالم الإسلامي الذي لغته الثانية هي العربية بحكم انتمائه للإسلام تزيد نسبة النمو فيه على ٣% (ثلاثة بالمائة) ؛ يقول الدكتور علي حسين شلش في كتابه (جغرافية أمريكا الشمالية ص ١٥٠ طبعة جامعة البصرة بدون تاريخ) إن " الاتجاه العام هو الانخفاض في نسبة النمو خلال القرن الماضي " .

وبعرض نسب النمو السكاني نجد أن العالم العربي والإسلامي يمثل الذروة إذا ما قورنت نسبة النمو فيه بغيرها؛ ففي أوربا تتراوح نسب النمو

من ٠,٢ % إلى ٠,٩ % باستثناء الشعوب الإسلامية من مثل تركيا الإسلامية وألبانيا وجبل طارق .

وفي إفريقيا تتراوح نسب النمو من ٢,٥ % إلى ٣ % وفي آسيا تتراوح من ٢,٥ % إلى ٣,٥ % (راجع جغرافية القارات للدكتور علي موسى والدكتور محمد الحمادي ص ٢٨؛ ٢٣٨؛ ٤٠١ طبعة دار الفكر دمشق ١٤١٦هـ/١٩٩٥)

أضف إلى هذا أن كثيرا من التجمعات السكانية الغربية تتنازعها أعراق لغوية مختلفة؛ ففي كندا مثلا ٤٤ % من البريطانيين أصحاب اللسان الإنجليزي والنسبة الباقية المكملة للمائة موزعة على اللغات الأخرى كما يلي: ٢٨,٧ % للفرنسيين، ٦,١ % للألمان ، ٣,٤ % للإيطاليين ، ٢ % للهولنديين ، ٢,٧ للروس ، ١,٢ للأقليات الآسيوية، ونسب أخرى أقل من ذلك بكثير للأفارقة والزنوج والهنود الحمر .

ولو وضعنا كل هذا في الاعتبار لخرجنا بنتيجة مؤداها أن أكثر الناطقين بالعربية وهم شعوب البلدان العربية كلغة أم والناطقين بها كلغة ثانية بحكم انتمائهم للإسلام يشكلون الغالبية العظمى من سكان العالم من هذا الجانب . كما يتزايد هذا الاستنتاج مع اعتبار التناقص المستمر في الكثافة السكانية لسكان أوربا وأمريكا (راجع: جغرافية العالم الإسلامي للدكتور صلاح الدين الشامي والدكتور زين الدين عبد المقصود، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٩٠م)

ولو صحت الأدلة التي ساقها دافيد كريستال ـ وهي غير صحيحة ـ لكانت العربية هي اللغة الأولى لأن تكون هي اللغة الكوكبية من أكثر من جانب، ولا سيما أن الدليل الديموغرافي يصب في اتجاه تقدمها ، بالإضافة إلى ظرف آخر لم يتوفر لغيرها من اللغات، وهو ارتباطها بالكتاب الكريم المحفوظ على مر الزمان ، الذي لا مجال لتحريفه أو ضياعه . وهي اللغة الوحيدة تاريخيا التي عاشت ما يقرب من سبعة عشر قرنا ، بحساب الجاهلية والإسلام ، وهو الأمر الذي لم يتح لغيرها كذلك .

ثالثا

عدم اتساق المقولة مع حقائق اللسانيات عموما ومع الفلسفة المعاصرة

من المقرر في علم اللغة المعاصر، الذي يؤرخ له ببداية القرن الثامن عشر افتراضا، وببداية القرن العشرين حقيقة، بعدما تخلص من أسر الرؤى القديمة ــ أنه ينأى بنفسه عن تفضيل لغة على لغة أخرى، وأن ثمة اتفاقا على أن كل لغات البشر صالحة لأداء وظائفها المتنوعة، وأن وصف لغة ما بالتقدم أو البدائية أو السذاجة إنما هو في حقيقة أمره راجع إلى وصف أصحاب اللغة الناطقين بها، فليس ثمة لغة تعجز عن التعبير عن مقتضيات أصحابها وحاجاتهم، وإنما مكمن العجز في المستخدمين لهذه اللغة أو تلك.

وقد استطاعت لغات كثيرة استيعاب العلوم الحديثة على الرغم من أن أبجدياتها مصورة، وهو ما يعد شكلا بدائيا وساذجا في عرف ذلك الفرع من الدراسات اللغوية . حدث هذا مع اليابانية والكورية والصينية، كما حدث هذا مع لغات كانت في حكم اللغات الميتة، عندما استطاع الصهاينة إحياء لغتهم مرة أخرى واستخدمها أبناؤها في مجالات التعلم والاتصال والإعلام والتجارة .

إن الزعم بأن الإنجليزية أصلح من غيرها في مجالات الحياة المختلفة أمر لا يقره اللسانيون المعاصرون من باب أنه ليس ثمة لغة أصلح من لغة في هذا المجال. هذا بالإضافة إلى سقوط مقولات الحتمية بعد بزوغ فجر الفلسفة النسبية .

من مجموع هذه الأدلة يتبين لنا سقوط مقولة اللغة الكوكبية من جانب، وينبغي النظر إليها من زاوية أنها إحدى الأسلحة التي يتذرع بها العالم الغربي لفرض ثقافته وهيمنته وسطوته على بقية الشعوب الأخرى، في محاولة لمحو هوياتها وثقافاتها المختلفة .

ومن أسف أن يزج بالعلم في هذا المضمار وأن يُسيس وأن تُلوى أعناق الحقائق للمساعدة في هذا المجال، مما يذكرنا بالدور القذر الذي قام به

المستشـــرقون فـــي سبيل التمهيد للحملات الاستعمارية التي شنها الغرب في أواخـــر القرنيـــن الثامن عشر والتاسع عشر على البلدان العربية والإسلامية وغـــيرها، عـــندما قاموا بدراسات لعلوم الشرق والإسلام، ثم وضعوا تقارير لخدمة حركات الغزو الغربي الذي اكتسح عالمنا زمنا طويلا .

وهـــا هو ذا الغزو يعود من جديد والتمهيد له يعود من جديد ، تحت عنوان جامع جديد هو العولمة أو الكوكبية .

محتوى الكتاب

طبع بمطابع الدار الهندسية
تليفون/فاكس : ٥٤٠٢٥٩٨

